مقدمـــــــــة

فرنسا في فـــــــزان
الرهانات والاستراتجيات الاجتماعية الإقليمية

بيار نوال دونيي

يشكل هذا الكتاب حصيلة تعاون ثلاثي انطلق منذ سنة 2009 بين مركز *الجهاد* – الذي أصبح يدعى اليوم *المركز الوطني للأرشيف والدراسات التاريخية بطرابلس* – ومعهد البحوث المغاربية المعاصرة والجامعة التونسية (1). قامت هذه الشراكة حول جلستين من العمل، دارت الأولى بتونس في مارس 2009 والثانية بطرابلس في ماي من نفس السنة، أفضتا إلى تنظيم مشترك ليومين من الدراسة بتونس في ديسمبر 2009 موضوعه : "إقليم فزان تحت الاحتلال الفرنسي، من سنة 1943 إلى سنة 1956". وها نحن ننشر اليوم فعاليات هذا اليوم الدراسي بعد تهذيبها وترجمتها إلى العربية أو الفرنسية.

ويتعلق الأمر هنا بعمل قامت به ثلة من الخبراء، في التاريخ وعلم الاجتماع وفي السياسة والجغرافيا، ليبيون وتونسيون وفرنسيون، حرصوا على مقارعة معارفهم وممارسة هكذا طريقة جديدة لتأريخ العلاقات الفرنسية الليبية. هاجس هذا العمل يتمثل في تسليط أضواء جديدة على موقف فرنسا، كما على موقف ليبيا، حيث لم يعد ممكنا أن نُسند إلى التاريخ قدرة على الحكم (بالتمجيد والتبرئة والإدانة). وتتمثل كتابة التاريخ بالأحرى في إعادة النظر في الأحداث بمواجهة تعدديتها ومساءلة تأويلاتها وأغراض الفاعلين المتواجدين فيها. وكما أثبت ذلك ميشال دي سارتو في مؤلفه *كتابة التاريخ*، "أن نكتب التاريخ يعني أن نقود ماضيا وأن نقيّده وأن ننظم المادة المتنوعة للأحداث من أجل أن نبني في الحاضر غرضا ؛ إن ذلك يعني أن نطهّر التقليد الشفوي". لقد أبرزت تبادلاتنا في هذا المضمار ضرورة أن ندير ماضيا فرنسيا ليبيا هو لا يزال حاضرا بيننا وتاريخا لم يختم بعد، طالما لم يقع صوغه بقدر أكبر من الوضوح. عندئذ، وعلى أساس ذاك الغرض المبني، يمكن لنا أن "نستنتج دروسا".

لأن التاريخ، كما بيّنه محمد الطاهر الجراري، مدير *المركز الوطني للأرشيف والدراسات التاريخية بطرابلس*، "يشكل معرفة ضرورية لذاكرة الإنسانية، أي معرفة بوقائع الماضي وكوارثه السابقة تمكن من تجنب كوارث جديدة".

نسعى أن نقدم للقارئ، في هذا الكتاب، مقاربة تحليلية لبلد ليبيا الذي نال استقلاله في خضم سنوات الاحتلال الفرنسي، ولكنه بقي كما في الماضي بلدا مستهدفا لكل الأطماع القومية ورهانا دوليا أساسيا. ذلك أنه حسب أقوال محمود الديك يبقى من المتعذر دراسة تاريخ ليبيا "خارج التأثيرات العربية والأجنبية". لقد كانت ليبيا ولا تزال حسب رأيه "على الدوام في تفاعل مع أحداث تجري على مختلف الأصعدة : متوسطية، إفريقية، عربية ودولية".

تركز القراءة المقترحة هنا بالخصوص على طموحات التوسع الفرنسي في فزان ؛ وهي طموحات إستراتيجية وجغراسياسية (تجاه تشاد والجزائر وتونس، خاصة) أكثر من أن تكون "تنموية" أو"حضارية". وستقف القراءة بصورة أدق عند مسعى فرنسا إلى عزل السكان الأصليين المستقرين أو الرحّل، ومراقبتهم. وقد انجرّ عن ذلك سياسة تحالفات محلية ؛ وكان همّ فرنسا يتمثل آنذاك في تهيئة منطقة عازلة ومعْبر ما بين الحدود يضمنان مصالحها السياسية والتجارية. ثم يجب تفسير كيف أنه، وأبعد من سياسة إدارة الإقليم الفزاني وتحقيق التجانس فيه، تم عقد روابط مع خارج الإقليم (ومنها مع طبرق وطرابلس) وإقامة شبكات مغاربية (ومنها مع تونس) للمقاومة والوحدة الليبية.

1- ليبيا، رهان دولي. يفسّر أندري مرتال جيّدا في نصه "الفزان المحضور في المخيال الإمبراطوري الفرنسي (1835-1943)" كيف تم – تاريخيا – احتواء الأطماع الفرنسية في فزان إلى حد النزاع الإيطالي في سنة 1940، باستعمال ذريعة انتماء هذا الإقليم إلى الإمبراطورية العثمانية من جهة (1835-1911) وإلى الإمبراطورية الإيطالية من جهة أخرى (1902-1943/11)، حيث كانت هناك اتفاقيات دولية ترعى وحدة ترابه. وتدعّم هذا الاحتواء بظهور مصالح البريطانيين القاضية بالحد من السياسة التوسعية لفرنسا في الصحراء، خاصة بتغطية الطريق التجاري بين خليج سرت وتشاد، لغاية دحر النفوذ الفرنسي الممتد من الجزائر إلى القاهرة. وقد جرى كل ذلك في سياق صراع على النفوذ في الإمبراطورية العثمانية بين القنصليات المفتوحة بطرابلس من طرف الفرنسيين والانجليز (محمود الديك).

غير أن الوضعية انقلبت منذ سنة 1881 وإلى حدود سنة 1911، خصوصا مع عقد اتفاقية 1890 التي أعطت لفرنسا جزء من الصحراء، من ساي إلى برووة، وللانجليز المملكات النيجيرية. ولسوف يضعف "التواطؤ الفرنسي الانجليزي" العثمانيين،

المساندين من طرف إيطاليا في حروبهم ضد الفرنسيين. وموازاة مع ذلك، تابع الفرنسيون والبريطانيون حربهم ضد السنوسية إلى حد تراجعها سنة 1911، حيث تحتم عليها مواجهة الايطاليين آنذاك. وقد قضى هؤلاء، في سنة 1931، على المقاومة السنوسية في منطقة برقة Cyrénaïque. وخلال تلك المدة سيكون فزان، الذي أصبح محط أطماع الايطاليين والفرنسيين، تحت حماية التحالف التركي العربي، بينما دشن البريطانيون المنتصرون بعد هجوم ألماني - تركي سياسة انفتاح مع السنوسيين.

وأخيرا ستأتي الحرب العالمية الثانية كفرصة ملائمة لفرنسا لإعادة تقاسم المناطق بين الفرنسيين والبريطانيين، على حساب الايطاليين، المستعمرين القدامى لليبيا ولكن المهزومين في الحرب. وشكل احتلال فزان انتصارا لفرنسا على إيطاليا وحامياتها. بل أكثر من ذلك، إذ هو شكل "نصيب فرنسا في معركة إفريقيا" حسب عبارة شارل ديغول.

وتتجلى من هذه اللوحة المختصرة، والمفصّلة بإطناب في الصفحات التالية، صورة لليبيا، هي بمثابة وعاء للتاريخ وحافز للتوترات الدولية والمنافسات الاستعمارية في البحر الأبيض المتوسط، وفي آخر المطاف رهان لما يسمّيه عالم الأعراق البشرية روبار جولان "مكائد" التاريخ وقِسماته، حيث يطرد احتلال احتلالا آخر. وكنتيجة مباشرة يمكن تعريف أوروبا، الممثلة بالخصوص بالقوى الفرنسية والانجليزية والإيطالية، ككتلة موحّدة، اهتمامها مركز على تقسيم ليبيا. لم تستطع هذه الكتلة هيكلة نفسها إلا في إطار منافساتها الداخلية (أمم ضد أمم وتناقضات في آخر الأمر ثانوية). وقد تشعّبت وتداخلت تحالفاتها على امتداد العلاقات الدولية المتبلورة حول الهدف الإقليمي المتمثل في الاستحواذ على إحدى مقاطعات ليبيا، البلد الذي عارضت (أوروبا) دائما وحدته الترابية.

2- الأطماع الجغراسياسية لفرنسا. تعلق اهتمام فرنسا، وهي الموجودة في الجزائر منذ سنة 1930، بالتجارة مع البلدان الصحراوية، انطلاقا من مسالك القوافل بالمغرب ومنطقة طرابلس وتحركاتها ومن أجل جذب حركة المواصلات إلى المواني الجزائرية. ومع حُلمها بطريق إمبراطوري يمتد من تونس إلى تشاد، لم تدّعي فرنسا استعمار ليبيا، بل كانت تأمل خاصة في أن تجعل من فزان حلقة بين إفريقيا الصحراوية والبحر الأبيض المتوسط تكون "رأس الجسر" الذي يربطها بمستعمراتها. كان الأمر أيضا يقتضي، كما يفسّر ذلك عبد الله علي إبراهيم، إحداث "منطقة عازلة" تكون بمثابة الإبدال الجوي والأرضي الذي يمكن من تأمين الحدود في كل من الجزائر وتونس وتشاد وحتى النيجر. وبهذا العنوان كان بإمكان هذه المنطقة العازلة أن تصبح حزاما واقيا ضد التسريبات القادمة من البلدان العربية التي

تساند الثورة الجزائرية. وكانت المناطق الإدارية، المحدثة لذلك الغرض، تابعة للقيادات العسكرية في الجزائر وفي تونس.

بهذا المعنى، من المفيد أن نلاحظ كما أبرز لنا ذلك المولدي الأحمر، أن التصورات الأولى التي بناها الفرنسيون بخصوص فزان، كانت في "علاقة وثيقة بمصالحهم السياسية ورؤيتهم الاستراتيجية للمصير الذي ستشهده إمبراطوريتهم الاستعمارية في تلك الحقبة". لقد أمدّهم المستكشفون الفرنسيون والأجانب في القرن التاسع عشر بمعلومات أولى تخص التجارة ومناطق التلاقي والتواصل مع الطرق الصوفية. ثم تعلقت المعلومات بعد ذلك بمعطيات "أثنية" حول السكان وطرق عيشهم والجغرافيا الإنسانية والموارد المائية والغابات والنباتات. وكان تجميع هذه المعارف يندرج في إستراتيجية خرائطية إقليمية وحدودية.

وحسب روبار مونتاني الذي استشهد به الأحمر، لم يكن ممكنا تبرير مثل ذلك التصميم إلا بتمثل خيالي وأسطوري لسكان فزانيين مدمجين من جديد "في الكتلة الإفريقية التي ينتمون إليها تاريخيا" بغاية إعادة ربط العلاقات "مع أقربائهم في الصحراء الفرنسية". وفي صنعهم كذلك للمعرفة الديموغرافية، قام الفرنسيون بفصل تعداد الفزانيين سكان الواحات عن الفزانيين الرحّل وأشباه الرحل، وذهب بهم الأمر حتى إلى إقصاء البعض منهم (أولاد سليمان). وفي هذا المضمار يبيّن الأحمر أن الدراسات الانتروبولوجية التي عكفت على تمييز خصائص السكان قد أقصت من ذلك أهالي الطوارق أو تبو.

وهكذا كانت فرنسا، في بنائها للمعرفة المتعلقة بالآخر، تخطط لطموحاتها السياسية والإقليمية، متنكرة في ذات الوقت لتاريخها العلماني المرتبط بطرابلس.

3- لا مشروع تنموي ولا مشروع حضاري. إن المشروع الجغراسياسي المثار أعلاه يهتم بالإدارة أكثر من اهتمامه بالتنمية أو الاستثمار أو حتى باستغلال موارد المنطقة. لم تسع فرنسا حسب محمد طاهر الجراري لفرض "ثقافة متقدمة" على السكان، فلم يكن ذلك مشروعها المجتمعي. كانت تريد فقط أن تضمن ولاء هؤلاء. ولهذا الغرض كانت تصرّ على "تحسين ظروفهم التعليمية والصحية والاجتماعية" (الجراري). وعبر شهادة مؤثرة ومثالية تجسّم مساهمة التاريخ الشفوي في عملية التأريخ المتقاطعة، طرح لنا محمد طاهر الجراري تجربته، وهو طفل في قرية الشاطئ، في بدايات الاحتلال الفرنسي لفزان، أواخر جانفي 1943 : نجد هناك حاكما "كافرا" لا يحترم التقاليد المحلية، واكتشاف مواد جديدة (كالطباشير والألواح) وأناشيد فرنسية للأطفال، ولباس السراويل القصيرة والبدلة التي لا تتوافق بالضرورة مع التربية المحلية، والضربات المبرحة بالعصا إلى حد الإدماء من طرف معلم شرير،

ووالد يقرّ بضرورة تحمل الضرر من أجل تلقي العلم... وكلها ذكريات كانت بالنسبة للكاتب "بعيدة عن أن تخدم قضية اللغة الفرنسية وثقافتها". وتبرز، من خلال هذه الشهادة، فكرة حضور (فرنسي) دخيل وغير ملائم للتنمية.

غير أن فرنسا، وكما دقق ذلك محمود الديك، أجبرت في وقت لاحق، تحت ضغط الأمم المتحدة وموجة استقلال البلدان عن المستعمر، و"كي تنال رضا الرأي العام الوطني والدولي، أن تلعب دور القوة التي تقدم الدعم والمساعدة لمواطني المستعمرة الايطالية السابقة التي سقطت في دائرة نفوذها". إذّاك فقط، كما لاحظ عبد الله علي إبراهيم، عمدت، تبريرا لحضورها، إلى وضع مشاريع تشغيل عمومي وبناء مدارس وعيادات طبية مفيدة والقيام بأشغال مسح للطرقات وحفر للآبار الارتوازية والري الزراعي، مدعمة بذلك الملكية الصغيرة والاكتفاء الغذائي الذاتي.

4- سياسة عزل ومراقبة. من الواضح أن الأهداف الفرنسية كانت أهدافا إقليمية وحدودية. لقد كان الأمر يتعلق آنذاك وقبل كل شيء بعزل فزان عن باقي مناطق شمال ليبيا الأخرى، وبتفكيك علاقات هذا الإقليم مع محيطه القريب والبعيد" (المنصف وناس).

وتبيّن النصوص التي جمعت هنا أن فرنسا، "حتى لو أنها لم تتصرف كمستعمر مستثمر، إلا إنها سلكت سياسة صارمة لعزل المنطقة عن بقية ليبيا" (إبراهيم) وإخلاء الأراضي الليبية (الحسناوي). يشهد على ذلك إقرار تراخيص رسمية للتنقل داخل الإقليم وخارجه ومنع السفر إلى إقليمي طرابلس وبرقة ومراقبة الإعلام والصحافة. لقد نتج عن ذلك تأثير مزدوج، إذ تبدّلت من ناحية أولى طرق عيش المجموعات الصحراوية التي تتنقل في المناطق الحدودية، وغابت من ناحية ثانية رؤية متجانسة للمستقبل بالنسبة للسكان. ولقد تمت ملاحظة هذا النقص في تقرير للأمم المتحدة، "إذ أن فرنسا كانت قد ركزت جميع جهودها ومنذ زمن بعيد على المناطق الحدودية وعلى مدينة غات" حصرا (الديك). ثم إن "هوية المواطن" فيها "أصبحت مقيّدة بموطن إقامته"، ويقع ذلك في مناطق كانت تعيش سابقا بالاعتماد على العلاقات المتبادلة بينها (الحسناوي).

لم تشجّع سياسة منع التنقل ومراقبته، هذه، على إحداث مؤسسات اجتماعية، ثقافية أو سياسية. ولأنها كانت مدفوعة بإرادة ربط التجارة بالمستعمرات القريبة، فإنها لم تشجّع أيضا على التنمية الاقتصادية الداخلية. وبالتالي أصبحت تونس والجزائر وتشاد مناطق هجرة للفزانيين المحرومين. يستحضر حسن بوبكري في هذا الصدد عملية التلاعب بالأراضي وتنقل الأشخاص في تطوّر الدول، ويحلل دور التنقلات عبر الحدود وإدارتها في البناء الوطني للبلدان المغاربية، من خلال [مدى] تلاؤم ممارسات تنقل

المجموعات مع القواعد العمومية الجاري بها العمل ومع الاستراتجيات السياسية للحكومات. "أ لم تتلاعب الدول (الاستعمارية، كما الوطنية لاحقا)، دوما، بحراك تنقل السكان باستعماله كوسيلة لتحديد الأراضي الخاضعة لها ومراقبتها ؟" يتساءل حسن بوبكري. ومع ذلك – يواصل الكاتب – يبقى التقسيم الاستعماري للمناطق الصحراوية هو السبب في تحركات جماعات قبلية وسكان رحّل، فارين من "القمع والمحاصرة أو الخضوع"، ومحدثين هكذا شبكات قبلية عابرة للدول.

5- البحث عن التحالفات والتعاون مع السكان. ولغاية إرساء قواعدها، وضمان الدعم لعملها تحت أنظار الأمم المتحدة، استعملت فرنسا السكان المحليين : مجندين مغاربيين يتكلمون العربية، للحفاظ على الأمن، أعيان ووجهاء من المناطق والمدن والقرى كحلقات اتصال بين الإدارة الفرنسية والجمهور، استئناف العمل مجددا بالمجالس المحلية للتشريع التقليدي. وقد بيّن المنصف وناس بهذا العنوان أن فرنسا كانت تسعى للبحث عن ولاء يمكّن من "ضمان وفاء المجتمع المحلي وقادته" في حين تواصل هي قمع المعارضة. وهكذا تم اختيار أحمد سيف النصر واليا على المنطقة. وقد سلكت فرنسا تجاهه "إستراتيجية شرعنة سياسية، محلية ودولية" بغاية شرعنة طموحاتها الجهوية. وكما أورد ذلك وناس، كانت عائلة سيف النصر تشكل بالنسبة إليها "أداة محلية" و"وسيطا" لـ"إبلاغ رسالة إلى العالم الخارجي مفادها أنّ هناك إرادات قبلية محلية متحالفة مع فرنسا وقابلة بسلطتها وتساهم عبر أعيانها في إدارة الإقليم".

وحسب الحسناوي، "تحوّل [الموظفون المعتمدون] مع مرور الزمن، عن وعي أو عن غير وعي، إلى زمرة من المتعاونين ومن الراضخين إلى السلطات المحلية". إلا أن هؤلاء الأعيان بقوا على جانب من الارتياب، إذ هم اعتمدوا في ذات الوقت "توازنا ذكيا بين وضعين: تجنب إثارة غضب الإدارة الاستعمارية وعدم التفويت في الامتيازات والوظائف التي كانوا يتمتعون بها، من جهة، والمحافظة من جهة أخرى على مراتبهم الاجتماعية والتزاماتهم الأخلاقية تجاه مواطنيهم، وذلك بإمداد الأعضاء النشطين في الحركة الوطنية بالنصائح والتسهيلات وبالمعلومات والمعطيات المتعلقة بالإدارة الاستعمارية أيضا".

6- روابط خارج الحدود وشبكات للمقاومة. وصف سعيد عبد الرحمان الحنديري الدور الذي لعبه المهاجرون الليبيون خارج وطنهم، وبالخصوص في تونس. وكان البعض منهم قد هاجر إليها ثم عاد بعد ثلاث سنوات مستغلا التشجيع الفرنسي بالسفر إلى تشاد والنيجر وتونس والمستعمرات الأخرى. وعلاوة عن الاتصالات مع النشطاء في منطقة طرابلس وبنغازي وكذلك مع الجمعية السرية للشيخ البرقولي الحضيري، يظهر الحنديري كيف أن العلاقات كانت متبلورة مع تونس، وكان ذلك على قاعدة

حضور سابق لطلاب ليبيين في جامع الزيتونة الكبير في النصف الأول من القرن وارتباطهم مع رجال الدين التونسيين. وكانت تعبر تونس في تلك الفترة عديد التيارات العلمية والسياسية التي كانت تؤثر في طلاب الزيتونة وعلى العلماء المجندين في مواجهة الاستعمار الفرنسي. وقد كان للتبادلات بين المثقفين أصيلي غدامس الذين كانوا يعيشون في تونس أثر في توعية المواطنين بمصيرهم (الديك). لقد تشكلت آنذاك حركة ثقافية وجمعياتية حفّزت الوعي الوطني ؛ وساهمت هذه الروابط وغيرها في إعادة بناء تماسك فكري وسياسي عبر اتصالات شبكية، أينما كان الفرنسيون يسعون إلى الفصل والعزل.

ويجب أن نلاحظ أيضا مع جاك فريمو أن الأرض الليبية استعملت في وقت مبكر كملجئ للوطنيين في الجزائر وتونس للتزود منها بالسلاح. وبيّن صلاح الدين حسن السوري على النحو نفسه أن ليبيا، في إطار وضع عالمي يتميّز بالمقاومة والمد الثوري (مصر والجزائر) وبحصول البلدان على الاستقلال، كانت ترتاب من فرنسا بسبب مطالبها الإقليمية وتحالفاتها المحلية، بقدر ما كانت ترتاب منها أيضا بسبب صراعها مع العناصر الوطنية. لتلك الأسباب حلت معاهدة الصداقة محل معاهدة التحالف. ومن جهته، أبرز فتحي ليسير في تعليقه على مذكرات الوزير الأول الأسبق الليبي مصطفى بن حليم، "تصرفه الصارم تجاه الفرنسيين ورغبته في إجلاء الجيوش الفرنسية من فزان" وتحت ضغط الرأي العام، رفضه "للاستعمار التوسعي" لفرنسا.

ويتضح من الأعمال المقدمة هنا لمؤرخين وعلماء اجتماع وعلماء سياسة وجغرافيين في ثلاثة بلدان معنيّة بطرق مختلفة بهذه القضية (فرنسا وليبيا وتونس) أنها أعمال إيضاحية ومتكاملة بالخصوص. فكل مجتمع قائم يبحث بالتالي عن قراءة التاريخ وكتابته – كما ذكرنا ذلك في المقدمة – كي "يدير" ماضيه.

فالتحاليل الفرنسية انكبت على فحص التاريخ العسكري للاحتلال كي تستنتج أن الإدارة الفرنسية لفزان كانت مسألة سياسية أكثر منها مسألة عسكرية، إذ أن العسكريين لم يأخذوا "إلا المبادرات التي كان السياسيون ينتظرونها منهم في لعبتهم الدبلوماسية" (مارتال). وتشكل عملية التأريخ المقترحة فيما بعد من طرف جاك فريمو "مقاربة من الداخل"، حيث تتعلق المسألة بالعلاقات بين أنصار نظام فيشي وأنصار ديغول أو بـ"الحالة الذهنية" التي كان عليها في سنة 1940 لو كلارك واللوجستية الحربية لفرنسا التي كانت تريد الانتقام من"ضربة الخنجر التي تلقتها وهي طريحة الأرض" من الايطاليين. والمعطيات هنا دقيقة وتقنية وتتعلق بالجيوش الفرنسية وبمواردها الإنسانية والمادية.

وسعى الخبراء الليبيون من جهتهم إلى فهم الدوافع المنطقية لذاك "الطموح المفرط" لفرنسا، وكشف سر ديناميةشبكات المقاومة التي بعثت بالرغم من التقسيمات

الإقليمية المفروضة من طرف فرنسا. وكانوا منتبهين للدور الذي لعبه المقاومون الليبيون أثناء صعود المد الثوري الجزائري وبدايات الاستقلال التونسي.

وختاما وبطريقة مختلفة في كتابة التاريخ، انكب الباحثون التونسيون، معززين بنظرتهم البعيدة "للبلد المجاور"، على الشهادات والواقع الليبي المعاش للعلاقات الفرنسية الليبية: مذكرات الوزير الأول السابق، استراتيجيات التحالف مع أعيان الليبيين، الأدبيات المنشورة لتبرير المصالح الجغراسياسية لفرنسا.

كل هذه الأصوات المتنوّعة، المقدمّة هنا، مدعوّة للتنظّم لاحقا حول هدف وثائقي وتذكري. وينتج عن ذلك ضرورة إعادة بناء تراث مشترك، مع أخذ دراسات الأمم المتحدة في تلك الفترة والأرشيف القنصلي والدبلوماسي والمذكرات السياسية بعين الاعتبار وكذلك أيضا، سجلات المحاكم الموجودة بليبيا وغير المستغلة إلى حد الآن. وأخيرا تتوجّب مواصلة عملية تجميع وتحليل الذاكرة الشفوية التي شرع فيها المركز الوطني للأرشيف التاريخي بطرابلس.

فزان المحظور في المخيّال الإمبراطوري الفرنسي (1943-1835)

أندري مارتال

كان من الأفضل أن يكون عنوان هذه المداخلة كالتالي : "على هامش المسألة الشرقية : فزان المحظور في المخيال الإمبراطوري الفرنسي". فمهما كانت الأطماع الفرنسية تجاه هذه المقاطعة الطرابلسية. فهي بالفعل حبيسة انتماء طرابلس الغرب للإمبراطورية العثمانية ثم للإمبراطورية الإيطالية اللتين تمتعت وحدتهما الإقليمية بضمانات المعاهدات الدولية، على الأقل إلى حدود اندلاع النزاع الفرنسي الإيطالي عام 1940. ذلك أن الحرب العالمية الثانية وحدها هي التي سمحت للفرنسيين باحتلال فزان عبر ملحمة طابور"لو كلار".

نستنتج من هذا أنه خلال الحقبة الممتدة بين سنة 1835 وسنة 1943، المتسمة هيكليا بتلك التغطية الدولية، تداخلت مرحلتان مهمّتان وتفاوتتا في المدى : مرحلة مواجهة فرنسا للإمبراطورية العثمانية (1835-1911) ومرحلة مواجهتها للإمبراطورية الإيطالية (1902/1911-1943).

خلال كل من المرحلتين حاول العسكريون الفرنسيون اقتناص الفرص – أو حتى خلقها – لا ليحتلوا كامل فزان بل ليسيطروا فقط على مواقع متقدمة منه، مثل غدامس وغات، وهي في نفس الوقت مراكز أمامية ومرابط لقوّاد القوافل، لكن حكومتهم كانت تدعوهم كل مرة إلى الانضباط. أمّا الأطروحة القائلة بأن العسكريين هم الذين يفرضون إنشاء الإمبراطورية الاستعمارية عبر وضع السياسيين أمام الأمر المقضي، فقد تم التخلي عنها منذ أمد بعيد. فالعسكريون لم يأخذوا سوى تلك المبادرات التي كان يتوقعها السياسيون في ظل قانون لعبتهم الدبلوماسية. ويشكل فزان في هذا الصدد حالة مثالية [1].

---

[1]- توجه بيبليوغرافي مختصر: "أندري مارتال"، 1966، *الحدود الصحراوية الطرابلسية لتونس*، 1881-1911، ج1 و ج2 - دار النشر، المنشورات الجامعية بفرنسا.

- "أندري مارتال"، 1991، *ليبيا*، 1835-1990 *دراسة جغرا-سياسية تاريخية*، دار النشر، المنشورات الجامعية بفرنسا.

- "جان لوي تريو"، 1995، *الملحمة السوداء للسنوسية، إخوانية صحراوية مسلمة تحت أنظار فرنسية (1840-1930)*، الناشر : دار علوم الإنسان، ج1 و ج2 وبالنسبة للسياق العام :

فرنسا في مواجهة الإمبراطورية العثمانية (1835-1911)

بعد أن كان قد بسط سيادته على طرابلس سنة 1551، ثم اعترف باستقلالية سلالة القرامنليين المحلية طيلة سنوات 1711-1722، استرجع الباب العالي خلال سنة 1835 سلطته المباشرة على منطقة طرابلس/برقة التي لم تتأخر في أن تصبح ولاية عثمانية. كانت غاية العملية مساندة باي قسنطينة الذي كان لا يزال يقاوم الفرنسيين، على أمل أن يتكرر في تونس ما كان نجح تحقيقه في طرابلس. وهكذا تكون طرابلس الغرب القلعة الدفاعية الغربية للخلافة العثمانية ولكن أيضا، وحتى قيام الحرب الكبرى، القاعدة المحتملة لإعادة غزو الأقاليم المغاربية، أي "العتبة" الغربية لدار الإسلام. كان الرهان بالنسبة للبريطانيين الذين ساندوا العملية، مزدوجا. فمن ناحية، كان عليهم منع إحداث منطقة نفوذ فرنسية تمتد من الجزائر إلى القاهرة، ومن ناحية أخرى كانوا يسعون إلى بسط خط تجاري واسع يمتد من خليج سرت إلى تشاد.

فزان، رهان تجاري

لقد اهتمت فرنسا – الموجودة بالجزائر منذ سنة 1830 – مبكرا بالتجارة مع بلدان جنوب الصحراء المشهورة آنذاك بثرواتها الطائلة. وكان مشروعها يتمثل في جعل الموانئ الجزائرية تستجلب هذه التجارة عابرة الصحراء المتجهة نحو "جزر الهند السوداء" التي رسم الرائد "كاريت" مسالك عبورها سنة 1844، في زمن كنا نجهل فيه كل شيء عن بلاد السودان، من السنغال إلى النيل.

الروايات المجموعة من طرف القناصل الفرنسيين والانكليز والايطاليين المستقرين بالجزائر وتونس وطرابلس وبنغازي، ثم من طرف ضباط المكاتب العربية الموجودة على تخوم الصحراء الجزائرية تفيد بأن تحركات القوافل تهم بالأساس المغرب ومنطقة طرابلس. إنه توزيع تفسره الجغرافيا بقدر ما يفسره الاقتصاد أيضا. فمن الناحية الغربية يدير حوضا السنغال والنيجر الغربي وجهتيهما نحو تافلاليت. ومن الناحية الشرقية يتطلع حوضا النيجر الأوسط وتشاد إلى شرق البحر الأبيض المتوسط الذي يتسنى نسبيا الوصول إليه بفضل فجوة خليج سرت وواحات فزان التي تمثل محطات للمناوبة ينطلق منها طوارق الازجر لنقل البضائع والسلع المشتراة أو المباعة من قبل كبار التجار الطرابلسية، بتواصل مع وسطاء أوروبيين أو مشرقيين.

"جاك فريمو"، 2010، من ماذا صنعت الإمبراطورية، الحروب الاستعمارية في القرن التاسع عشر، الناشر، المركز القومي للبحوث العلمية، سلسلة "تاريخ".

تشتمل المبادلات – في الاتجاه شمال/ جنوب – أساسا على القطن الانكليزي المورّد من ليفربول عن طريق مالطا، تضاف إليه أسلحة مهربة ومعدات وورق. أمّا من الجنوب، فيأتي بالأساس العبيد السود الموجّهون إلى الممتلكات العثمانية بشرق البحر الأبيض المتوسط. هذا هو "المنتوج" الوحيد المربح في هذا الاتجاه، أضف إليه الذهب والعاج وريش النعام والجلود. لقد كانت السلطة العثمانية مهتمة بهذا الاتجار، إذ كانت هناك مبادلات منذ سنة 1570 تتم بين باشا طرابلس التركي وملك "بورنو" المسلم عبر مرزق.

وفي أوائل القرن التاسع عشر قام بعض الرحالة الأوروبيين، وأغلبهم من البريطانيين، برحلات عبر هذه المسالك القوافلية ونشروا قصص سفراتهم :

هرنمان Horneman (1798-1801)، ريشتي وليون (1818-1819)، لينغ الذي اغتيل سنة 1827. أمّا "جمعية استكشاف الداخل الإفريقي" التي تأسست بلندن، فقد شجعت هذه الرحلات التي لم تخل أهدافها من تناقضات تتعلق بأبعادها الجغرافية والاقتصادية والدينية والإنسانية : التعرف إلى الوسط الإفريقي وتنمية المبادلات التجارية والدعوة إلى النصرانية وإلغاء تجارة الرقيق.

فزان تحت السيادة العثمانية

عانى فزان الملحق بإقليم طرابلس – الذي أصبح سنة 1835 "العتبة" الغربية للسلطنة العثمانية – بصورة غير مباشرة، من عواقب المسألة الشرقية. لقد تخللت هذه الفترة ومنذ سنة 1829، معاهدات بترت بعض الأراضي البلقانية من الإمبراطورية العثمانية لكنها ضمنت الوحدة الترابية لفزان. ولقد قام بين القنصل الفرنسي والقنصل الإنكليزي في طرابلس صراع نفوذ كان من مفارقات نتائجه تعزيز الحضور العثماني.

لقد سمحت تسوية أزمة الشرق سنة 1840 للباشا الحاكم بكسر تحالف التجمعات البدوية الكبرى الثلاث التي كانت جموحة لرجوع نفوذ السلطة المركزية، وكان أقواها تجمع أولاد سليمان الذي كان يسيطر على فضاء شاسع يشمل فزان، ويمتد من خليج سرت إلى تخوم تشاد. ولكن وفاة زعيمه عبد الجليل سنة 1842، وضع حدا لمشاريع تاجر من مرسيليا يدعى" سوبتيل Subtil" عقد معه عبد الجليل صفقة لتسليم أسلحة مقابل التزامات في الكبريت، الأمر الذي جعل القنصل البريطاني في طرابلس يبدو وكأنه أحرز انتصارا على الممثل الفرنسي.

لقد أصبح العلم العثماني من بعد ذلك يرفرف على حصني مرزق وغدامس وقد احتلتهما حامية من الجنود الأتراك تجسّد سيادة السلطان الخليفة. وصار إقليم فزان ممنوعا على الفرنسيين طالما أصبحت انكلترا ساهرة، من مؤتمر دولي إلى آخر، على وحدة أراضي الإمبراطورية العثمانية التي دخلت في عملية تحديث بوتيرة مراسيم

"خط الشريف"، ما بين سنتي 1839 و1856. لقد عرفت طرابلس عصر التنظيمات التي جاء تطبيقها متأخرا في فزان. وقد حاول الفرنسيون عبثا، إقناع الطوارق الأزجر بتحويل وجهة التجارة عبر الصحراوية نحو الجزائر. وغذت معاهدة صداقة سمّيت بمعاهدة غدامس، الوهم لمدة ثلاثين عاما بإمكانية عبور سلمي للصحراء لفائدة الجزائر.

وكشفت مذبحة بعثة فلاتير سنة 1881، تعقد وصلابة نظام الحماية الأمامية بفزان الذي كان يشارك فيه طوارق الأزجر وضباط عثمانيون وتجار من طرابلس ومقدّمون سنوسيون. وفي سنة 1875 طلب الأزجر– الذين كانوا مهددين في فضاء تنقلهم من طرف الاحتلال الفرنسي لواحة الغوليه – من العثمانيين تثبيت حامية رمزية بغات لحظر كل محاولة تجاوز فرنسية من الجنوب. وبعد أن تمكنوا من "تحصين" قواعدهم الخلفية، أصبحوا مساعدين للسلطان – الخليفة. وتتدرج بالتالي المحافظة على المسالك العابرة للصحراء التي يستعملونها بالاشتراك مع تجار طرابلس ومرزق في سياق الدفاع عن دار الإسلام، معطين بذلك معنى مدققا للجهاد ضد غزاة الصحراء المسيحيين وهو جهاد تشجعهم عليه السنوسية.

حرب فرنسية-عثمانية غير مباشرة 1881-1911

لقد شكل إرساء الحماية الفرنسية على تونس في عام 1881 بداية حرب فرنسية عثمانية دامت ثلاثين عاما بوساطة قبائل مسخرة، امتدت من الحدود السهبية التونسية الطرابلسية إلى تاسيلي ناجر وظهر تيبستي. هذه الحرب ليست نتيجة المبادرات المحلية المتخذة من قبل العسكريين الفرنسيين، بل هي قرارات حكومية ناتجة عن مؤتمرات دولية، أتبعت سنتي 1890 و 1899 بمعاهدات اقتسام فرنسية بريطانية للمناطق الخلفية الإفريقية وفق المبادئ المنصوص عليها في برلين سنة 1885. هذا التواطؤ الانكليزي الفرنسي أصاب بالشلل دبلوماسية الباب العالي وأبطل مفعول محاولات تدخل إيطاليا التي أصبحت تعتبر إقليم طرابلس – انطلاقا من مؤتمر برلين سنة 1878 – *أرضا موعودة* كتعويض لها لأرض تونس المفقودة.

وتشكل المسالك العابرة للصحراء دائما رهانات لهذه المواجهة، إلا أن أهميتها سوف تتدنى تحت وطأة المفعول المزدوج لتقلص تجارة الرقيق السود (لا اختفائها) وتحويل وجهة العلاقات التجارية للبلدان الساحلية نحو الموانئ الأطلسية من حيث تنطلق الغزوات البريطانية والفرنسية بسرعة لمواجهة السلالات الناشئة عن دعوة شيخ الصوفية عثمان بن فودي.

ساند الفرنسيون في البداية رجوع الورغمّة التونسيين ضد قبيلة النوايل الطرابلسية. لقد أثار الاتفاق المبرم سنة 1890 والذي حازت فرنسا بمقتضاه على

صحراء الساي ببرّوة وانكلترا على الممالك النيجرية بسوكوتو وكونو رد فعل دبلوماسي من طرف الباب العالي ولم تؤيده في ذلك سوى إيطاليا وحدها. ثم أصبح الصدام بعد ذلك صحراويا ويجسمه امتداد غارات الشعانبة المتسللين من نالوت إلى غدامس، ثم من غدامس إلى غات حتى وصولهم إلى أبواب فزان.

وبحماية من رجب باشا الذي شغل منصب قائد للقوات (1898-1904) ثم منصب وال (1904-1908)، صمد ضباط "الاتحاد والتقدم" وهم قوميون وعثمانيون، بدرجات متفاوتة من النجاح أمام ضغط الفرنسيين في خمس مواقع مختلفة : الحدود التونسية، زلاقة غدامس، تاسيلي ناجر، بلمة بالكوار وتبستي.

لقد حرم دخول الفرنسيين إلى عين صالح سنة 1900 طوارق الهقار من قاعدتهم الخلفية. وقد تمكنت غارة من الشعانبة يقودهم ضابط فرنسي (الملازم Cottenest) مسلحين ببنادق سريعة القذف، من القضاء عليهم سنة 1902، ثم إنهم استسلموا سنتان بعد ذلك. أمّا الازجر المهددين بغارة جزائرية مماثلة، فقد امتنعوا عن مساندتهم. ووجد طوارق الهقار أنفسهم وحيدين لتغطية إقليم طرابلس، من غدامس إلى غات، وهما قلعتان لا يمكن النيل منهما أبدا. وبعد إعطائها الأولوية للمغرب، تخلت فرنسا عن جانت (1907) وأوكلت لحصن بولينياك مهمة مراقبتها. ثم تم التوصّل، بتسامح من باريس والقسطنطينية، إلى تسوية مؤقتة بين الضباط الفرنسيين والعثمانيين الذين أظهروا تعاطفا متبادلا في بعض الأحيان.

ومع ذلك، فقد هاجم أزجر غات في السيان طابور الملازم "غارديل" فدحرهم بالحراب (1911)، وكانت معركة تم تشخيص أحداثها في رواية وفيلم يحملان عنوان *حصن ساغان* (*Fort Saganne*).

نتج عن احتلال الفرنسيين لأغادس وانتصارهم على رابح بتشاد أن أرسل العثمانيون سنة 1902 طابورا تركيا من مرزق إلى بلما، تمكنت الدبلوماسية الفرنسية من جعله يرجع عن أعقابه على الفور. وأمّا الكوار الذي يعبره المسلك الرابط بين فزان ومملكتي *سوكوتو* و*كانو* فقد ألحق بأراضي النيجر. خمس سنوات بعد ذلك، أعاد العثمانيون إحياء مقاطعة *تيبستي* حول *برداي*، حيث قاموا ببناء حصن وتثبيت قوّة للدرك. وفي سنة 1910 حاولوا الاستقرار في *يات*، بين *تومو* و*بلما*، ولكنهم اضطروا مرة أخرى إلى التراجع نتيجة احتجاجات الدبلوماسية الفرنسية. وبدلا عن ذلك وبدعوة من السنوسية استقروا في *ين* على مقربة من عين غلاكة ثم انسحبوا منها سنة 1912.

الحرب الفرنسية السنوسية المفتوحة

بعد أن تكونت تلك الجمعية الإخوانية الإحيائية الأصولية بمكة من طرف محمد بن علي السنوسي، وهو جزائري معاصر للأمير عبد القادر وسليل منطقة تلمسان مثله،

أسست أول زاوية لها بعين البيضاء ببرقة سنة 1842، لكنها لم تتمكن من التمركز داخل إقليم طرابلس، ناهيك عن إقليمي تونس والجزائر. وبالمقابل كان العثمانيون متسامحين معها، لذا نجد أنها بسطت تأثيرها على إقليم برقة حيث نقلت مقرها الرسمي إلى جغبوب سنة 1856 وبسطت رقابتها على طريق جديد عابر للصحراء يؤدي إلى أوداي وأقامت نفوذها هناك. غير أنها لم تتخل عن طموحاتها في المنطقة المغاربية حيث كان محمد بن عبد الله، شريف ورغلة، والموالي لها، يخوض الجهاد منذ سنة 1848 إلى حدود سنة 1871.

ثم إن محمد المهدي (1844-1902) شيخ السنوسية منذ 1859 حافظ على دور الجمعية المتمثل في تغطية مقاطعة طرابلس تجاه مصر والسودان. غير أن الجمعية ساندت أوداي ضد رابح، وكان هذا الأخير قناصا للعبيد منتسبا للقادرية أطرد من وادي النيل وجعل من بورنو دولة عسكرية حقيقية (1893). ولمواجهة الخطر الضمني الذي كان يمثله وتدارك النتائج الوخيمة المترتبة عن هزيمة الايطاليين في *أدووا* (1896) وانتصار الانكليز في أم درمان (1898)، نقل السنوسيون مركز حكمهم إلى كفرة (1895) ثم إلى قورو (1899). وتمت تغطية هذه الأخيرة بشبكة من الزوايا المحصنة : أوانيانغا، فايا، عين قلكا وأخيرا بير علالي على بحيرة تشاد التي اتجهت نحوها ثلاث طوابير فرنسية.

ورغبة منهم في تصفية خلافهم الاستعماري وحل قضية *فشودة*، اتفق الفرنسيون والانكليز على تقاسم للنفوذ بينهم يدّعي احترامه لحقوق العثمانيين، عبر معاهدة عقدت سنة 1899 تحصل الفرنسيون بمقتضاها على حوض تشاد إلى حدود تبستي، بورقو والنادي، أمّا الانكليز فقد تحصلوا على وادي النيل. وعقب انتصارهم على رابح في قوشري في 22 أفريل 1900، أعلن الفرنسيون على السنوسية حربا مفتوحة تخللتها وقائع دامية. فقد فشلوا أوّل الأمر في 10 نوفمبر 1901 أمام بير علالي قبل أن يستحوذوا عليه في 18 جانفي 1902، دون أن تتمكن السنوسية من استرجاعه في ديسمبر. فنقلت هذه الأخيرة مقرها إلى كفرة خلال سنة 1902، مما ترك لها المهلة كي تعيد تنظيم مجموعتها الدفاعية حول عين قلكة التي أصبحت بعد هدنة ضمنية دامت خمس سنوات هدفا للحملات العسكرية الدامية – دون جدوى – للفرنسيين. وقد أعطى هؤلاء الأولوية لاحتلال وداي (1907-1909). فاستمر النزاع حولها حتى تراجع السنوسيون الذين نقلوا قواتهم إلى منطقة برقة للتصدي للإيطاليين.

من الإمبراطورية العثمانية إلى الإمبراطورية الإيطالية

إن الإغلاق الذي مارسه العثمانيون على ولاية طرابلس (وبالتالي على فزان) تلاه سنة 1911، إغلاق إيطالي مماثل. وبصفة أدق، انضاف احتراس روما الغيور في بداية القرن إلى مثيله في القسطنطينية بل وفاقه مذ أن سلمت باريس، عن طريق الاتفاقيات السرية 1900-1902 – بالأطماع الإيطالية على ولاية طرابلس، مقابل الاعتراف بمطامحها في المغرب الأقصى وتخلي إيطاليا الفعلي عن التحالف الثلاثي (Triplice) الذي كان يربطها منذ 1881 بإمبراطوريات أوروبا الوسطى. لقد اقتضى الأمر مرور عشرية كاملة كي يتحقق هذان الطموحان المتوازيان. عشر سنوات دافع خلالها الشبان الأتراك دبلوماسيا وعسكريا، بواسطة الازجر، عن حرمة فزان بتغطية من السنوسية في الجنوب. وهو لعمري تحالف عجيب بين اديولوجيتين : العثمانية اللائكية التي تدعي إصلاح الإمبراطورية بتعاون وثيق بين عناصرها التركية والعربية، والإحيائية الأصولية التي تدير وجهتها نحو بناء دولة ضاربة عروقها في منابع الإسلام.

فرنسا المتفرّجة على احتلال ليبيا

من هنا تأتي دهشة الايطاليين الذين اكتشفوا سنة 1911 أن العرب الذين كانوا يظنون أنهم مناهضون للأتراك قد اصطفوا تحت إمرة هؤلاء لمقاومتهم وأن السنوسية التي كانوا يأملون التعاون معها لم تتخلّ عن السلطان/ الخليفة. ولوضع حد لكل محاولة توسّط دولية، ومن خلال قرار صدر في نوفمبر 1911 ووقع إقراره بقانون صدر في فيفري 1912، أعلنت إيطاليا سيادتها على ليبيا، وهو اسم "روماني" أطلقته على ولاية طرابلس الغرب. ونتيجة لاتفاقيات أوشي (1912) تخلى السلطان عن كل سيادة إقليمية على طرابلس - برقة، لكنه احتفظ بحقوقه كخليفة للمسلمين ؛ فالذين يواصلون الجهاد ضد المحتلين ينتمون إليه. وكان الأمر كذلك بالنسبة للسنوسية التي تخلت عن مواقعها في *برقو – النادي*. وباللعب على التنافس بين القبائل، الذي تشتد حدّته بخصومات الزعماء، وعلى التعارض بين البربر الإباضيين والعرب السنيين، احتل الإيطاليون موانئ طرابلس وبرقة، ثم التفوا سنة 1913 على يفرن وغدامس، المواقع الغربية المتقدمة في فزان. وفي مارس 1914 دخلوا مرزق، ولكنهم لم يواصلوا مغامرتهم إلى غات التي انسحب منها العثمانيون في خريف 1912 تاركين أو بائعين جميع أسلحتهم. إنها عمليات تشير إلى أنهم كانوا يستبقون نوايا الإلحاق المنسوبة للفرنسيين الذين أعادوا من جديد احتلال جانت في نوفمبر 1911 وتتجول جيوشهم مجددا في واد الترات، وهم على استعداد لدخول غات لولا الفيتو القطعي

لحكومة باريس. وقد تدعّمت شكوك الايطاليين خريف 1913 بعد الاحتلال الفرنسي *لعين غلاكة وفايا وقورو* المهجورة من السنوسية كما ذكرنا.

الحرب الكبرى في ليبيا

ستة أشهر قبل دخول إيطاليا الحرب بجانب الفرنسيين والإنجليز في ماي 1915، ازدادت حدة المعارك في ليبيا حيث سمح الإيطاليون بحلول خريف 1914 لممثل السلطان/الخليفة العثماني بإعلان الجهاد المقدس ضد الحلفاء. وقد هاجمت عناصر سنوسية، مدعمة بجماعة من أولاد سليمان من أنصار سيف النصر، *سبها و أوباري* في أواخر نوفمبر وأجبروا حامية مرزق على التراجع نحو الساحل ثم نحو *سوكنه*. ثم انسحبت حامية *غات* كذلك ولكن هذه المرة نحو الأراضي الجزائرية. وفي الشمال انتقل عسكر *غدامس و سيناون* إلى تونس. وإبان دخولهم في الحرب في 21 أوت 1915 كان الإيطاليون لا يتحكمون إلا في طرابلس وخمس ملاحظين بكل مرارة أن الفرنسيين لم يتخلوا من جانبهم عن المغرب الأقصى.

أمّا في الجهة الشرقية *برقة*، فخلال شهر أوت 1915، وبطلب من السلطان/الخليفة الذي لوّح لها بأمل إنشاء إمبراطورية تمتد من تونس إلى *بور– سودان*، هاجمت السنوسية في اتجاه قنال السويس لمساندة هجوم تركي ألماني انطلق من فلسطين. وفي مارس 1916 سلك البريطانيون بعد انتصارهم سياسة انفتاح مع الجماعة السنوسية التي أصبح إدريس (1889-1983) زعيمها الفعلي وكان يحظى بتأييد من قِبَلهم.

أمّا في الشمال، فقد أصبحت *مصراطة* قاعدة ألمانية عثمانية للتزويد بواسطة الغواصات. غير أن عمليات التزويد بقيت ضعيفة وغير كافية لدعم جهاد شامل يجد صعوبة في الانتشار على الصعيد المغاربي. فمن *زوارة* إلى *غدامس*، وسواء أقاموا بالمكان أم عادوا إلى طرابلس، هاجم المنضوون تحت راية السلطان/الخليفة المواقع الفرنسية في الجنوب التونسي بمساندة الودارنة الذين دخلوا في انتفاضة في أوت 1915. وقد فتحت هكذا جبهة حقيقية قيّدت حركة فيلق فرنسي كامل. وفي الجنوب أصبح فزان الذي سقط تحت سلطة محمد العبيد الجشعة قاعدة خلفيّة لغات التي لم يتحصل الضباط الفرنسيون على الترخيص في احتلالها حتى لا تثار شكوك الايطاليين. فتحولت الواحة إلى مركز عملياتي ينطلق منه الطوارقي السنوسي المريع *قوسم* لشن العديد من العمليات الحربية: عمليات ضد *جانيت* المتروكة من طرف الفرنسيين والتي أعيد احتلالها سنة 1916، عمليات في الصحراء الوسطى حيث يوجد طوارق الهقار المترددين وحيث اغتيل رجل الدين شارل دي فوكو ؛ عمليات في اتجاه *أغادس* التي حوصرت من ديسمبر 1916 إلى مارس 1917 دون أن يتم الربط الفعلي مع طوارق أولمندس oullimindens في النيجر الذين انتفضوا سنة 1916. ونجد في

المقابل أن أتباع السنوسية استولوا من جديد على المواقع التي انسحب منها الفرنسيون بتبستي و برقو والنادي.

واستعاد الضباط الأتراك سنة 1917 سلطتهم على فزان وأقروا فيه النظام العثماني. لقد مثل ذلك نجاحا نسبيا لأن السنوسية عقدت في أفريل 1917 مع الايطاليين و الانكليز(دون الفرنسيين) معاهدة أكرومة التي تقر لها بقيام مَلكيّة حقيقية مستقلة مموّلة ومسلحة من طرف روما. فاحتل "الإخوان" من جديد تبستي، برقو والنادي.

تدارك و مطالبات فاشية

لقد أنهت إيطاليا مع ذلك الحرب الكبرى وهي في معسكر المنتصرين. وها هي تطالب، دون نيلها، بالتعويضات التي وعدتها بها معاهدة لندن سنة 1915 في بحر الأدرياتيك وفي الشرق الأوسط وفي شرق إفريقيا على الحدود المصرية الليبية والتشادية الليبية. إنه "الانتصار المبتور" والخيبة التي تولّد الفاشية.

ففي ليبيا، كان القوميون الإيطاليون يأملون من فرنسا الحصول على مسلك *غدامس و غات و تومو* وكذلك التخلي عن *تبستي- برقو – النادي* وذلك بتعديل الاتفاق الفرنسي الانكليزي لسنة 1899. تخلت باريس عن الطريق *غدامس- تمو* سنة 1919، غير أن القانون الذي يقرّ هذا التخلي لم ينشر في *الرائد الرسمي* الفرنسي إلا بتاريخ 11 نوفمبر 1923. وشكل ذلك سوء نيّة واضحة ندد بها النظام الفاشي. صحيح أن مصر المستقلة منذ سنة 1922 لم تعترف بانتماء *الجغبوب و كفرة* إلى ليبيا إلا سنة 1932 والحال أن الايطاليين كانوا قد احتلوا الجغبوب سنة 1926 وكفرة سنة 1931 وهما واحتان ترمزان للإشعاع السابق للسنوسية.

وفي ليبيا بالذات وأملا منهم في تجنّب إعادة احتلال بقوة السلاح، منح الايطاليون للبلاد نظاما أساسيا سنة 1919. وفي سنة 1920 عقدوا اتفاقا مع إدريس في *الرجيمة* اعترفوا له باستقلالية كاملة، أقروها السنة الموالية في أبو مريم. غير أن إدريس قبل لقب أمير ليبيا الذي وهبه له رؤساء القبائل بطرابلس في جانفي 1922 خلال مؤتمر سرت الذي لم يكن مشاركا فيه. وفي حين كان يتكون بليبيا تيار وطني توحيدي، كانت موجة قومية تجتاح إيطاليا لم تتأخر في حمل الفاشيين إلى الحكم. لقد سبقت عمليات إعادة احتلال ليبيا "المسيرة نحو روما"، منبّئة بها، لا ناتجة عنها.

ابتدأت هذه العمليات بإعادة احتلال جبال *نالوت و نفوسة* سنة 1922 ثم *مصراطة* في فيفري 1923. ثم سقطت *غدامس* في فيفري 1924 و *سرت* في نوفمبر من نفس العام. وخلال شتاء 1927-1928 تم الالتحام بين القوات الإيطالية في طرابلس وبرقة. وقامت هذه القوات بإعادة احتلال فزان في الشتاء الموالي وتقدمت إلى أن وصلت في

فيفري 1930 إلى *غات* التي كان الفرنسي كيليان قد دخلها كرحالة مستكشف "مستقل"، ثلاث سنوات قبل ذلك. لقد انتظر الفرنسيون الذين سبقوهم إلى *برداي* في نوفمبر 1929 من الاحتلال الجديد إنهاء عشرين سنة من الفوضى على حدود مستعمراتهم، ذلك أن أكثر من 6000 ليبي كانوا قد التجؤوا إلى تشاد.

فـ"تمّو" التي أقر إسنادها للإيطاليين سنة 1923 لا أهمية لها إلا إذا أمكن الوصول إليها. وقد طالبت روما دون جدوى من باريس، ضمن مطالب أخرى، توفير معبر لها إلى المحيط الأطلسي عبر تشاد والكمرون. وكان ذلك مجرد إثارة دبلوماسية لأن الأولوية كانت تعطى لتصفية المقاومة السنوسية في برقة، وهو ما تم التوصل إليه سنة 1931.

لقد ظلت الحبشة رغم ذلك تشكل الهدف الرئيس لإيطاليا. وفي 7جانفي 1935 ولضمان حيادها تجاه ألمانيا النازية، جعلت فرنسا إيطاليا تأمل أن تقدم لها مساندة خفية في صورة غزو سريع لهذا البلد وقدمت لها امتيازات متعددة من بينها التفريط في شريط يمتد من *أوزو* إلى شمال تشاد في *تبستي - برقو- النادي*. غير أن إيطاليا تركت معلّقة مع ذلك مسألة احتلال هذه المنطقة التي ليس لها من فائدة سوى أن تكون قاعدة لاحتلال محتمل لحوض تشاد، وهذا أمر لم تفكر فيه روما إلى حد تلك الساعة على الأقل.

إنقلاب الوضع (1940-1943)

في نهاية الثلاثينات، وعلى فرضية نزاع فرنسي إيطالي أكثر احتمالا، غدا الضباط الفرنسيون يحلمون بشن هجمات على ليبيا، رغم وعيهم بأنهم لا يملكون الوسائل الميكانيكية لذلك. غير أن دخول إيطاليا في الحرب ضد فرنسا وانكلترا في العاشر من جوان 1940 أبطل الممنوع الدولي لمثل تلك العملية... على الأقل إلى حد إعلان الهدنة في 24 جوان. وهي هدنة ألغاها انحياز إفريقيا الاستوائية الفرنسية في 26-30 أوت من نفس السنة إلى قوات فرنسا الحرة. وكي يتسنى تجسيم مشروع اكتمال الإمبراطورية الفرنسية بإلحاق فزان، كان لا بد أن تتضافر لذلك أربعة عوامل : إرادة الجنرال دي غول بتعميم الحرب التي تخوضها فرنسا الحرة في كل مكان ؛ تصميم الكولونال لوكلارك وحسّه التكتيكي ؛ التواصل العملياتي (إن لم يكن الدعم اللوجستيكي) مع البريطانيين ؛ العزيمة القوية للقوات في تشاد من أجل إحراز الانتصار.

هناك أربع عمليات مكنت الفرنسيين من التحكم في فزان. العملية الأولى وقعت في جانفي 1941 بين هجوم ناجح بالمحركات على مطار *مرزق* وهجوم مهاري فاشل على قاعدة *تدجري* الجوية. وقد تبيّن آنذاك أن زمن المهارى قد انتهى. ولقد شارك

بعض الفرنسيين في الزحف الذي أعدّه الانكليز على مرزق وقتل فيه *كولونا دورنانو* وجرح فيه *ماسو*. استهدفت العملية الثانية *كفرة*، الرابط الجوي بين ليبيا والحبشة، شرق فزان. وكانت انتصارا لوجستيا وتكتيكيا في نفس الوقت، جسّمه "قسَم كفرة" (2 مارس 1941) الذي دشن ملحمة لوكلارك. لقد انسحب الفرنسيون بعد تسليمهم مقاليد التحكم في الواحة للانكليز. استهدفت العملية الثالثة فزان حيث كانت قوات تشاد العسكرية الصاعدة "تصول وتجول" في فيفري - مارس 1942 – لإثبات قدراتها في حرب المحركات الصحراوية. أمّا العملية الرابعة والأخيرة فقد جرت بتنسيق زمني مع الهجوم الانكليزي الذي انطلق من مصر، ومكنت من تحقيق الالتحام بين الفرنسيين والبريطانيين في طرابلس يوم 26 جانفي 1943. وفي واحات فزان أقام الفرنسيون نظام احتلال استفاد من عودة أولاد سليمان ومن بينهم أحفاد سيف النصر. ومن تونس إلى تشاد سيكون هناك طريق إمبراطوري قد يقف عن قريب شاهدا على إتمام المشروع الصحراوي الفرنسي. لكن أي معنى سيكون له يا ترى ؟ لا أحد يتكلم إذ ذاك عن البترول الذي كان *كيليان*، الجيولوجي العبقري في تنبؤاته المفرطة، قد أذاع خبر وجوده. لا يتعلق الأمر إلا بفزان، الذي يمثل "حصة فرنسا" ضمن انتصار الحلفاء.

فزان كما شاهده الفرنسيون غداة الاحتلال

د. المولدي الأحمر
الجامعة التونسية

مقدمـــــــة

"في كل مكان، وفي الصحراء أكثر من أي مكان آخر، حيث الحقائق باهتة وشفافة إلى درجة تجعلها تغيب عن كل نظرة أولية، تكون الدراسة العلمية الكاملة والشاملة سابقة عن كل فعل".

روبير مونطاني، تمهيد لكتاب فارنييه، فزان، 1944

في مقاله الشهير المنشور في كتاب "ألم المشاهدة" Le mal de voir شرح بورديو بإسهاب الآليات الذهنية التي تحكمت في إنتاج العلم في السياق الاستعماري. والآلية الرئيسية الفاعلة في ذلك حسب بورديو هي ما أطلق عليه إسم La Doxa. وتعني هذه الأخيرة مجموعة التصورات والمعايير والقناعات التي تتحول بالممارسة والاستخدام النفعي شبه العفوي إلى حالة ذهنية عامة متمكنة من الأفراد والجماعات والمؤسسات بقدر تمكنهم هم منها. ومن ثم تعمل "الدوكسا" على توجيه مشاهدات أصحابها ضمن حيز تصوراتهم لمصالحهم وتحدد كذلك أفعالهم. إن ما سنقوم به في هذه الورقة لا يهدف إلى فتح نقاش نظري معمق حول القيمة المعرفية لهذا المقترح، إنما إلى الاسترشاد بهذه المقاربة لآليات المشاهدة، التي تتفق في الواقع مع كل ما تقوله كتب المناهج في العلوم الإنسانية، كي نحاول فهم ما شاهده أو حاول الفرنسيون مشاهدته في فزان غداة احتلاله، إذ أن ما شاهدوه في ذلك الوقت كان في ارتباط وثيق مع مصالحهم السياسية ونظرتهم الإستراتيجية للمآل الذي كانت إمبراطوريتهم الاستعمارية آيلة إليه في تلك الفترة.

اهتمام مبكر بفزان

حينما وصل الفرنسيون إلى فزان سنة 1943 لم يكونوا على جهل تام بهذا الجزء مما كان يمثل ولاية عثمانية حتى 1912. فعلاوة على ما كانوا يعرفونه من بعض رحالتهم ومن الرحالة الآخرين خاصة الإنكليز والألمان منهم، كانت بعثاتهم

الاستخباراتية خلال الثلث الأخير من القرن 19 توفر لهم الكثير من المعلومات عن دواخل ليبيا (بعثة غدامس[1]، بعثة غات، رحلة دوفيرريه لتقصي وضع السنوسيين في برقة وفزان[2]، رحلة الحشائشي [3]...). وكان هذا الاهتمام بفزان قد ترسخ شيئا فشيئا بعد احتلال الجزائر في الغرب ثم تونس في الشمال ثم تشاد الحالي في الجنوب. وخلال كل هذه الفترة كانت المعرفة الفرنسية بفزان عامة وتهتم أساسا بطرق التجارة وبمناطق التماس والتواصل بين الطرق الصوفية.

لكن هذه المعطيات كانت قد تغيرت إلى حد كبير سنة 1943. فالعثمانيون الذين حاولوا الاستعانة بالطرق الصوفية في القرن التاسع عشر للحفاظ على سلطتهم في ولاية طرابلس لم يعد لهم وجود فيها، والإيطاليون الذين استولوا على الفراغ الذي تركه العثمانيون هزموا في الحرب وبدؤوا بالرحيل عن ما سموه ليبيا. وفي ما كان الفرنسيون يحتلون فزان استولى الإنكليز، منافسوهم الاستعماريون الرئيسيون في إفريقيا، على برقة وطرابلس، أي على جميع المناطق الساحلية للبلاد.

هنا يتنزل السؤال الذي أثرناه في بداية كلامنا والذي يتعلق بما شاهده الفرنسيون في فزان بعدما "أخذوه"، حسب العبارة التي كانوا يستعملونها، وأصبحوا في هذا السياق، الذي لم تتضح لهم بعد ملامحه الدبلوماسية المستقبلية، يحتكرون إدارة شؤونه وعلى اتصال مباشر بسكانه.

لدينا عدّة مداخل متاحة للإجابة على هذا السؤال : الخرائط، التعريف السوسيو-اقتصادي والأنثروبولوجي بالسكان، الديمغرافيا. بيد أن الباب الأول الذي سندخل منه هو خصائص المؤلفات التي كتبت مباشرة بعد الاحتلال: من طلبها، ومن كتبها، وما هي مواضيعها الرئيسية ؟

من الجدير بالملاحظة في خصوص هذه النقطة أن الفرنسيين أنجزوا خلال السنوات الأربع التي أعقبت احتلالهم لفزان، أي في وقت قياسي، تسعة كتب. الأول منها كتبه الجنرال إينقولد Ingold حول مغامرة الجنرال لوكلارك في الصحراء. الثاني كتبه الضابط فارنييه Vernier وقدم له أحد أشهر المهندسين الاجتماعيين الفرنسيين الذين قدموا نظرية سياسية في كيفية السيطرة على المجتمع المغربي في عهد الاحتلال، وهو روبير مونطانيي. الكتب الست الموالية كتبتها البعثة العلمية التي أرسلتها سلطات

---

[1]- Mission de Ghadamès, 1863, Alger, Typographie Duclaux.

[2]- Duveyrier, H., 1886, *La confrérie musulmane de Sidi Mohamed ben Ali Es-Senousi et son domaine géographique*, Paris, Société de Géographie.

[3]- الحشائشي محمد بن عثمان، 1999، *الرحلة الصحراويّة عبر أراضي طرابلس وبلاد الطوارق*، تونس، الدار التونسيّة للنشر، تقديم محمد المرزوقي.

الاحتلال إلى فزان لدراسته عن كثب، وقد ترأس هذه البعثة أحد أشهر الجغرافيين الفرنسيين الذين كتبوا عن التحولات الاستعمارية في الأرياف المغاربية، ومنها بالتحديد الحالة التونسية والليبية، وهو جون دوبوا Jean Despois. أمّا الكتاب التاسع فقد كتبه أحد الآباء البيض في تونس، وهو لوتياليو [4] Lethiellieux.

من ناحية أخرى أشرفت على نشر هذه الدراسات مؤسسات كان لها تاريخيا باع طويل في إنتاج ما يسمى بالعلم الاستعماري، وهي أساسا "مركز الدراسات العليا الإدارية الإسلامية" Centre des Hautes Études d'Administration Musulmane، و"معهد البحوث الصحراوية" Institut de Recherches Sahariennes بجامعة الجزائر في ذلك الوقت، و"معهد الآباء البيض بتونس" Institut des Belles Lettres Arabes. كما أن كل هذه الدراسات، باستثناء البحث الذي أجراه Lethiellieux، تصدرها إهداء إلى الضباط العسكريين الذين احتلوا فزان أو تولوا قيادة هذه المنطقة بالتنسيق مع قادة المناطق العسكرية الجزائرية والتونسية المجاورة والخاضعة هي أيضا للاحتلال الفرنسي من بينهم الضابطان دولانج Delange وتيفيه Thiviet اللذين حكما فزان في تلك الفترة، والضابط لوهيروا Lehuraux وكان وقتها قائدا للمناطق العسكرية الجنوبية بالجزائر.

مواضيع الاهتمام الفرنسي بفزان بعيد احتلاله

ماذا درس الفرنسيون خلال هذه الفترة ؟ خلال هذه السنوات الأربع قام الفرنسيون قبل كل شيء بالتأريخ لاحتلالهم لفزان وبشكل تمجيدي كما هو متوقع ؛ وقد برز ذلك في كتابي :

الجنرال إنقولد، مغامرة لوكلارك في الصحراء (Général Ingold, L'Épopée Leclerc au Sahara) وبيرنار فيرنييه، فزان (Bernard Vernier, Le Fezzan).

أمّا في ثنايا الكتب الستة التي ألفتها البعثة العلمية إلى فزان فقد اهتم الفرنسيون أوّلا "بالمعطيات" الإثنولوجية للسكان بالمعنى الذي كانت تعطيه السلطات الاستعمارية لهذه العلوم، وثانيا بمنابع الماء والكميات المتوفرة منه وطرق استغلاله، وثالثا درسوا حياة السكان من وجهة نظر الجغرافيا الإنسانية، ورابعا أجروا بحوثا في جزأين منفصلين حول الغطاء النباتي والحيواني للمنطقة، ثم أخيرا درسوا بشكل معمق أدهان التيبستي. أمّا الكتاب التاسع فقد أنجزه كما ذكرت لوتيليو الذي اهتم أساسا بالجوانب الأنثروبولوجية لسكان فزان، لكن كتابه الذي كان جاهزا منذ سنة 1945، أي قبل أن

---

[4]- نشر لو تاليو بحثه أول مرة سنة 1945 في مجلة الآباء البيض بتونس.

ينهي جون دوبوا دراسته للمنطقة، ولم ينشر إلا سنة 1948 استفاد منه دوبوا. وقد اشتكى لوتيليو من هذا الحيف ونبه القارئ إلى ذلك، ونعتقد أن لذلك مغزى سنعود إليه خلال التحليل.

بطبيعة الحال لن نهتم بجميع هذه المواضيع التي تتضمن مسائل ليست من اختصاصنا، لكننا سنركز في المقابل على قضية هامة بدا لنا أنها مثلت المشكلة الرئيسية التي شغلت الفرنسيين أثناء محاولاتهم الأولى في وصف فزان والتعرف على مكوناته وخصائصه. ويمكن تلخيص هذه القضية في السؤال التالي: كيف يمكن، في هذا السياق، تعريف فزان من منظور الجغرافيا السياسية؟ كيف يمكن تعريفه خرائطيا، إن صح التعبير، وسياسيا وجغرافيا واقتصاديا واجتماعيا وأثنولوجيا وديمغرافيا. لقد كان الجواب عن ذلك مهمّا بالنسبة إلى الفرنسيين لما له من قيمة قصوى في تحديد ملامح السياسة التي سيتبعونها بعد ذلك حيال هذا القسم الذي حصلوا عليه من التركة الإيطالية.

مـــــا هو فــزان ؟

أول مشكلة أثارها الفرنسيون عند احتلالهم لفزان كانت مشكلة الحدود لأن المنطقة التي سيطروا عليها "لم تكن تمثل، حسب الضابط فارنيه، أية وحدة جغرافية أو إنسانية"[5]. أين تبدأ إذن حدود فزان وأين تنتهي وكيف يمكن تعريفها؟ للإجابة عن هذا السؤال استعرض الكتاب الفرنسيون قبل كل شيء جملة الاتفاقيات التي جرت بينهم وبين الايطاليين ورسمت، ولو بشكل غير دقيق، الحدود الغربية لفزان، ملاحظين في ذات الوقت أن الحدود الجنوبية ظلت غير واضحة منذ عهد العثمانيين حتى تلك الساعة. لكنهم سارعوا بالقول بأن تلك الحدود كانت في الواقع اعتباطية لأنها لم تقم على أسس جغرافية أو اجتماعية أو اقتصادية أو حتى إثنية موضوعية، لأن فزان التاريخي حسب هؤلاء الكتاب يمتد عمليا إلى داخل الصحراء الجزائرية وبلاد الهاوسا في النيجر وبلاد تشاد. أمّا من الشمال والشرق فقد كان لا بد لهم من إيجاد حدود لم يكن لها من معنى إلا في إطار تحديد مناطق النفوذ بينهم وبين الإنكليز الذين استولوا على برقة وطرابلس.

بالنسبة إلى الحدود الشرقية، فكر الفرنسيون في بادئ الأمر في اعتبار منطقة الكفرة التي طردوا منها الايطاليين جزء من فزان بالمعنى السياسي للكلمة، لكن تطور العلاقات الإنكليزية-الفرنسية سرعان ما أدى إلى اعتراف هؤلاء الأخيرين بنفوذ

---

[5] - Vernier B., 1944, *Le Fezzan*, Alger, CHEMA, p. 27.

البريطانيين على كامل برقة بما فيها الجنوب وانسحابهم الكامل منها. بيد أن سيطرتهم على شمال تشاد الحالي الذي ينتشر فيه التبو شجعهم على اعتبار جبال التبستي التي تقع إلى الجنوب الغربي من الكفرة حدودا شرقية جنوبية لفزان متنازلين في ذات الوقت عن الكثير من مناطق التبو قرب واحات الكفرة وربيانة التي أصبحت تحت النفوذ البريطاني. أمّا بالنسبة إلى الشمال فقد اعتمد الفرنسيون خط العرض 18 الذي يجعل غدامس ودرج وسيناون وجزءا كبيرا من الحمادة الحمراء ضمن ما اعتبروه فزان، متفادين ضم منطقة الجفرة بواحاتها الثلاث، سوكنة وهون وودان، إلى الفضاء الفزاني الذي كانوا يرسمون حدوده.

لنلاحظ أوّلا أن الكتّاب الفرنسيين الذي اشتغلوا بهذه المسألة في الأيام الأولى من احتلال فزان لم يشيروا إلا بشكل ثانوي للعلاقة الوطيدة التي كانت تربط هذه المنطقة بطرابلس وبرقة الشمالية. صحيح أنهم اضطروا عند العودة للأحداث التاريخية الهامة التي أثرت في حياة سكان هذه المنطقة للحديث عن علاقة الجرمانتيين والعرب المسلمين ثم في ما بعد دولة القرمانليين والأتراك بالفزانيين، وكذا الأمر عند وصفهم لطرق القوافل. لكنهم تفادوا كثيرا تفاصيل التشابك الاجتماعي السياسي بين شمال البلاد وفزان الذي كانوا يريدون إعادة اختراعه.

ما هي إذن المرجعية الجديدة التي كان الفرنسيون يحاولون الاستناد عليها في تعريفهم لفزان وما هي الصعوبات التي واجهوها في ذلك ؟

المرجع الأساسي الذي اعتمدوه هو التصور الجغرا-سياسي الذي نحتوه للصحراء الكبرى بشقيها المغاربي في الشمال والإفريقي في الجنوب، وعرف به روبير مونطاني عندما حدد بدقة ما هو المهم بالنسبة إلى فرنسا في ما يخص مستقبل فزان بعد احتلاله. يقول :"عندما يعاد إدماج السكان المحليين لفزان في الكتلة الإفريقية التي ينتمون إليها تاريخيا سيكون بمقدورهم إعادة اللحمة لعلاقاتهم المستمرة منذ آلاف السنين مع أقربائهم في الصحراء الفرنسية والتي انقطعت منذ عدة سنوات".[6]

معنى ذلك أن التعريف بالخصائص الاجتماعية والاقتصادية والأنثروبولوجية للفزانيين ينبغي أن يصب في هذا الاتجاه، وهو ما عملت البعثة العلمية الفرنسية بفزان على تحقيقه على الرغم من الصعوبات التي واجهتها، إذ أن الفعل السياسي الفرنسي كما نبه إلى ذلك روبير مونطاني سيعتمد على نتائج هذه البحوث.

لنرى الآن ما هو فزان من وجهة النظر الديمغرافية حسب هذا التصور. بحسب ما شاهده فارنييه وبعده جون دوبوا، يتكون فزان من مستقرين على علاقة وطيدة بمجموعات

---

[6]- Montagne R., 1944, Préface, *op. cit.*

نصف رحل وقليل من الرحل. والمشكل الرئيسي في هذه الصحراء، ذات الحقائق الخادعة كما يقول مونطاني، هو كيف نحسب سكان فزان وما الذي يمكن أن يترتب على ذلك على مستوى الفعل السياسي فيما بعد ؟ هل يعد أولاد سليمان المتنقلون بين سرت والجفرة (سوكنة ودان وهون) وشمال تشاد حاليا، والتبو الذين يتنقلون بين جنوب وشمال تيبستي، والتوارق الذين يتحركون بين جنوب غات وغدامس وغربي وادي الآجال والشاطئ فزانيين؟ ما الذي يمكن أن يترتب على ذلك على مستوى التعريف بفزان وتحديد علاقاته السياسية بشمال البلاد على سبيل المثال؟ دون أن ندخل في كثير من التفاصيل إليكم جواب البعثة العلمية الفرنسية: هناك فزانان إن صح التعبير. فزان الحقيقي، وهو فزان المستقرين في الواحات بما في ذلك غدامس وغات، وفزان الآخر الذي ليس له حدود واضحة وهو يشمل الرحل ونصف الرحل الذين لهم علاقة وطيدة بفزان الواحات حيث يعيش المستقرون. ولكن من يدخل من هؤلاء في فزان الفرنسي الجديد؟ تلك هي المشكلة التي لم يكن لها أي حل سوسيولوجي أو أنثروبولوجي يعتمد عليه في إرساء قاعدة "موضوعية" يقوم عليها الإحصاء الديمغرافي.

وهكذا اضطر الفرنسيون إلى احتساب المستقرين على حدة والرحل ونصف الرحل على حدة. بيد أنهم في حين عدوا تبو تيبستي – الذين قال فيهم لوتليو بأن الفزانيين لا يعرفونهم – وطوارق أزقر ضمن فزان الجديد الذي كانوا ينحتون ملامحه، أخرجوا أولاد سليمان منه لأن مركز ثقلهم التاريخي كان في الجفرة وسرت، وهذا رغم أن الأدلاء الرئيسيين الذين اعتمد عليهم الجنرال لوكلارك في احتلاله لفزان والمتصرف الذي وضعوه على رأس إدارته كانوا من أولاد سليمان.

من وجهة النظر الاجتماعية-الاقتصادية اضطر الفرنسيون إلى الاعتراف بأن فزان الحقيقي لا يمكنه الحياة بدون فزان الآخر (حتى لا نقول فزان غير الحقيقي). فهو يحتاج إلى البدو الذين يزودونه باللحوم والصوف والزبدة والسمن ووسائل النقل، وهؤلاء يحتاجونه في الحصول على التمر وعلف الإبل وبعض المنتجات الحرفية والحبوب. ومن ناحية أخرى سجل الفرنسيون هيمنة السكان من أصول عربية على الحياة السياسية في فزان لأسباب تارخية واجتماعية تتعلق بالتجارة وبالخصائص الثقافية والحربية لهؤلاء. لكن الخبراء الفرنسيين بدؤوا بالتركيز على أهمية المنطقة الغربية لفزان التي مركزها أوباري من خلال التأكيد على العلاقات المكثفة التي لهذه المنطقة بغات ودجانيت جنوبا، وغدامس والطريق الرابط بينها وبين الجريد التونسي باتجاه قابس شمالا. وقد ترتب على ذلك من الناحية العملية أن جرى إلغاء حدود فزان الغربية مع الجزائر، والتي كانت سارية في العهد الإيطالي، ونقلها إلى حدود تيبستي وواو الناموس والهروج الأسود شرقا. وهكذا أصبح فزان جزء من الصحراء الفرنسية الكبرى وشبه معزول عن المنطقة الطرابلسية وبرقة.

من الناحية الأنثولوجية بالمعنى التقليدي لهذا العلم الذي كان يهتم أساسا بالأعراق والأجناس أجرى الفرنسيون، بمساعدة العميد الشرفي لكلية الطب بالجزائر، دراسة دقيقة لفزان بحثا عن خصائص عرقية مميزة قد يشترك فيها الفزانيون من غير الرحل ونصف الرحل، أي أن الدراسة تركت جانبا الطوارق والتبو مقتصرة على أولائك الذين يشكلون فزان الحقيقي بالمفهوم الذي كانوا قد أعطوه لهذه العبارة، بما في ذلك السكان المستقرون من أصول عربية وبربرية. ورغم أن النتيجة التي توصل إليها الدكتور لوبلان Leblanc كانت سلبية، وربما مخيبة للبعض، وهذا يعود إلى حرفية هذا الطبيب وتمسكه بالمنهج العلمي في بحثه، إلا أن هذا الأخير لم يرد أن يقدم جوابا محبطا عن هذا السؤال عندما أنهى بحثه بالقول "من وجهة نظر القياس الأناسي anthropométrie و phénotype ليس هناك حاليا جنس فزاني، ولكننا لا يجب أن نلغي فرضية أنه في طور التشكل".

لكن كيف تعامل الفرنسيون مع التقسيمات العرقية التي اعتمدها الإيطاليون في تصنيف السكان وإحصائهم؟ تجدر بنا الإشارة قبل كل شيء إلى أن الايطاليين لم يخترعوا التصنيفات التي اعتمدوها في إحصاء السكان سنتي 1917 بالنسبة إلى المنطقة الطرابلسية وسنة 1923 بالنسبة إلى برقة، إذ أن العثمانيين كانوا يعتمدون نفس التصنيفات، كما أن السكان المحليين كانوا يصنعون ويستخدمون الهويات العرقية في بناء علاقاتهم ببعضهم. ومن هذا المنظور واصل الفرنسيون اعتماد نفس التصنيفات التي تفرق بين العرب، والبربر، والعرب-البربر، والطوارق، والتبو. إضافة إلى التقسيم القبلي الداخلي ضمن كل قسم من هذه الأعراق، وهذا رغم ما كانت تواجهه المقاربة الوضعية التي اعتمدوها من مشاكل ثقافية، خاصة حينما يكون المعنى الذي كان السكان يعطونه لكلمة فزاني يتغير بحسب السياق وبحسب أصولهم الاجتماعية. هل كان ذلك ضرورة منهجية ؟ في الواقع أشار الكتاب الفرنسيون إلى جزء من المشاكل المنهجية التي اعترضتهم في خصوص هذه المسألة، ملاحظين على سبيل المثال أنه في حين كانت للمجموعات المستقرة التي هي من أصول مختلفة هوية قروية ذات مرجعية ترابية واضحة المعالم، كانت المجموعات البدوية تعتمد في بناء هوياتها على عنصر القرابة الحقيقية أو الوهمية على حساب الحدود الترابية المتحركة، وهو ما جعل ضمها إلى هذه الوحدة الترابية الإحصائية أو تلك أمرا في غاية التعقيد. لكننا نعتقد أن الأمر كان أكثر تعقيدا إذ أن التصنيف العرقي يساعد على التقسيم والهيمنة، وهذا هو النقد الذي وجهه لاحقا بناة الدولة الليبية المستقلة إلى أعمال أغسطيني حينما رفضوا استخدامه للتصنيفات العرقية التقليدية في إحصاء السكان، لأنهم كانوا يشتغلون في سياق بناء وحدة وطنية من أسسها مفاهيم اللحمة وليس الفرقة.

أخيرا هل كان الفرنسيون يعتبرون فزان مكسبا اقتصاديا ؟ ليس هناك في الكتب التسعة التي ذكرناها ما يوحي بذلك. فنتائج البحوث التي أجروها تقول إن فزان الفلاحي محصور في الواحات المتناثرة على طول وادي الآجال والشاطئ، وهي واحات يعمل فيها شواشنة لحساب بدو يتأففون من خدمة الأرض ولا يعولون كثيرا على الفلاحة في كسب رزقهم. ورغم أن الماء موجود بكثرة في فزان، إلا أن استغلاله بشكل مكثف ومربح يواجه كثيرا من العقبات التي تتعلق بالمناخ وبخصائص الأراضي المتوفرة. أمّا غير ذلك فلم يبق إلا ما أطلق عليه جون دوبوا اسم "الصحراء المؤقتة"، تفاؤلا بما يمكن أن يعثر عليه فيها من بترول أو من معادن أخرى.

استنتـــاجـــات

ما هي الاستنتاجات التي يمكن أن نخرج بها مما تقدم ؟ هناك في اعتقادنا ثلاث استنتاجات أساسية يمكن أن نخرج بها من هذا البحث.

الاستنتاج الأول يخص صناعة الحدود السياسية بصفة عامة وآليات بناء أو اختراع قواعدها البشرية والاقتصادية والثقافية. وقد وضح لنا مثال فزان أن حدود الجهات والمناطق والأقاليم والدول شديدة الارتباط بخصائص وأهداف القوة السياسية المسيطرة على آليات التعريف والتصنيف ووسائل المراقبة داخل الفضاء الذي تمثله، خاصة عندما يكون موضوع تنافس على الحوز وبسط النفوذ والسيادة. وقد أخذ هذا الواقع شكلا كاريكاتوريا في المثال الفزاني، إذ أن الاستعمار الفرنسي اشتغل لفترة على إعادة اختراع حدود هذا الإقليم من أجل المصلحة الإستراتيجية لفرنسا، دون اعتبار لتاريخه السياسي الذي ارتبط بطرابلس منذ قرون. وفي هذا المجال يمكننا أن نورد هذه الخلاصة التي وضعها جون دوبوا للجزء الذي كتبه عن فزان ضمن ما نشرته البعثة العلمية الفرنسية المذكورة أعلاه : "يشكل فزان منطقة جغرافية تصل بين تونس والجزائر وإفريقيا الغربية وإفريقيا المدارية، وهو بذلك يشكل حلقة وصل بين مختلف مناطق الإمبراطورية الفرنسية. إنه يربط بشكل وثيق ومميز بين إفريقيا الشمالية وإفريقيا المدارية. ويمثل مطار سبها نقطة ارتكاز تكاد تكون مباشرة بين تونس وتشاد ومختلف مقاطعات إفريقيا المدارية الشاسعة، وإلى أبعد من ذلك : إلى حدود مدغشقر" [7].

[7]- *Mission scientifique du Fezzan, 1944-1945*, 1946, Alger, Institut des Recherches de l'Université d'Alger, T. III, p. 240.

الاستنتاج الثاني هو أن الفرنسيين الأوائل الذين درسوا فزان بعد احتلاله عملوا على ترسيخ جملة من المفاهيم والتصورات الإستراتيجية التي جعلت المدخل الأساسي لدراسته هو الصحراء، التي تشكل بالنسبة إلى فرنسا نقطة ارتكاز حيوية لمراقبة تطور العلاقات الاجتماعية والسياسية المستقبلية التي يمكن أن تنشأ بين شمال إفريقيا والبلدان المدارية، وقد كان ذلك اهتمامهم الرئيسي عندما كانت الطرق الصوفية تنشط في هذا الفضاء وتصنع عناصر الترابط بين شمال الصحراء وجنوبها (اليوم يجري الحديث عن الهجرة السرية وما يسمى بالقاعدة في المغرب الإسلامي). والسؤال الذي يمكن أن نطرحه الآن هو هل تؤثر هذه المفاهيم اليوم في المناهج التي تعتمدها البحوث الجغرافية والجيو-استراتيجية التي تتناول بالدرس جنوب ليبيا والجزائر وشمال تشاد والنيجر؟ ألا توجد اليوم بحوث تستخدم نفس التصنيفات والمفاهيم ؟

أخيرا هل يمكن قراءة التوجهات الليبية الحالية نحو جنوب الصحراء كمحاولة لقلب الموازين في الاتجاه المعاكس ؟ وهل نحن أمام بوادر صراع خفي حول هذه المنطقة أطرافه غير متكافئة القوى ومتناقضة الأهداف ؟

مذكرة حول الاحتلال الفرنسي لفزان [1]

جــــاك فريمـــو
أستاذ بجامعة باريس السوربون (باريس IV)

انحازت إفريقيا الاستوائية الفرنسية إلى فرنسا الحرة تحت راية زعماء مثل الحاكم "فيليكس ايبوي" Félix Éboué والعقيد "ادغاردي لارمينات" De Larminat والكابتن فيليب "دي هوت كلوك" de Hautecloque الذي بدأ يعرف بالاسم المستعار "لوكلير" Leclerc. وهذا الأخير هو الذي حدد له بالتدقيق الجنرال ديغول – الذي سماه قائدا عسكريا على تشاد بداية من أكتوبر عام 1940 – الأهداف التي يتعين تحقيقها في كفرة، ثم في مرزق بفزان. وبعد ترقيته إلى رتبة كولونال وتعيينه قائدا للقوات في تشاد في 2 ديسمبر، آل "لوكلار" على نفسه الإعداد للحملة الهجومية. لقد وجد على عين المكان عددا من الوسائل التي جمعها المسؤولون السابقون. كانت هناك خطة لتجهيز الطرقات والمطارات وضعت قبيل الهدنة لتسهيل الاتصالات الفرنسية البريطانية بين تشاد ومصر. وهناك قاعدة عسكرية أنشئت في "فايا لارجو" Faya-Largeau (على بعد 1000 كلم شمال "فور-لامي"). كانت المعنويات مرتفعة، لأن معظم الكوادر كانوا يحلمون بأخذ الثأر "لتلك الطعنة من الخلف" التي مثلها دخول ايطاليا في الحرب، في جوان / يونيو 1940، في خضم الهزيمة الفرنسية.

غير أن العقبات كانت كثيرة، إذ لم يكن تحت قيادة "لوكلير" سوى قوات ضئيلة العدد، حيث انه لم يكن تحت تصرفه سوى 100 أوروبي و250 جنديا من السكان الأصليين، مع مدفعين من عيار 37 ملم، ومدفع من عيار 75 ملم وثلاث قذائف هاون عيار 81 ملم، محمولة على ما يقارب المائة من العربات الخفيفة. كانت المسافات التي تفصله عن فزان طويلة جدا، فكفرة توجد عن بعد 1200 كلم من"فايا لارجو" و2200 كلم من "فور-لامي"، وهي مسافات يجب قطعها عبر منطقة من أكثر المناطق وحشة في الصحراء، منطقة خالية بالخصوص من أي نقطة ماء. ومن حسن الحظ أن الجيش

[1]- هذا المقال مستخرج بترخيص من الناشر – من كتاب "جاك فريمو" : [*الفرنسيون في الصحراء (1830-1962)*] دار النشر 18/14، سان كلو.

الإيطالي، على الرغم من المخاوف التي كانت سائدة في تلك الفترة، لم يكن على هامش كبير من التفوق. فحامية كفرة لم تكن تتألف إلا من 300 من الرجال لا يملكون قوّة مدفعية كبيرة، تعززها وحدة مزودة بمحركات، تكنّى بـ"الصحراوية" (*Sahariana*)، تضم حوالي 75 رجلا يتقنون جيّدا فن المناورة ومتمرسين على الصحراء، لكن بدون أسلحة ثقيلة، ولا سيارات مصفحة، وبالأحرى بلا دبابات. أمّا الطائرات الايطالية فقد تفوّقت عليها ما يقارب الإثنتي عشرة من قاذفات القنابل الخفيفة (بلنهيم *Blenheim*)، مسلمة من قبل البريطانيين.

لقد قابلت الطابع المنهجي للتحضير مرونة في التنفيذ. ابتدأ الهجوم على كفرة بمعارك ضد وحدة "الصحراوية" (17 و 18 فيفري/فبراير 1941)، أجبر هذه الأخيرة على الانسحاب مسافة 300 كيلومتر نحو الشمال ؛ حينئذ بدأت عملية التضييق على الحصن الذي بدت تكاليف أخذه بالقوة باهظة. لقد شكل استسلام الحصن (2 مارس) عملا شخصيّا يحسب على"لوكلير"، إذ أنه قدم بنفسه إلى الساحة مغتنما طلب إجلاء الجرحى، وكان قادرا عن انتزاع قرار غير متوقع بفرض نفسه على الضباط الايطاليين الذين كانوا مندهشين من هجوم كانوا مشطين في تقدير وسائله الحقيقية. و سوف تبقى كفرة محتلة وستؤول مسؤولية القاعدة الجوية إلى بريطانيا. وأكثر من حقيقة السلاح نفسه، سيساهم "قسَم كفرة" الذي أعلنه "لوكلير" ورجاله في الحفاظ على ذاكرة هذا الفصل التاريخي : "أقسموا بأن لا تلقوا السلاح إلا عندما تكون أعلامنا بألوانها الجميلة ترفرف من جديد فوق كاتدرائية ستراسبورغ" [2]، وهو نذر سيتم الوفاء به، كما نعلم، أكثر من ثلاثة أعوام ونصف بعد ذلك، في 23 نوفمبر 1944.

حدث الهجوم الثاني سنة واحدة بعد ذلك واستهدف جنوب فزان، على بعد ألف كلم غرب كفرة. وكانت المسافة التي يتعين قطعها بين "زوار"، آخر موقع فرنسي، والمواقع الايطالية حوالي 500 كلم. لقد كان عدد القوات الفرنسية أكثر بقليل، وتضم بين 500 و 600 من الرجال و 150 عربة. غير أن الأهداف كانت متواضعة. وبالفعل فمنذ البداية، كانت نية ديغول و لوكليرك – الذي ارتقى في الأثناء إلى رتبة جنرال – أن يقتصر الأمر على هجوم مفاجئ. لا مجال للتفكير في واقع الأمر في البقاء في المواقع التي يتم الوصول إليها، لأن قوات المحور كانت تتحكم في المنطقة بقوة، فضلا عن أن قواعدها الخلفية كانت مؤمّنة بعد نجاح الهجمات التي شنها "روميل" على مصر. لقد فشل الفرنسيون في الواقع أمام "أم الأرانب"، شرق مرزق. وبعد احتلال موقعي القطرون وتجرهي لمدة وجيزة، لم يعد بالمستطاع الإبقاء عليهما. فردُّ الايطاليين كان

[2]- توجد صيغ أخرى لنص هذا "القسم" كما يشير إلى ذلك "أندري مارتال" في كتابه : [*لوكلار. الجندي والسياسة*] - دار النشر ألبان ميشال، 1998، ص 163.

بوسائل جوية كبيرة. بدأت هذه العملية التي أودت بحياة "كولونا دورنانو" Colonna d'Ornano في 17 فيفري 1942، لتنتهي بالانسحاب يوم 14 مارس. لقد جنبت هذه العملية خصوصا بقاء القوات بلا نشاط، وسمحت بجمع المعلومات المفيدة لهجوم حاسم قادم.

جرت الاستعدادات لحملة جديدة بعد حدثين قلبا الوضع في جنوب البحر الأبيض المتوسط رأسا على عقب انطلاقا من نوفمبر 1942. إذ تخلت قوات المحور شرقا عن برقة ثم عن طرابلس أمام الهجوم الذي قام به الجيش الثامن البريطاني بقيادة "مونتغمري" Montgomery. أمّا غربا، فقد دخلت كل من المغرب والجزائر في الحرب بعد إنزال الجيوش الانكليزية الأمريكية. وبعد مماطلات مكلفة سببها ترددات الحكام المنصبين من قبل نظام فيشي عادت القوات في شمال إفريقيا وفي إفريقيا الغربية إلى القتال من جديد. كانت ردود فعلها لمنع قوات المحور من غزو تونس – بما في ذلك قابس والسهل الساحلي – متأخرة جدا. وتحتم على الفرنسيين الاكتفاء بتنظيم بعض الغارات القليلة في منطقة قبلي لعرقلة اتصالات العدو في شمال شط الجريد.

كان تطور الوضع الاستراتيجي ييسّر على الأقل الهجوم الذي بدأت تقوم به في أوائل سنة 1943 قوات "لوكلير" (المتألفة من 355 أوروبيا و 2713 من السكان الأصليين ومن 440 مركبة). استولت هذه القوات أوّلا على مرزق بعد جلاء الايطاليين عنها في 6 جانفي، ثم على كامل فزان الذي وضع تحت قيادة الكولونال ديلنج Delange المتمركز في سبها (التي أعيدت تسميتها فور - لوكلير) بصفته حاكما. بعد عبور مسافة 1600 كلم انطلاقا من "زوار" حققت العناصر الطلائعية الربط مع القوات البريطانية. وفي الوقت نفسه، عاد الصحراويون في جيش إفريقيا إلى القتال. وبناء على تعليمات من الجنرالين "جيرو" Giraud و"جوان" Juin، اللذين كانا يرغبان في تثبيت الحد الأقصى من القوات الايطالية في الجنوب، من أجل تخفيف الضغط الذي تمارسه قوات المحور انطلاقا من تونس، شكل الجنرال "دي لاي" Delay المكلف من قبل أركان مدينة الجزائر بالدفاع عن *"الجبهة الصحراوية الشرقية"* *"فريقا هجوميا صحراويا"* وضع تحت قيادة رئيس الفيلق لانيي Lanney. كان الهدف المحدد هو الاستيلاء على غات وكان يتوقع أن يكون لذلك تأثير نفسي يضاهي تأثيره العسكري، نظرا إلى الطابع الرمزي لذلك الموضع إذ هو يمثل *"عاصمة للصحراء الشرقية على غرار تمبكتو بالنسبة إلى الصحراء الجنوبية"*. لقد تمت هذه العملية دون إطلاق رصاصة واحدة من قبل مهاريي الكابتن "فوجير"، الذين التحق بهم في نفس اليوم (25 جانفي) الكولونال "دي لانج" مرسلا من قبل "لوكلير". أمّا الفرنسيون الأحرار الذين يقودهم الملازم الأول "دبزاك" d'Abzac، فقد سبقوا

المهاريين إلى غدامس التي سقطت يوم 28 جانفي. كانت الاتصالات بين "أنصار ديغول" وأتباع نظام "فيشي" تكاد تكون مهذبة لا غير، لا سيما و أن "لوكلير" كان يرفض السماح "للجزائريين" بإدارة غات وغدامس.

التقى "لوكلير" مع "مونتغمري" في طرابلس يوم 26 جانفي، وتمت إعادة تجهيز قواته التي أصبحت تسمّى « *Force L* » بمعدات بريطانية، إذ تلقت تعزيزات مدرعة أو مزوّدة بمحركات تزيد من قدرتها على التنقل. وبعد أن ارتفع عددها إلى حوالي 5000 رجل، نجدها تشارك على يسار الجيش البريطاني الثامن في القتال لدعم عمليات الدفاع التي أعيد تنظيمها حول خط مارث. ثم إنها بعد أن نجحت في الصمود أمام الهجمات القوية المضادة للألمان، استطاعت أن تدخل قابس في 29 مارس 1943. واستولى الأمريكيون من جهتهم، بقيادة "باطون" Patton ومعززين بالجنود الجزائريين بقيادة "بواصو" Boisseau، على قفصة يوم 17 مارس، مزيلين بذلك كل تهديد على الجهة الغربية. وهكذا وضعت الحرب أوزارها في الصحراء.

الاحتـــــــلال

عند وصوله إلى البحر الأبيض المتوسط بعد عبور 3200 كلم، من "فور-لامي" إلى طرابلس، لم يترك "لوكلير" وراءه سوى مجرد ذكرى بسيطة لحملة جميلة، لم تخلد بعدها شيئا من مرور الكتائب الفرنسية عبر الصحراء. فإقليم فزان الذي وضع تحت الحكم العسكري في جانفي 1943، سوف يبقى على العكس محتلا، وتحت إدارة ضباط فرنسيين، مثله مثل إقليمي طرابلس وبرقة الواقعين تحت الإدارة الانكليزية. ففي نيّة زعيم فرنسا المكافحة (وهو مصطلح حل محل مصطلح فرنسا الحرّة في أوت /أغسطس) تشكل هذه المنطقة "*نصيب فرنسا في معركة إفريقي*" [3]. لا يجهل الفرنسيون أن بريطانيا تريد أن تلعب في ليبيا ورقة السنوسية الذي لا زال زعيمها الأكبر، الأمير إدريس، يقيم في القاهرة. فهم، على الأقل، يستطيعون التعويل على مساعدة أولاد سليمان، اللاجئين "*الجدد*" بحماية فرنسية إلى تشاد بعد الغزو الإيطالي ؛ وكان هؤلاء قد قدّموا إرشادات ثمينة لـ"لوكلير". وقد كلف شيخ القبيلة، أحمد بك سيف النصر بمسؤولية متصرف (محافظ) خاضع لإشراف الكولونال "سارازاك" Sarazac، قائد جماعة الرحل بتيبستي والذي سوف يرجع عام 1947 بصفته حاكما عسكريا .

---

[3]- نفس المرجع، ص 180.

وهكذا بدت محسومة لصالح الفرنسيين، تلك الخصومة المفتوحة قبل الحرب من جراء مزاعم الفاشيين. صحيح أن هذه النتيجة قد تبدو في الواقع ثانوية بالنسبة إلى رجال لا يزال وطنهم يرزح تحت نير العدو، غير أنه إذا ما أصبح من هنا فصاعدا انتصار قوات الحلفاء أمرا لا مفر منه، فهل لا يكون من الأنسب الإعداد للمفاوضات التي، على غرار ما حدث في عام 1919، ستجرى حتما من أجل البت في مستقبل مستعمرات المهزومين ؟

كانت الحكومة الفرنسية تأمل أن يتواصل الحضور الفرنسي في فزان التي بلغ عدد سكانه في تلك الفترة حوالي 000 45 نسمة. كان تنظيم هذا الإقليم مستوحى من تنظيم الأقاليم الجنوبية للجزائر، خصوصا وأن الإدارة أصبحت، في 1 جانفي 1944، تابعة للحاكم العام في الجزائر. هناك حاكم عسكري يشرف على الفروع الثلاثة براك، مرزق وسبها، وتقع هذه الأخيرة تحت مسؤولية ثلاثة ضباط للشؤون الأهلية (أو الصحراوية ابتداء من 1948). هؤلاء الضباط يراقبون بدورهم ما يقارب العشرين من رؤساء المقاطعات (مدراء) الذين يمارسون سلطتهم عن طريق حوالي المائة من شيوخ القرى أو فروع القبائل. وهذا الجمع من الموظفين هو بالأساس نفسه الذي استخدمه الايطاليون. ولقد كانت للمتصرف بالخصوص وظيفة تمثيلية وتحكيمية. لقد فصلت دائرة غدامس عن مجموعة الدوائر بفزان، في جانفي 1948، لتلحق بالأقاليم التابعة للجنوب التونسي. أمّا بالنسبة إلى إقليم غات، فهو يتبع ملحق الأزجر المرتبط هو نفسه بإقليم الواحات الجزائري (ورقلة). ويقتصر الحضور العسكري على أقل من 600 رجل من ضمنهم 75 أوروبيا. ويتكلف خمسة أطباء عسكريين بمهمة توفير الرعاية الصحية للسكان. أمّا المدرسة الفرنسية فهي لا تشمل إلا على 650 طالبا، في حين أن ما يربو عن 000 3 طالب يزاولون دراستهم في المدارس القرآنية.

ما هي رغبات الشعب ؟ التحقيق الذي أجرته لجنة دولية تمثل القوى الأربعة المنتصرة في الحرب (الولايات المتحدة، فرنسا، بريطانيا العظمى والاتحاد السوفيتي) أدّى سنة 1948 إلى استنتاجات متباينة، ربما بسبب عدم اليقين بشأن المستقبل وعدم قدرة أي سلطة محلية على التفوق القاطع في هذه المنطقة المتميزة بتنوع سكانها الذين يرغب 44 % منهم بالفعل في الحفاظ على إدارة فرنسية. غير أن محاولة باريس لتمديد فترة وجود هذه الإدارة عبر وصاية تدوم عشر سنوات يشترك فيها البريطانيون في برقة، والفرنسيون في فزان والايطاليون – بعد عودتهم إلى الساحة – في طرابلس ("تسوية بيفن سفورزا") رفضت من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة. انحاز عندئذ المسؤولون البريطانيون لاختيار الاستقلال السريع لليبيا، بهدف جلب عطف جامعة الدول العربية للغربيين وتفادي كل خطر تخريبي. وبدعم من الولايات المتحدة، لعب البريطانيون ورقة تكوين حكومة عربية تميزت بأنها لاقت استحسانا شبه شامل من

السكان، منصبين يوم أول جوان 1949 الزعيم محمد إدريس السنوسي البالغ من العمر 61 سنة أميرا على برقة. صادقت الأمم المتحدة في 21 نوفمبر 1949 على استقلال ليبيا ووحدتها وحددت يوم 31 ديسمبر 1951 كآخر أجل لتحقيق ذلك. وتفاعلت الحكومة الفرنسية، التي امتنعت عن التصويت، مع ذلك الحدث واستبدلت نظام الإشراف المباشر بنظام الحكم الذاتي، بنيّة التمهيد للمرحلة الانتقالية، وفي فيفري 1950، عينت جمعية محلية أحمد بك سيف النصر حاكما على الإقليم (فزان). وأخذ هذا الأخير لقب مقيم، في حين أصبح الضباط الفرنسيون "مستشارين" وضباط الصف "مرشدين". ثم تكونت جمعية وطنية تأسيسية، اجتمعت في طرابلس، واعترفت في 2 ديسمبر 1950 بمحمد إدريس السنوسي ملكا. وتم الإعلان في 24 ديسمبر 1951 عن استقلال ليبيا. وفي 1 جانفي 1952، انسحبت الإدارة الفرنسية من فزان.

لم يكن الفرنسيون يأملون في الحفاظ على مواقعهم في الدولة الجديدة أقل من ذلك. ففي الإطار الفدرالي الذي نصّ عليه الدستور الليبي، احتفظ أحمد بك بمنصبه كرئيس للحكومة المحلية وحافظت باريس على قواعد عسكرية في المنطقة بقوّة عددية تقدر في مجموعها بحوالي 500 رجل، ومنحت إعانة مالية سنوية بـ 300 مليون فرنك، وسعت للحصول من طرابلس على معاهدة تحالف من شأنها تسهيل الرقابة على الحدود. غير أن الأراضي الليبية صارت بالفعل بصورة مبكرة – ربما منذ عام 1943 – بمثابة الملجأ للقوميين من تونس والجزائر يحصلون منه على الأسلحة. ثم إن الحكومة الليبية، وبعلاقة مع اندلاع الحرب في الجزائر، طالبت في 13 نوفمبر1954 برحيل جميع القوات العسكرية الفرنسية. ثم انتهت المفاوضات التي بدأت في عهد حكومة "مانداس فرانس" بتوقيع معاهدة صداقة وحسن جوار بين البلدين (في 10 أوت 1955). وقد حددت اتفاقية جلاء عن الأراضي الليبية نهاية سنة 1956 لرحيل آخر القوات الفرنسية التي غادرت غات، غدامس والدرج. ولم تحتفظ فرنسا إلا باستعمال ثلاثة مطارات (غدامس وغات وسبها)، وذلك لتسهيل المواصلات الجوية مع تشاد. ولئن تم الجلاء عن غات منذ سنة 1957، إلا أن الفنيين الفرنسيين تم الاحتفاظ بهم في غدامس وسبها حتى نهاية حرب الجزائر .

التعليـــم الفرنســـي بفـــــزان
تجربـــة شخصية

د. محمد الطاهر الجراري

احتلت فزان نهاية يناير (جانفي) 1943

اصدر الجنرال "ليكليرك" بعد احتلال فزان التعميم رقم 1 ويقضي باستمرار تطبيق النظم واللوائح النافذة زمن الإدارة الايطالية. لكن، لأن اغلب إن لم يكن كل المسؤولين الايطاليين قد غادروا فزان، فان القرار عمليا لم ينفذ ومن بقى من الموظفين المحليين لم يكونوا ملمّين بالخلفيات الإدارية وينحصر دورهم في تنفيذ الأوامر الصادرة لهم من رؤسائهم من الايطاليين.

حلا لهذا الإشكال، استعارت الإدارة الفرنسية النظم الفرنسية المتبعة بجنوب الجزائر وطبقتها على فزان. بتاريخ 1 سبتمبر 1943 صدر عن لجنة التحرر الوطني الفرنسية قرار يضع فزان تحت حكم الإدارة الفرنسية بجنوب الجزائر تحت مسمى إقليم فزان – غدامس.

أثناء مناقشات القضية الليبية، بعد الحرب، سعت فرنسا بكل قوة لفصل فزان عن القضية الليبية. وهذا موضوع محتاج لدراسة ورواية شفوية لمن بقى من المعاصرين له، هدف فرنسا كان إبقاءها تحت حمايتها جسرا يصل بين مستعمراتها خصوصاً تشاد والجزائر.

لهذه الاعتبارات، أصرّت على تحسين الواقع التعليمي والصحي والاجتماعي بهدف كسب الناس.

تعليميا، قامت السياسة الفرنسية على أساس أن لا تعطي الأهالي ثقافة راقية لان الثقافة سلاح إذا ملكه الأهالي سيستعملونه ضد الفرنسيين [1].

الحل الوسط هو أن توجه الأهالي إلى التعليم المهني حتى يكونوا عمالة ماهرة لتنفيذ الأغراض العليا للسياسة الفرنسية.

---

[1]- Francesca di Pasquale, 2007, « La Scuola Di Arte e Mestieri di Triploli in epoca coloniale (1911-1938) », in *Africa*, vol. 62, n° 3, 399-428.

قسمت الإدارة الفرنسية العسكرية فزان إلى خمس مناطق هي سبها والشاطئ ومرزق وغات وغدامس. قسمت منطقة الشاطئ التي أنا منها إلى مديريات برقن وادري ومديرية بدو المقارحة. ومقر الجميع الإداري هو براك التي إلى غربها بمسافة عشرة كلم تقع آقار. في بداية الاحتلال وبعده لا ادري، وكما في غيرها من المناطق على الأرجح، دخل الفرنسيون آقار وجمعوا الأهالي وطلبوا منهم إحضار جريد النخل وإقامة مؤسسات سكنية منه – أي معسكرات – في المنطقة القريبة من قصبة القرية في البقعة المسماة محليا "بجنت بن صابر" أي أرض بن صابر. وفيها عسكر الفرنسيون وجنودهم وفرضوا على البلد (آقار) وأهلها أموراً لم يألفوها. المسؤول العسكري الفرنسي ابن الثقافة الفرنسية الغربية الذي لا يعرف الوضع الخاص للمرأة في المنطقة أو يعرفه ولا يريد أن يحترمه، تجرأ، أثناء تجواله في البلد، للبحث عن الأسلحة وغيرها، على فتح البيوت واقتحام حرمتها والتعرض لنسائها تماماً كما يحدث الآن في العراق وافغانستان وغيرها.

وقياسا على ما عرفت وسمعت فيما بعد، كان هذا الأمر كارثة بالنسبة إلى الأهالي فاجتمعوا وقرروا التحدث مع الحاكم العسكري الفرنسي بآقار ولفت نظره إلى هذه المسألة وغيرها. ويبدو أن نوعا من التوتر قد ساد العلاقة في البداية لكنه خف عندما تزوج الحاكم العسكري بسيدة من خارج آقار وعاشت معه فيها. وهكذا صار الزواج محل استغراب بين والدتي وصديقاتها اللاتي يزرنها أو تزورهن في مراحل حياتي المبكرة جداً. كان نادراً ما يخلو مجلس من مجالسهن من الحديث عن صفات الحاكم العسكري الكافر وجنوده وعدم احترامهم للعادات والتقاليد والتباهي، المبالغ فيه طبعاً، بشجاعة أزواجهن ووقوفهم في وجه عربداته وتجاوزاته. وهكذا كونت هذه الأحداث وخيالاتها الباهتة جدا أول شهاداتي عن طريق الفرنسيين وثقافتهم قبل مدرستهم.

جاءت الإدارة الفرنسية بالشاطئ بعدة تغييرات تأثرت ببعضها ويمكنني ذكر شهادتي بخصوصها، وهي في مجال الخدمات الصحية والخدمات التعليمية والاجتماعية وخصوصا اللباس.

د . الطاهر الجراري

سبها. عيّن ممرض محلي في كل فرع يعاون الطبيب المسؤول عن الإقليم. اسم المعاون المحلي بآقار هو سالم بن لامين وبعده أخوه احمد بن لامين.

زودت العيادة أو "الفرماريا" بأدوية بسيطة ومواد تطهير وتعقيم ذات روائح متميزة.

بنيت العيادة في البداية كما أشرت بجريد النخيل، لكنه سرعان ما سخرت السلطة العسكرية الأهالي لإقامة مبنى خاص للعيادة به غرفة استقبال وغرفة معاينة ومداواة.

أول عمل قامت به الإدارة الصحية الفرنسية بمنطقتنا أنهم طلبوا منا جميعا كبارا وصغارا الحضور. ووقفنا ننتظر حتى جاء الطبيب الذي بدأ يستعرضنا معايناً، واذكر انه آلمنا جدا في عيوننا. الأغلب انه كان يعالج الرمد الحبيبي. أمّا الملاريا فقد حصنونا ضدها بدواء اسمه " الكنينة" وقام أيضا بالتطعيم في الذراع. صار الجميع يتردد على العيادة التي كانت تتميز بروائحها الغريبة بسبب المطهّرات وروائح الأدوية المتميزة. بعض المترددين كان يطيل المكوث مما يضطر المداوي المحلي للتحايل على صرفهم خوفا من مجيء الدوريات العسكرية أو الصحية وتأنيبها للقائمين عليها بتحويلها إلى مكان لقضاء الوقت.

اجتماعيا، تقبل الناس تدريجيا وظيفة الممرض (الفرميري) الذي صار يدعى إلى البيوت لمعالجة الكبار من النساء وبعض الرجال والأطفال. وهذا وظيفيا لا يختلف كثيراً عن الطهّار والحجّام والكوّاي وغيرهم من المطببين الذين تعرفهم الثقافة العربية الإسلامية منذ قرون. الفرق الجوهري هو الأدوية التي اختلفت كثيرًا، من الأعشاب وغيرها من أدوات ووسائل المعالجة إلى الحبوب والحقن وغيرها من الأدوية الحديثة.

وقتها حدثت لي واقعة مؤلمة كان للمُمَرضِّ (احمد الأمين)، وهو من أقاربي، دور كبير في إنقاذي منها. كنت في السادسة من عمري تقريبا وربما أصغر، وكان عليّ أن أساعد في جلب الماء من العين في أعلى القرية إلى بيتنا في حي (العرق). في تقاليدنا لا يعترف طويلا بمرحلة الطفولة، خصوصا بالنسبة للأولاد الذين تفرض عليهم الرجولة المبكرة القيام بالأعمال دون مراعاة تذكر للقدرة أو العمر. كان عليّ شخصيا أن أضع علي الحمار وعاء الماء وأقوده إلى النبع الرئيس (العين) وأملؤه وأعيده لاستعمالات الغسيل بالبيت.

ذات صباح، وبعد عودتي من دروس حفظ القرآن بالجامع، طلبت مني والدتي وضع وعاء الماء "برميل" على الحمار والذهاب لإحضار الماء. يبدو أنني تأخرت فنهرتني برفق كعادتها وصارت تطاردني لمعاقبتي على التأخير. أسرعت نحو وعاء الماء، وحاولت رفعه ووضعه على الحمار. تحته كانت توجد عقرب فلسعتني في قدمي. في البداية ظننتها شوكة من جريد النخل. أسقطت الوعاء "البرميل" من يدي وجلست لخلع الشوكة وتخفيف الألم. طال جلوسي وتضميدي ولم يخف الألم، ظننت

الوالدة باني أتحايل على الذهاب وصارت توبخني لتأخيري في إحضار الماء الذي سيترتب عليه التأخير في طهي الأكل للوالد، هذا التأخير ستدفع الوالدة ثمنه باهظاً. لم يخف الألم بل زاد ولم تقف الوالدة عن التعنيف فنهضت متثاقلا نحو وعاء الماء "البرميل" لحمله خارجا حيث كان الحمار. في الباب تصادفت مع سيدة في طريقها لوالدتي فلاحظت تغيّر سحنتي وترنحي. أخبرت والدتي فأسرعتا نحوي ويبدو أنهما أدركتا أن شيئا ما أصابني، أسرعت الوالدة إلى مكان وعاء الماء "البرميل" وصاحت: عقرب... عقرب... عقرب سوداء وقتلتها.

وقتها كان السم قد سرى في كل جسمي بسبب تأخر فتح مكان اللدغة، كانت المداواة الشعبية للدغ العقارب هو فتح اللدغة بسكين حاد أو شفرة حلاقة يتولى بعدها شخص عصر الدم باليد أو مصه بالفم ورميه على الأرض، ويكرر ذلك عدة مرات حتى يتأكد من إخراج اغلب السم الذي تسرب بالدم، التأخر في العلاج سبب لي تسمما كاملا سرى في كل جسمي بما فيها لساني وبقية فمي مما جعلني لا اشعر ولا استطعم ما أضع بفمي، لقد سرى السم في كل جسدي واشتد الألم والمرض ويئس الكثيرون من شفائي.

ما ساعدني على تجاوز المحنة هي أدوية "عمّي احمد " الذي كان يأتي صباحا ومساء لضرب الحقن وإعطائي أنواعا مختلفة من الحبوب ونصائحه لوالدتي بالإكثار من شرب الحليب خصوصا الساخن المحلوب توا من النعجة.

بالنسبة إلى أسرتي كان الشكر واجبا لله أولاً على شفائي بعد أكثر من أسبوع ولعمي احمد بن الامين وللأدوية الفرنسية من الصيدلية "الفرماريا" في المساعدة على العلاج والنجاة من موت محقق.

في مجال التعليم، فتحت مدرسة آقار سنة 1949. تناقلت القرية أخبار بناء المدرسة ولابد أني ذهبت كغيري من الأطفال إلى حي باب بن صابر حيث بقايا المعسكر الفرنسي، بأقصى شمال القرية، لمشاهدة العمال يحضرون الجريد ويمهدون المكان لبناء "خص" المدرسة بأرض "رقبة السللو" بحي باب بن صابر بآقار.

وما هي إلا أيام حتى صدرت الأوامر من الوالد بوجوب الذهاب غدا صباحا إلى المدرسة التي بنيت بقرب المستوصف "الفرماريا" وهكذا أكون قد انتظمت في سلك التعليم الحديث اعتبارا من السنة الدراسية 1949-1950.

في الصباح جئت إلى المدرسة بكثيرمن التطلع والرضى عكس الذهاب إلى الجامع الذي كنت أتثاقل للذهاب إليه.

استقبلنا من قبل بعض الآباء واللأهم من قبل المدرس الذي قادنا داخل المدرسة وأجلسنا على حصائر في صفين متوازيين، كل صف به تلميذان. كنا ما بين ثلاثين أو

أربعين وكانت أعمارنا متفاوتة بين الستة أعوام وحتى الخامسة عشر، كنا نلبس سواري عربية طويلة وطواقي بيضاء أو حمراء وأغلبنا حفاة.

بعد الجلوس سُلمنا ألواحا تسمى "اردواز" وهي اصغر من التي نستخدمها في الجامع ومادتها تختلف عنها جذريا لأنها مقصوصة من نوع من الحجر يمكن الكتابة عليه بقلم الطباشير "الكرايون".

بدأت الدروس بتعليم الحروف الفرنسية تتخللها تحفيظ لبعض الأناشيد التربوية الفرنسية مثل :

Au clair de la lune
Mon ami Pierrot
Prête-moi ta plume
Pour écrire un mot
Ma chandelle est morte
je n'ai plus de feu
Ouvre-moi ta porte
Pour l'amour de Dieu

أو :

Voici la main
Il ya cinq doigts
Le pouce
L'index
le majeur
l'auriculaire
l'annulaire

كانت بداية التجربة مريحة جداً وتفاعلنا بحماس مع ما كان يدرس لنا واستطاع المدرس في البداية أن يفتق فينا حماس المنافسة في سرعة الحفظ لما يلقيه وسرعة الاستجابة والكتابة لما يمليه.

هذا الأمر لم يستمر طويلا بسبب الترهيب الذي زاوله المدرس عبد النبي بن سلمى وهو ليبي مجند في الجيش الفرنسي درّب على التدريس في مدرسة براك، تماما كما حدث مع ليبيين آخرين من أمثال محمد حميده وعبدالقادر العاشوري الذي أفادني مشكوراً بأنه لم يتزامل معه في الدراسة ولم يعرفه لان محمد العاشوري وابوبكر عبد السلام وعبد الكبير بن عثمان القاضي وآخرون كانوا يمثلون أول الأفواج التي

استقطبها المسيو امان Ernest Heman لتعلم الفرنسية. ومن اجلهم فتح أول فصل تعليم في مدرسة براك التي بناها الايطاليون سنة 1935، وقام بالتدريس فيها مسيو امان مع محمد القائدي الليبي الأصل والتشادي المولد والتربية. عينت الإدارة الفرنسية مسيو امان مسؤولا عن التعليم الفرنسي بالشاطئ، ويبدو أن المسيو امان عني كثيرا بطلبته في مدرسة براك وقد أطنب الحاج محمد العاشوري في شكر المسيو امان وأفاض في ذكر أسلوبه التدريسي الرائع واهتمامه بطلبته وحرصه على تعليمهم وتوظيفهم. لقد أفادني الحاج محمد بان المسيو امان أصر على تعيينه مدرسا بعد ثلاث سنوات من تعلم الفرنسية بمدرسة براك وأرسله لفتح مدرسة ادري والتعليم بها سنة 1947م وعندما سنحت أول فرصة رشحه المسيو امان للدراسة في الجزائر وبالفعل سافر الحاج محمد إلى هناك وبقي بها إلى سنة 1950م.

وبينما كان الحاج محمد العاشوري يتحدث عن مسيو امان كنت أتحسر على حظي وحظ زملائي في مدرسة آقار على تجربتنا القاسية مع الأستاذ عبد النبي بن سلمى.

كان الرجل في البداية سلسا ولينا وتم التجاوب معه لكنه تدريجيا انقلب إلى وحش يرهب تلاميذه ويزاول عليهم كل أنواع العقاب النفسي والجسدي. فتحول الفصل المتفائل المتفاعل إلى كابوس مخيف تزاول فيه كل أنواع التعذيب خصوصا بعد الانتقال للمدرسة الجديدة كما سنذكر.

لأسباب صحية وربما سياسية حرصت السلطة الفرنسية على تقديم وجبة غداء للطلبة، الأغلب أنها والأدوية على حساب الأمم المتحدة (اليونيسكو). وتنفيذا لذلك أقاموا إلى جوار المدرسة مطبخا يرأسه احد أقاربي وهو محمد الفلاني الذي كان يشرف ويتولى عمليا مهمة طبخ وتوزيع الوجبة على التلاميذ أثناء فترة الراحة أي مابين الساعة الثانية عشر والثالثة عشرة ظهراً. وتنوعت الوجبة بين الشربة والخبزة والمكرونة والكسكسي أحيانا، وكان يوزع علينا الأكل في صحون معدنية يطلب إلينا إعادتها نظيفة بعد الأكل. ولانجاز هذه المهمة كنا نتسابق إلى ساقية الماء الرئيسية القريبة منا ونستعمل ليف النخل والصابون الأخضر، المحلي المصنوع من زيت الزيتون، لأغراض النظافة.

ومع نهاية السنة تراوحت المشاعر بين الانجذاب والفتور وما كنا نرويه لأسرنا في المساء عن نوادر المدرس والدروس وكيفية الترديد خلف المدرس وصعوبة النطق بالحروف الفرنسية خصيصا لدى البعض من ذوي الإعاقة وتفاوت التفاعل والتجاوب مع ما يطرح وكلمات الامتداح من الأساتذة تحول معظم ذلك واقتصر، في الأغلب، على قصص الضرب الذي كان يتعرض لها البعض بل الأغلب والاختلاف في العقاب بينه وبين شيخ الجامع سيدي علي بن عبد الله.

انتهت السنة الأولى دون تقدم تعليمي يذكر وانتهينا بان السنة الجديدة سندرس في مكان جديد ومدرسة جديدة.

قررت الإدارة الفرنسية منذ بدأت الدراسة الفرنسية بآقار الإسراع في انجاز مدرسة بمنطقة خارج آقار القديمة تسمى زنقينة، وكلف بمهمة البناء الأسطى محمد الحطماني الذي كان من خارج آقار من بلدة ادري ويتميز بان يده اليسرى مقطوعة ويحمل حجر البناء بيد واحدة وكان يعاونه أشخاص من آقار نفسها. كانت المدرسة تتكون من فناء مسقوف يقوم على عدة أقواس يتوسطه مستطيل مسقوف بنوافذ، استعملت في كل بنائها المواد المحلية. فالرشاد المقطع يدويا من المحاجر بضواحي آقار كان يحضر على الحمير للمكان ويثبت بالطين المخلوط بالتراب والماء الذي كان يحضر هو الآخر من عين آقار على الحمير.

وبما أن المسافة بين عين آقار والمدرسة الجديدة كانت بعيدة فلابد أنهم استعانوا بمياه الآبار والعيون القريبة أمّا السقف فقد احضر له جريد النخيل وجذوعه.

في أثناء ذلك واستعدادا للمدرسة الجديدة وتمشيا معها أمدّتنا الإدارة الفرنسية بقطعة قماش زرقاء لتفصيل سروال قصير كما صرفت لنا طاقية حمراء وقميصاً ابيض بلا أكمام.

واذكر أنني كنت فرحا باللباس الجديد رغم ترددي الشديد في لبس السروال القصير. وبعد مشاورات أسرية أصرّ والدي على تنفيذ طلبات المدرسة وتفصيل السروال بالكيفية المطلوبة. كان الوالد كما غيره من أهل القرية مصرّا على التعليم وبالذات الكلام باللغة الفرنسية التي كان لا يعرفها ويجد صعوبة في التعامل مع الفرنسيين بسبب جهله لها.

طغت فرحة اللباس والمدرسة الجديدة على مخاوف التعليم وصيحات الأستاذ وحتى ضرباته.

في يوم الافتتاح طليت المدرسة نفسها باللون الأبيض وصُفّ نصفها بالمقاعد الخشبية التي أحضرت من براك أمّا نصفها الثاني فبسط بالحصير. وحضر لهذه المناسبة مفتش التعليم العام وهو السيد امان وكان رجلا قصيرا شديد الحمرة ومعه جاء بعض العسكريين الفرنسيين وطلب من الآباء والمواطنين حضور افتتاح المدرسة مع بداية السنة الدراسية الجديدة 1950-1951.

حرص الأستاذ عبد النبي بن سلمى على التأكد من حفظنا لبعض الكلمات والأشعار لترديدها أمام الجميع وبعدها دخلنا المدرسة الجديدة وجلس الطلبة الجدد على الأرض، أمّا القدماء ومنهم أنا فقد جلسنا على المقاعد والمناضد، وكانت لحظة زهو كبيرة تلك التي جعلتنا نجلس على الكراسي بينما الآخرون على الأرض كما ان اللباس والحركات والكلمات التي رددناها زادت من بهجة اليوم وفرحته وزاد من الفرحة

تبسط الأستاذ عبد النبي وحرصه على التساهل معنا في الحديث والمعاملة حرصا على هذه المناسبة التي كان يريدها أن تكون ممتازة أمام رؤسائه من الفرنسيين ومفتش التعليم.

مر اليوم على خير وكذلك الأسبوع خصوصا وأننا فوجئنا بتوزيع بعض الأوراق للكتابة عليها أحيانا، ولكن سرعان ما تغيرت المعاملة وتغير الجو كله وعدنا لتذوق مرارة التعليم على يد عبد النبي بن سلمى وعصاه القاسية وطباعه المتقلبة الجافة.

في سنة 1950م اختير والدي ليكون واحدا من سبعة أعضاء لتمثيل فزان في اللجنة التحضيرية المكونة من واحد وعشرين عضواً للإعداد لاستقلال ليبيا واقتراح أعضاء الجمعية التأسيسية الليبية لاقتراح نظام الدولة الليبية الحديثة ووضع دستورها. في 25 يوليو سنة 1950 سافر والدي مع بقية أعضاء فزان إلى طرابلس على متن طائرة تابعة للأمم المتحدة، كان غياب والدي يمثل فرصة للتثاقل في تأدية الواجبات بما فيها الذهاب إلى المدرسة.

كنت اسكن في حي "العرق" الذي يقع في أقصى جنوب آقار والمسافة من البيت إلى المدرسة كانت بعيدة نسبيا خصوصا في أيام البرد.

في الصباح الباكر ننطلق من بيوتنا نحو المدرسة في جو صحراوي شديد البرودة ليلا والحرارة نهارا.

في إحدى الأيام الباردة أيقظتني والدتي باكرا للذهاب إلى المدرسة، كان صباحا باردا حتى كنت أتوقف عند بقع ماء متجمدة، توقفت عند بعضها محاولا تكسير جليدها، والظاهر أن هذه المتعة البسيطة استغرقت أكثر مما يجب فوصلت متأخرا بعض الشيء إلى المدرسة، عند بابها أدخلني الأستاذ واستوقفني أمام الجميع وطلب مني مد يدي اليمنى مضمومة الأصابع على هيئة وردة وضربني بالعصا فوق لحمة البنان وشفرة الأظافر وطلب مني الجلوس دون بكاء.

بعد توقف قليل عند استذكار الحروف التي بدأنا تعلمها في السنة الماضية، صار يعلمنا الأفعال والكلمات الفرنسية وحتى تركيب بعض الجمل البسيطة. كانت زيارات المفتش متقطعة ؛ وكان هو الآخر قليل الاهتمام بنا وبمشاكلنا مع المدرس الذي لم نتجرأ، والحق يقال، على إبلاغه بـ"عمائله" الشنيعة معنا. وكان يكتفي بالوقوف في الفصل وأمامه يقوم المدرس بطلب ترديد بعض الكلمات أو الجمل البسيطة وترديد بعض الأناشيد بعدها ينصرف المفتش ويتركنا مع القسوة وقلة الفهم لعملية التعليم من أصلها.

وللأمانة والموضوعية فان معاملته لم تكن بعيدة جدا عن معاملة مدرس الجامع الشيخ علي بن عبد الله وهو أيضا من أقاربي.

كان سيدي علي جد قاسيا في عمليته التحفيظية للقرآن وزاد عليها توليه مهمة التربية الاجتماعية التي كان يتولاها استكمالا لدور البيت والشارع.

كان الجميع ينظرون إلى سيدي علي بن عبد الله على انه مدرس ومربّ تأتيه الأرامل وحتى الآباء يعرضون عليه أخطاء أبنائهم ويطلبون منه معاقبتهم، وكان يقوم بواجبه بطريقة لا تخلو من مبالغة وقسوة. فبمجرد سماع الشكوى من الأب أو الأم يكلف زبانيته من كبار الطلاب بإحضار المذنب ويتراوح العقاب، حسب الجريمة، بين الضرب بالعصا على اليد أو الفلقة على الرجل أو فرك اللسان. وهذا أقسى واغرب عقاب تعرّضت له.

الكذب بين كل الرذائل كان يمثل عند سيدي علي أعلى مراتب الرذائل وعقابه هو الأقسى، فإذا جاءت أم أو أب واخبرا سيدي علي بكذب ابنهما أو إن سيدي الفقيه اكتشف هو بنفسه كذب الطالب فعقابه يبدأ بالمثول أمام الفقيه والإقرار بالكذب، بعدها يقوم سيدي علي بأخذ نواة تمرة يضعها فوق السبابة المتنية ليده اليمنى ثم يطلب من المذنب إخراج لسانه ويضع تحته النواة المستقرة بثبات فوق سبابته ويضغط فوقها بإصبع إبهامه الأيمن، ويستمر في الضغط المتدرج قوة وضعفا وهو يردد الآية القرآنية " ألا لعنة الله على الكاذبين " ويستمر في ذلك فترة بعدها يقوم بدفع المذنب بقوة حتى يسقط أحيانا على ظهره فوق الأرض وهو يردد بأعلى صوته قول الرسول (عليه الصلاة والسلام) "المسلم لا يكذب... المسلم لا يكذب... المسلم لا يكذب".

بهذه الطريقة تنتهي مراسم محاكمة ومعاقبة الكاذب الذي يخرج في اغلب الأحيان بألم قوي في اللسان مع بعض الدم أحيانا.

الغريب أن كل هذه الأنواع من العذابات كانت قاسية لكنها مستساغة لان القاعدة الفكرية السائدة تقول بان المكان الذي تلمسه عصا الفقيه تحرم عليه نار جهنم في الآخرة، هذا الانطباع الواصل لدرجة القناعة جعل عصا الفقيه مقبولة وأحيانا مطلوبة حتى يسلم الجلد من النار في الآخرة.

هذه القناعة لا تنسحب على عصا المدرسة الفرنسية ومدرسها عبد النبي بن سلمى، وهذا هو الفرق الجوهري بين القسوتين والشرين ؛ الأولى جزاؤها الجنة والثانية جزاؤها النار، الأولى صادرة عن مدرس القران الكريم والثانية ينفذها مدرس الكفار ولغتهم. بهذه القناعة صار حساب الربح والخسارة الذي كنا نخبر به أسرنا التي لم تتجاوب كثيرا مع شكاوينا وأحيانا مبالغاتنا الهادفة لكسب الشفقة والامتناع عن الدراسة. كان والدي وغيره من رجال القرية يعتبرون العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة ويناقشون بان من تعلم لغة قوم أمن شرهم. لهذه وغيرها لا بد من تحمل الأذى في سبيل العلم. هذا النوع من التجاوب كان محبطاً جداً لنا خصوصاً عندما يجادل الآباء بأن المستقبل للغة الفرنسية، ولابد من الصبر والتجلد من أجل تعلمها وإتقانها.

بهذه القناعة الأسرية كنا مضطرين للسير على درب التعلم على يد جلاد جاهل أسمه عبد النبي بن سلمى، همّه الأكبر التلذذ بضربنا وتعذيبنا، أمّا التعلم فلم يكن معادلا لهذا العذاب لأن فاقد الشيء لا يعطيه، ولغة وطريقة المجند قد ترضي رئيسه الأعلى منه رتبة عسكرية لكنها حتماً لا تخدم الثقافة واللغة الفرنسية. وسط هذا السير على الشوك جاء الفرج من السماء فقد قررت الأمم المتحدة تأييد استقلال ليبيا وفشلت كل الجهود الفرنسية والإنجليزية والإيطالية في تقاسم المستعمرة الإيطالية السابقة.

كان والدي، كما ذكرت، من ضمن أعضاء لجنة الواحد والعشرين التي تكونت سنة 1950 للنظر في الخطوات العملية لتحقيق استقلال ليبيا ووحدتها. وفي أثناء وجوده بطرابلس زار بعض المدارس وشاهد بدايات التعليم الرسمي القائم على اللغة العربية والمنهج التعليمي الحديث. ومن حسن الطالع أن قريباً آخر لي هو المرحوم أبوبكر أحمد [2] قد اختير عضواً في اللجنة التأسيسية الليبية لوضع الأسس لميلاد دولة ليبيا الحديثة. في ربيع 1951م قرر المرحوم ابوبكر احمد الانتقال بأسرته إلى مقر عمله الجديد بطرابلس وهناك اشترى هو ووالدي بيتا بزنقة النعوش بحي ميزران بطرابلس، وعندها طلب والدي من زملائه محمد بن عثمان الصيد وزير الصحة في أول حكومة ليبية برئاسة محمود المنتصر ومنصور بن خليفة والطاهر العالم عضوي اللجنة التأسيسية الليبية إحضاري معهم في إحدى رحلاتهم من فزان إلى طرابلس.

كان يوماً مشهوداً في حياتي عندما أخبرني زوج أختي وقريبي علي بن عبد القادر بأنه سيحملني إلى بلدة الزوية حيث يسكن محمد عثمان الصيد الذي سيوصلني بدوره إلى والدي بطرابلس.

لم أصدق في البداية ولكنني تيقنت عندما أحضرت لي ملابس السفر الجديدة، وكانت عبارة عن "جريدى" أي جرد صيفي صغير وسورية وسروال وبلغة وطاقية.

في الصباح أردفني قريبي علي عبد القادر خلفه على الحصان "الأزرق" الخاص بوالدي وخرج بي نحو الزوية بعد أن زودتني والدتي بـ"عوين" السفر المكوّن من بيض مطبوخ وخبز وأشياء أخرى.

ورفقة المرحوم محمد بن عثمان والمرحوم منصور بن خليفة نقلتنا سيارة عسكرية فرنسية إلى براك حيث يسكن الطاهر العالم ومنها خرجنا بسيارة ذات "فنار" واحد إلى سبها التي وصلناها ليلاً. وفي اليوم التالي دخلت مع كبار القوم إلى بيت المرحوم

---

[2] - لابد من شكر قريبي الطبيب البشري د. أحمد أبوبكر المقيم بألمانيا حاليا على ما زودني به من معلومات حول تلك الفترة كما ولابد من شكر شقيقي د.عبد الله الجراري وقريبي د.محمد ابوبكر رئيس مستشفى طرابلس المركزي ود.إبراهيم شنتال رئيس مصحة الرحمة بتاجوراء وغيرهم. جميعهم ذكروني ببعض الأحداث لأنهم كانوا زملائي بالمدرسة الفرنسية.

أحمد سيف النصر والي فزان في تلك الفترة. بعد التسليم والجلوس لا بد أنه أخبر عن سبب وجودي معهم من باب التعريف وربما الاعتذار.

الأغرب هو أن الحاكم احمد سيف النصر كان في غاية اللطف معي وشعرت بأني كنت محط اهتمامه الكبير. وقد دعاني للجلوس بجواره وسألني عن الرحلة وأسباب السفر ويبدو أني ركزت على طلب العلم فأوصاني بالجد والاجتهاد وأن لا "يغلبوني الطرابلسية". بعدها وفي نفس اليوم أو اليوم الذي يليه، قمت بأول رحلة لي من فزان إلى طرابلس على متن طائرة رفقة الوفد الفزاني الرسمي، وكان ذلك في منتصف سنة 1951، ومن يومها فقدت الصلة بالتعليم الفرنسي وبمدرسته في آقار ومدرسها الجاف عبد النبي بن سلمى.

الإدارة الفرنسية في فزان وطبيعة علاقاتها بأسرة سيف النصر

د. المنصف وناس

"لن أفاوض على موطئ حصاني هذا".

المجاهد أحمد الشريف

توطئـــة عامة

ماهي طبيعة العلاقات التي يمكن أن تنبني بين إدارة عسكرية تمثل الدولة الفرنسية وتتحكم في إقليم فزان وبين أسرة سيف النصر ؟ وما هي المبررات التاريخية والإستراتيجية والسياسية التي تشرعن مثل هذا التحالف الذي استمر أقلّ من عقد من الزمن ؟ وما هي القراءة الموضوعية التي يمكن أن تفسر مثل هذه العلاقة التي تظل في النهاية مثار قراءات مختلفة ؟

إن ما يتوجب أن نشير إليه بعد كلّ هذه الأسئلة هو أن منطقة فزان التي تضم جزء أساسيا من جنوب ليبيا أصبحت منذ القرن التاسع عشر وتحديدا منذ سنة 1890 محط اهتمام فرنسا التي كانت تريد أن تكون موجودة بقوة في الصحراء الكبرى، ولكن ظروفا دولية وسياسية كانت تحول دون تنفيذ مثل هذا الطموح في فزان الأمر الذي يقتضي أحد الحلين إما مفاوضة القوى الأوروبية المهيمنة آنذاك وإما مواجهتها عسكريا. ولهذا الغرض،عقدت فرنسا معاهدة مع أنقلترا سنة 1890 من أجل تقاسم غرب إفريقيا الأمر الذي أتاح لها منطقة نفوذ واسعة وسمح لها بالوصول إلى بحيرة تشاد. ولكن إمكانية الاستقرار في إقليم فزان لم تتوفر إلا بدء من سنة 1899 بعد مفاوضات شاقة مع إيطاليا التي كانت تبدي دائما رغبة في احتلال ليبيا. وبموجب هذا الاتفاق الفرنسي الايطالي أصبحت منطقة فزان ضمنيا مندمجة في إطار منطقة النفوذ الفرنسي. وقد تمت السيطرة الفرنسية على إقليم فزان بكامله في الفترة الفاصلة بين ديسمبر 1942 وجانفي 1943 دون أن يولد ذلك مقاومة فعلية. فلم يجد الجنرال لوكلارك Leclerc [1] قائد الجيش الفرنسي الثامن وقائد الحملة الفرنسية على فزان

[1]- محمد رجاني ريّان، 1989، "العلاقات الفرنسية-الليبية، احتلال فرنسا لفزان ما بين 1943-1955"، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، عدد 35، ص 49.

مقاومة تذكر، ذلك أن ايطاليا قوّضت تماما المجتمع المحلي ودمرّت مقاومتها. وبناء على هذا الوضع السياسي والتاريخي الجديد أصبحت ليبيا في شهر جانفي 1943 مقسمة إلى ثلاث مناطق عسكرية محتلة. فبرقة وطرابلس كانتا خاضعتين لبريطانيا في إطار الاتفاق المبرم بين القوتين في حين كانت منطقة فزان مسيطرا عليها بالكامل من خلال إدارة عسكرية فرنسية تابعة للسلطة الفرنسية في الجزائر.

– فما هي خصائص الحضور الإداري والعسكري الفرنسي في منطقة فزان ؟

– وكيف تعاملت السلط العسكرية مع المجتمع المحلي عامة ومع تركيباته الأسرية والقبلية ؟

خصائص السياسة الفرنسية في منطقة فزان وتأثيراتها المباشرة في المجتمع الفزاني

يكون مفيدا أن نشير إلى أن الإدارة العسكرية الفرنسية عمدت منذ استقرارها في المنطقة سنة 1943 إلى إعادة هيكلة الإقليم، إداريا وجغرافيا، من خلال تنظيم المناطق التابعة له. فقسمت فزان إلى أجزاء جغرافية متعددة نذكر من بينها واحات غدامس وغات ومناطق الشاطئ وبراك والمقارحة والحساونة والبرغن وأوباري وسبها والطوارق ومرزق وتراغن وأم الأرانب والقطرون والتبو. كما أصبح الحاكم الفعلي في الإقليم حاكما عسكريا يرتبط مباشرة بالحاكم العام في الجزائر، فانحصرت بمقتضى ذلك مسؤولياته في بعض الأنشطة المحدودة مثل الميزانية والأشغال الكبرى والتسيير الاقتصادي والمالي. وكانت العملة المتداولة هي الفرنك الفرنسي بعد إلغاء الليرة الايطالية.

ويمكن القول إجمالا إن الإدارة العسكرية في فزان تبنت سياسة عامة تقوم على الاستراتيجيات والمحاور التالية :

أوّلا : تفكيك علاقات إقليم فزان مع محيطه القريب والبعيد والعمل على محاصرته وعزله، جغرافيا وسياسيا عن إقليم طرابلس وزعاماته وعن جيرانه أي تحديدا تونس والجزائر وتطويق مدنه وقراه بشكل تام والتضييق على تحركات متساكنيه بدليل أنه تم قمع *الجمعية الفزانية السرية* سنة 1946 وإلقاء القبض على أعضائها والحكم على رئيسها الشيخ عبد الرحمان البرقولي ونائبه محمد بن عثمان الصيد بالسجن بتهمة إقامة علاقات سرية مع الزعماء الطرابلسيين ومع أمير برقة إدريس السنوسي. كما تُرجمت سياسة العزل الجغرافي والتواصلي وخاصة الاقتصادي في وضع العراقيل بين فزان والبلاد التونسية خاصة فيما يتعلق بالتجارة التي كانت قائمة آنذاك والعمل على منع العمال الفزانيين من الانتقال إلى إقليم طرابلس قصد العمل والاسترزاق خشية التأثر بالأفكار الاستقلالية التي كانت سائدة في الإقليم. فكانت الحصيلة أن

انعزل إقليم فزان في الفترة الفاصلة بين 1943 و1955 بشكل شبه تام عن العالم الخارجي وأصبح بفعل ذلك تحت السيطرة الفرنسية بالكامل.

ثانيـــــا : التعامل بشدة مع السكان المحليين ومنعهم من التعبير عن مطالبهم السياسية في الاستقلال والتحرر ومنعهم خاصة من التنظم في جمعيات تعبر عن هويتهم وتدافع عن طموحهم من الاستقلال. وبناء عليه استعملت الإدارة العسكرية الفرنسية أساليب متشددة وقهرية مع السكان المحليين وتنوعت تلك الأساليب من قرية إلى قرية ومن واحة إلى واحة، الأمر الذي لم يشجع على تفاعل إيجابي بين الإدارة العسكرية والسكان المحليين. فكانت العلاقة نتيجة ذلك متوترة وصعبة في الغالب

خاصة بعد صدور قرار استقلال ليبيا الصادر عن هيئة الأمم المتحدة في 21 نوفمبر 1949 لتصبح ليبيا بذلك دولة مستقلة ذات سيادة ومكونة من برقة و طرابلس و فزان. فسارعت فرنسا إلى تكوين ما يسمى بالنظام الانتقالي (Régime transitoire) بعد أشهر قليلة من صدور قرار الأمم المتحدة وكان ذلك سنة 1950. وقد حرص هذا النظام الانتقالي على اختيار قوى قبلية محلية ومحاولة تشريكها في السلطة حتى وإن كان ذلك شكليا. فجاء الاختيار على نخبة عائلية (Une élite familiale) ممثلة في أسرة سيف النصر وعميدها الفعلي آنذاك وهو أحمد سيف النصر(و في رواية أخرى حمد). ومن أجل إكساب هذه الزعامة القبلية المشروعية السياسية والعملية الضرورية، فإن الإدارة العسكرية الفرنسية نظمت انتخابات محلية وفق التقاليد والأعراف المعمول بها من أجل تكوين مجلس تمثيلي لمنطقة فزان الذي يتولى بدوره فيما بعد انتخاب حاكم الإقليم. فقد اختار هذا المجلس، باتفاق 58 من شيوخ القبائل وبدعم لا محدود من فرنسا، أحمد سيف النصر حاكما للإقليم chef de territoire وتغافلت تماما عن كل الاحتجاجات التي طعنت في شرعية الانتخابات وفي مصداقية اختيار مثل هذا الشخص ليكون حاكما للإقليم. فقد كانت فرنسا في وضع صعب جدا من الناحية السياسية الأمر الذي جعلها مضطرة لإقامة مثل هذا التحالف مع أسرة سيف النصر. وهكذا أصبح ابتداء من سنة 1951 متصرفا في فزان وهو في سن السادسة والستين من عمره ومتعته، في مقابل ذلك، فرنسا بعدد من الامتيازات مثل السكن والحماية. ولهذا كان حاكما شكليا. فلا يجب أن نغفل بان فرنسا لم تكن راضية على سيف النصر عبد الجليل لأنه متعلم ودارس في مصر الأمر الذي جعل اختيار احمد سيف النصر أمرا شبه حتمي.

أحمد سيف النصر : المسار وملامح الشخصية

يجدر بنا في هذا السياق بالذات أن نعرف شخصية أحمد سيف النصر. فهو من مواليد سرت 1877 ويعتبر فعلا أحد رموز قبيلته أولاد سليمان وأحد زعماء الحركة الجهادية الليبية بحكم استبساله في عديد معارك الجهاد في الفترة الفاصلة بين 1911 و1930 وشارك خاصة في معركة القرضابية التي انهزم فيها الايطاليون شر هزيمة. كما سنعتمد في تعريفه على رئيس وزراء ليبيا الأسبق محمد عثمان الصيد في مذكراته *"محطات من تاريخ ليبيا"* [2] حيث يقول : *"لا بد أن نذكر هنا ما كان يتمتع به هذا الرجل من صفات حميدة عرفها فيه كل من عاشره – فقد كان رجلا وطنيا،*

---

[2]- محمد عثمان الصيد، "محطات من تاريخ ليبيا"، الرباط،، 1996، ص 80.

ومجاهدا في سبيل الله. كما كان مشهورا بكرمه وبالدفاع عن الحق... كما كان لا يضاهيه في تلك الصفات إلا عمر المختار في برقة ومحمد بن عبد الله البوسيفي في فزان" [3]. ويعود الظهور الأول لأحمد سيف النصر بعد 1930 إلى المرحلة التي كلفه فيها إدريس السنوسي أمير برقة بتشكيل جيش صغير من أبناء المهاجرين الليبيين في مصر لغاية معاضدة القوات البريطانية لطرد الايطاليين من فزان. وقد قام احمد سيف النصر بتكوين هده القوة المؤلفة من 115 مجندا وأوكل مهمة تدريبها وتسليحها إلى فرنسا. وتجدر الإشارة إلى أن هده القوة العسكرية كانت مكونة أساسا من تحالف أبناء أولاد سليمان المهاجرين إلى مصر.

فمن المعروف أن أحمد سيف النصر كان قد ترك منطقة فزان أيام الاحتلال الإيطالي وتحديدا بعد زحف الجنرال ڤراتزياني (Graziani) سنة 1930 وتحكمه في كامل الإقليم. ولذلك عمد هذا الأخير، في إطار إجراء عقابي، إلى مصادرة أملاك أسرة سيف النصر والتنكيل بها الأمر الذي أجبر سيف النصر على الهروب إلى إفريقيا الاستوائية. ولم يعد إلى المنطقة إلا مع حملة الجنرال لوكلارك التي احتلت المنطقة سنة 1943. ولعل أول المكاسب التي حصلت عليها الأسرة في عهد الإدارة العسكرية الفرنسية استرجاع الأملاك وإعادة تأهيل العائلة وإكسابها صفة الزعامة القبلية. وهي مكاسب مادية ورمزية على غاية من الأهمية في منطقة تسيطر عليها عمليا الزعامات القبلية. وقد شملت بالفعل عملية التأهيل ورد الاعتبار للعائلة أبرز رموزها ونعني بذلك عمر ومحمد وابنه سيف النصر عبد الجليل، وإن كانت بعض الروايات التاريخية تشير إلى أن محمد كان معارضا للوجود الفرنسي في الإقليم. وتجدر الإشارة إلى أن رد الاعتبار المذكور كان رمزيا أكثر منه ماديا، لأنه لم يثبت في الواقع أنه كان حقيقيا تماما.

الإدارة الفرنسية وإضفاء المشروعية على أسرة سيف النصر

وحتى يتحول هذا التحالف مع أحمد سيف النصر إلى واقع فعلي وحتى تتمتع الأسرة بالنفوذ المحلي المطلوب، وهي التي تتطلع بطبيعتها إلى دور سياسي وبالتحديد إلى دور زعاماتي، فإن السلطة الفرنسية لجأت إلى ما يمكن أن نسميه بإستراتيجية إضفاء المشروعية السياسية المحلية منها والدولية على اختيار أحمد سيف النصر حاكما للإقليم.

---

[3]- محمد عثمان الصيد، المرجع السابق، ص 80.

فمن المتأكد أن سيف النصر كان يتمتع بنفوذ كبير في فزان [4]، كما كانت عائلته ذات زعامة قبلية لا يتطرق إليها الشك، ولكن فرنسا عمدت إلى دعمه وتأهيله وإكسابه المشروعية الضرورية وإلى محاولة بثّ الفتنة بين العائلات والزعامات الأخرى التي قد تكون مناوئة له. ومن أجل ذلك، صرح وزير الداخلية في باريس أن الانتخابات كانت ذات مصداقية وتعبر عن رغبة "*الفزانيين في الاستقلال. وهذا يضيف عاملا جديدا في هذه الحالة، وهو انه من الصعب على فرنسا تجاهل رغبة الشعب الفزاني.*"

ومن أجل مزيد دعم هذه المشروعية وإكساب الحاكم الجديد مزيدا من الوجاهة المقيدة والمراقبة، فقد أحاطه الفرنسيون بعدد من المستشارين الليبيين المحليين ولكن الحكم الفعلي كان بيد المستشارين الرئيسيين الذين كانوا بالأساس فرنسيين. كما لا يفوتنا أن نشير كذلك إلى أن البرلمان الفرنسي (l'Assemblée Nationale Française) والمجلس الجمهوري (Le Conseil de la République) دعما الحاكم الجديد وأكدا على مشروعيته ومصداقية انتخابه. كما أوليا، في السياق ذاته، اهتماما كبيرا بشؤون فزان. زد على ذلك أن الحكومة الفرنسية لم تتأخر البتة عن المشاركة في بناء مشروعية السلطة المحلية الجديدة وفي محاولة إضفاء المصداقية عليها حينما عبرت عن أسفها إزاء قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة عدد 289 معتبرة بأنه لا يتماشى مع رغبة الغالبية العظمى من "*شعب فزان*" المتعاطف مع فرنسا. وأمّا الذي يلفت الانتباه هو أن كل هذه الجهود لإضفاء المشروعية على أحمد سيف النصر وأسرته لم تترجم، عمليا، في نفوذ فعلي ذلك أن سلطة الحاكم الجديد بقيت محدودة وشكلية ولم يكن قادرا على التسيير الفعلي وعلى منافسة سلطة الضباط الفرنسيين الكبار، مثلما تشير إلى ذلك شهادة رئيس الوزراء الليبي الأسبق مصطفى بن حليم [5]. وللتدليل على هذه الهامشية السياسية، فقد كانت الحكومة الاتحادية في عهد مصطفى بن حليم المعلنة في نوفمبر1954 مضطرة إلى التفاوض مع الضباط الفرنسيين وليس مع أحمد سيف النصر كلما كانت معنية بشان محلي فزاني، وكلما أرادت تنظيم بعض المسائل الإدارية أو الاجتماعية أو السياسية المتصلة بالإقليم. وقد استمرت هذه الوضعية المزدوجة والملتبسة حتى بعد التوقيع على معاهدة الصداقة وحسن الجوار مع فرنسا في 11 أوت 1955 والتي نظمت العلاقة مع فرنسا وأرادت أن تمّهد لعودة الإقليم إلى البلد الأصلي. فاللافت للانتباه هو أن السلطة الفرنسية عمدت عن قصد إلى تضخيم شخصية أحمد سيف النصر وإلى دفعه إلى تبني مشروع الاستقلال الذاتي لفزان وتشجيعه، ضمنيا وصراحة، على التمرد على السلطة المركزية ممثلة في شخص

4- محمد رجائي ريّان، المرجع السابق، ص 50.

5- مصطفى أحمد بن حليم، "صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي"، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، 1992.

الملك إدريس ملك ليبيا وأمير برقة. وللتدليل على هذا التضخيم السياسي المتعمد ولتأكيد ما أبداه أحمد سيف النصر من نرجسية سياسية، يمكن أن نشير إلى هذه الواقعة المعبرة إذ تشير الأرشيفات التاريخية وكذلك مذكرات محمد عثمان الصيد [6] إلى أن أحمد سيف النصر حينما تلقى برقية حكومية تشير إلى استعداد رئيس الوزراء آنذاك محمود المنتصر لزيارة الإقليم، رد عليها ردا سياسيا لافتا للانتباه حين أكد على أنه سيقوم هو بنفسه بإطلاق الرصاص عليه باعتباره عميلا إيطاليا على شاكلة والده. وهو يشير بذلك إلى أن محمود المنتصر كان يتقاضى راتبا من إيطاليا، كما ترأس في فترة من الفترات "جمعية القمصان السود" وهي جمعية فاشية. فلم يكن مثل هذا الموقف نابعا عن قلة خبرة بالشأن الإداري وعن عدم معرفة بمقتضيات التعامل البروتوكولي والسياسي مع رؤساء الوزراء وإنما كان تعبيرا عن نزعة استقلالية مبالغ فيها عمل الضباط الفرنسيون على تغذيتها وتشجيعها من أجل الاستفراد بالإقليم [7]. ولكن ما يجدر بنا أن نشير إليه هو أن الاستراتيجيات الفرنسية الإقليمية كانت تتجاوز بكثير عائلة سيف النصر وربما إقليم فزان بكامله.

مصالح إستراتيجية ومطامح إقليمية تتجاوز عائلة سيف النصر

يكون مفيدا أن نشير، في هذا السياق، إلى أن فرنسا كانت منشغلة جدا بالوضع في الجزائر التي كانت تعيش حربا تحريرية دامية وبالوضع في تشاد أكثر من انشغالها بإقليم فزان. كما كانت منشغلة بمراقبة شديدة لحدود ليبيا مع تشاد والجزائر وحتى مع تونس لمنع تدفق الأسلحة إلى هذه البلدان عامة ومحاصرة المقاومة الجزائرية التي كانت تقودها جبهة التحرير الجزائري خاصة. كما كانت فرنسا منشغلة جدا بمستعمراتها في إفريقيا. ولذلك كان وجودها في فزان يؤمّن لها جسر تواصل مع شمال إفريقيا من جهة ومع إفريقيا الاستوائية من جهة أخرى. فقد كانت فزان بمثابة حلقة الوصل بين فرنسا ومستعمراتها في القارة الإفريقية، الأمر الذي يفسر اهتمام فرنسا بالسيطرة على المطارات الليبية ومحاولة الإبقاء على حالاتها حتى بعد معاهدة.

---

[6]- محمد عثمان الصيد، "محطات من تاريخ ليبيا"، ص 80.

[7]- ولكن لا يجب أن نغفل بأن الخلاف كان عميقا بين عائلتي سيف النصر وعمر المنتصر. فالعداء التاريخي يعود في جذوره إلى أن عائلة المنتصر كانت تتهم دائما بأنها قدمت خدماتها وولاءها للمستعمر الإيطالي. ولعل هذا ما يساعدنا على تأويل موقف أحمد سيف النصر بأنه تذكير بهذا التاريخ المتوتر والعدائي وإشارة صريحة إلى مسيرة محمود المنتصر ورسالة واضحة إلى الملك والحكومة الاتحادية.

1955 التي وقعها رئيس الحكومة الأسبق مصطفى بن حليم، "*فأضحت (فزان) وكأنها حاملة طائرات تربط ما بين شمال إفريقيا وإفريقيا الفرنسية الاستوائية*" [8].

فلم تكن قيمة فزان تكمن في حد ذاته وإنما في طبيعة الإمكانات الجغرافية والسياسية وخاصة الإستراتيجية التي يتيحها لفرنسا آنذاك. فهي جسر السيطرة والتحكم في المستعمرات الإفريقية. وهي مجال جغرافي مهم تنطلق منه الطائرات الحربية الفرنسية. فلا يجب أن ننسى، في هذا السياق، التغير السياسي المهم الحاصل في مصر مع قيام الثورة في جويلية 1952 واندلاع الثورة الجزائرية سنة 1954، وهما عنصران شكلا ضغطا سياسيا وعسكريا قويا وشديد الوطأة على فرنسا مما جعل إقليم فزان مهما لأنه قد يعوض، إلى حد ما النفوذ الفرنسي في حالة الانهزام في الجزائر. كما يجدر بنا أن نشير إلى أن تونس بدأت تتهيأ منذ سنة 1955 لنيل الاستقلال الداخلي. ولذلك بذلت فرنسا جهودا مضنية من أجل الإبقاء على سيطرتها على بعض مطارات الجنوب الليبي. ومن أجل الوصول إلى مستعمراتها في إفريقيا، فقد كانت بحاجة إلى مجال حيوي يعطيها حرية الحركة ويمنحها استقلالية القرار ويمكّنها من النجاعة في الربط الجغرافي بينها وبين قواتها المنتشرة في مختلف أرجاء أفريقيا. فإذا كان إقليم فزان بمثل هذه الأهمية العسكرية والإستراتيجية والجغرافية، فإنه من الطبيعي أن تلجأ فرنسا إلى سياسة محلية تتمثل في إقامة تحالفات مع الزعامات القبلية والنخب العائلية ونعني بذلك الطوارق وعائلة سيف النصر حتى ترسل خطابا إلى الدول الكبرى مفاده أنها تتمتع بالمقبولية المحلية الضرورية مثلما عبر عن ذلك وزير الداخلية سنة 1950 هنري كاي (Henri Queuille). ومن اجل مزيد الإقناع بوجود تقبل محلي للإدارة الفرنسية من قبل القوى القبلية. فقد شجعت فرنسا 161 فردا من شيوخ الطوارق ووجهائهم على توجيه رسالة مشتركة إلى المفوض العام للأمم المتحدة في ليبيا (Adrien Pelt) يعلنون فيها حرصهم على البقاء تحت الحكم العسكري وإلحاقهم بالإقليم الفرنسي المسيطر على جنوب الجزائر. وتلك كانت واحدة من خصائص الإستراتيجية الفرنسية.

إن ما يمكن استنتاجه هو أن فرنسا جعلت من عائلة سيف النصر ومن وجهاء الطوارق مجرد أداة محلية تضفي المشروعية على الحكم العسكري الفرنسي في الإقليم وتوجه رسالة إلى العالم الخارجي مفادها وجود قوى قبلية محلية متحالفة معها ومتقبلة طواعية للسلطة الفرنسية بدليل مشاركتها المباشرة في عملية التسيير خاصة إذا ما كان التحالف في مثل قيمة تحالف أولاد سليمان بحكم أهميته العددية والرمزية.

---

[8]- محمد رجائي ريان، 1989، "العلاقات الفرنسية الليبية، احتلال فرنسا لفزان ما بين 1943-1955"، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، عدد 35 ، ص 50.

فليس متأكدا أن عائلة سيف النصر كانت تشكل نخبة عائلية مشاركة فعليا في العملية السياسية. فقد أرادت فرنسا من عائلة سيف النصر أن تكون وسيطا بينها وبين المجتمع المحلي وأن تعطيها مشروعية ضرورية – حتى وإن كانت شكلية – لتواجه ضغوط الدول الأوروبية. ولكن المفارقة التاريخية أنها لم تمنح أبدا هذه العائلة صفة الشريك الفعلي ولم تحّولها إلى وسيط ذي مصداقية بينها وبين السكان المحليين ولم تمتّعها حتى بمنزلة البايات في تونس، والمخزن في المغرب الأقصى. وهنا تكمن مأساة عائلة سيف النصر ذلك أنها لم تضمن تقدير فرنسا ولم تكسب ولاء السكان المحليين.

فالمفارقة التاريخية هي أن عائلة سيف النصر لم تستطع، في المحصلة النهائية اكتساب منزلة الشريك السياسي لفرنسا ولم تكسب كذلك ولاء مكونات المجتمع المحلي بحكم أن العلاقة كانت في جذورها غير متوازنة.

وتمثّل عائلة سيف النصر، في النهاية،عيّنة مهمّة لأنها دالة على صعوبات الشراكة السياسية بين المستولي والمستولى عليه. وهي مسألة يمكن أن تشتغل بها الأنتروبولوجيا التاريخية والسياسية. ذلك أن الشراكة السياسية تقتضي تقاسما للعمل السياسي وعلاقة مبنية على نوع من الندية والمساواة والقبول بالاختلاف وضمان حق الآخر في التعبير المناقض، وهي مسائل لا يمكن أن يضمنها الاحتلال لأنها مناقضة تماما لطبيعة المحتل. فقد جربت نخب سياسية جزائرية وتونسية محاولة الشراكة مع المستعمر ولكنها لم تحصّل مكاسب تذكر لفائدة مجتمعاتها.

ومهما اختلفت القراءات وتباينت المقاربات التاريخية والفكرية، فإن شخصية أحمد سيف النصر تظل شخصية غامضة بل قل ملتبسة لاعتبارات عديدة. فثمة قراءات مختلفة في تقييم تعاونه مع الإدارة العسكرية الفرنسية.

فعلى الرغم من أن بعض المؤرخين يشبهونه بالمجاهد أحمد الشريف، فإن هناك تساؤلان لا يمكن بأي حال من الأحوال التغافل عن الإجابة عليهما :

أ- هل كان أحمد سيف النصر متعاونا مع فرنسا، لِمَا كان يتقاضاه من مرتب من الفرنسيين إبان مرحلة نفيه من 1930 إلى 1942 ولِمَا كان يتمتّع به من حماية ودعم مباشرين من الإدارة العسكرية حين كان يباشر مهمة حاكم إقليم فزان ؟

ب- أم كان، على النقيض من ذلك، مجاهدا لا شك في وطنيته بحكم أنه كان حاملا لراية الجهاد ضد الايطاليين من سنة 1913 إلى غاية سنة 1930 ؟

يمكن أن نرجع مشروعية هذين السؤالين إلى أن أحمد سيف النصر كان يتمتع بهامش ضيق جدا في مسألة تصريف شؤون فزان بل إن حضوره كان، في أغلب الأحيان، صوريا بدليل أن جماعة البرقولي كانت تعارض تماما سيف النصر حرصا منها على وحدة ليبيا من جهة وتخوفا من طموحات هذا الأخير الانفصالية. ولذلك اعتبرت بأن سيف النصر مفروض فرضا على أهل فزان الأمر الذي دعاها إلى كتابة

عرائض للتدليل على هذا الموقف الرافض [9]. ولمزيد التدليل على مصداقية هذه القراءة، يمكن أن نشير إلى أن حصيلة الوجود الفرنسي في فزان من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والصحية كانت محدودة جدا ولم تؤثر كثيرا في تطور الإقليم. فقد استلمت الإدارة العسكرية الفرنسية الإقليم فقيرا ومعدما [10] وغادرته وهو في الحالة ذاتها تقريبا، على الرغم من أن الأداء الاقتصادي والاجتماعي الفرنسي كان أفضل نسبيا من الأداء الايطالي من حيث البنية التحتية وحفر الآبار وتزويد المنطقة بالماء وتحسين بعض ظروف العمل وشروطه. ولكن المسألة الأكثر غموضا والتباسا هي موقف أحمد سيف النصر من وحدة ليبيا حيث يدلل سلوكه السياسي وخاصة علاقته بالحكومة الاتحادية في عهد مصطفى بن حليم على عدم وجود حماس واضح للقبول بمشروع توحيد الأقاليم الثلاثة على النقيض من قوى سياسية أخرى كانت واضحة في هذا المجال مثل شخصية عبد الرحمان البرقولي وجماعته.

ومهما اختلفنا في هذه القراءة – وهو أمر مشروع علميا ومنهجيا – إلا أن ذلك لا يمنع القول إن أحمد سيف النصر كان شخصية مهابة في الإقليم تتمتع بنفوذ اجتماعي وعلائقي على درجة من الأهمية وبرأسمال رمزي وعائلي يجعلان منه شخصية اعتبارية استثنائية ذات ماض جهادي عريق تشفع له عند تباين القراءات واختلاف الاجتهادات.

---

[9]- محمد رجاني ريان، 1989، العلاقات الفرنسية – الليبية : احتلال فرنسا لفزان ما بين 1943-1955، المجلة العربية للعلوم الإنسانية عدد 35، لسنة ص 9-50.

[10]- Jean Despois, 1946, *Géographie Humaine, Mission Scientifique du Fezzan* (1944-1945), Alger, Institut de Recherches Sahariennes de l'Université d'Alger, pp. 29-46.

الاحتلال الفرنسي لفزان
وولادة الحركة الوطنية في الإقليـــــم [1]

د. حبـيب وداعــة الحسنـــــاوي
المركز الوطني للمحفوظات والدراسات
التاريخية – طرابلس

لقد انتهت الحرب العالمية الثانية رسمياً في ليبيا في جانفي /يناير 1943 نتيجة دحر القوات الإيطالية، وخضعت البلاد لسلطة القوات العسكرية للدول المنتصرة : بريطانيا وفرنسا، حيث تمّ تقسيم البلاد، كما أشرنا، إلى ثلاث مناطق عسكرية محتلة، إدارتين عسكريتين مستقلتين بريطانيتين في برقة وطرابلس، وإدارة عسكرية ثالثة فرنسية في فزان. وبموجب الاتفاقيات العسكرية المعقودة بين البلدين، وآخرها الاتفاق الموقع في 26 يناير 1943 بين الجنرال الكسندر الإنجليزي والجنرال ليكليرك الفرنسي، وهو تأكيد للاتفاق المشار إليه الموقع بين مونتقمري الإنكليزي وليكليرك الفرنسي في ديسمبر 1942، وبموجبه تشمل منطقة الإدارة العسكرية الفرنسية الرقعة الجغرافية ما بين خط العرض 28° وخط 18° شرقاً وَضُمَّ إليها واحات غدامس ودرج وسيناون القريبة من الحدود التونسية، أي ضمت منطقة الجنوب الليبي.

وقد اتفقت الدولتان المحتلتان على أن تكون الاتفاقيات التي بموجبها سيتم تطبيق الأنظمة العسكرية والإدارية في تلك المناطق، اتفاقيات مؤقتة يمتد مفعولها إلى حين صدور قرار الدول الكبرى بتحديد مصير المستعمرات الإيطالية [2].

وهكذا، بعد وقوع ليبيا تحت سيطرة الإدارتين العسكريتين الإنجليزية والفرنسية، حَوّل الفرنسيون فزان، والإنكليز برقة وطرابلس إلى مناطق معزولة عن بعضها بعضا من الناحية الإدارية، وعاملوها كمستعمرات وجسور إمدادات عسكرية تربط بين مستعمراتهم في أفريقيا. وبعد رسم الحدود بين مناطق البلاد الثلاث، أصبح

---

[1]- أود أن أتوجه بالشكر الجزيل للمهندس حمودة عبد الرحمن البركولي الذي تفضل بتزويدنا بما لديه من وثائق تعود إلى محفوظات والده فضيلة الشيخ المرحوم عبد الرحمن البركولي رئيس الحركة الوطنية بفزان خلال فترة الاحتلال الفرنسي للإقليم، والتي تستخدم لأول مرة، وتمّ بها تغطية بعض جوانب أو محاور البحث.

[2]- محمد رجائي ريان (1990)، ص 113-114.

السماح بالانتقال بينها لا يتم إلاّ بناء على تصاريح وأذونات سفر رسمية. وهكذا أصبحت هويّة المواطن الليبي، في ظل حكم الإدارات العسكرية الجديدة، تتحدد وفقاً لمكان إقامته بناء على التجزئة المكانية [3]، وقد كانت مناطق ليبيا تعيش في الماضي على أساس الاقتصاد المتبادل بينها، وخاصة في سنوات الجفاف الذي قد يصيب إحدى المناطق، فتقوم بقية المناطق، كمناطق متداخلة ذات حدود مشتركة، برفد اقتصاد المنطقة المتضررة من خلال التبادل الحر للسلع والخدمات، والانتقال الحر للأفراد والحيوانات، فأصبحت الإدارات العسكرية في كل من طرابلس وبرقة وفزان، في ظل الأوضاع الجديدة، تعوق، وبصورة مقصودة، الصلات بينها.

فبعد انتهاء الحرب العالمية تمّ إلحاق فزان إدارياً بالحاكم الفرنسي العام بالجزائر حتى إعلان الاستقلال في 1951/12/24، واتبع في إدارته نفس الأسلوب المطبق في صحراء جنوب الجزائر، المؤلف من إدارة عسكرية مباشرة مع ضباط يقودون حاميات عسكرية محلية، ولهم صفة ضباط سياسيين وإداريين. ووضع على رأسه حاكم عسكري عام يرتبط بالحاكم العام للجزائر ويعين باتفاق بين وزيري الداخلية والحربية الفرنسيين، وكان يجمع بين المسؤولية العسكرية والمدنية [4].

لقد قسّم الإقليم إلى ثلاث مناطق وهي، ***المنطقة الأولى غدامس*** وأدخل ضمن نطاقها واحتا درج وسيناون، وقد فصلت إدارياً عن طرابلس مباشرة بعد الاحتلال الفرنسي لها، ووضع الحد الفاصل بينها وبين نالوت في مكان يسمى برق النصف، واعتبرت تلك النقطة الحد الفاصل بين طرابلس وفزان. وقد ضمّت إدارياً إلى فزان حتى سنة 1948 حيث نقلت تبعيتها إلى منطقة الجنوب التونسي العسكرية، وكانت تحكم في البداية من قبل قائد عسكري فرنسي يتولى الشؤون المدنية والعسكرية ويخضع مباشرة للحاكم العام للجنوب التونسي ومركزه في قابس حتى ديسمبر 1943، حين عين مكانه حاكم مدني يدعى نوطريل [5]. ***والمنطقة الثانية، منطقة فزان***، وتضم ثلاث مناطق أو متصرفيات وهي : مرزق وسبها والشاطئ، وقسّمت كل منطقة أو متصرفية بدورها إلى عدد من المديريات تضم عدداً من القرى لمنطقة ذات طبيعة واحدة أو قبيلة واحدة من الرحل، فقسمت مرزق إلى مديريات مرزق، وادي عتبة، تراغن، أم الأرانب، القطرون، وتجمّع تبو الرحل. وتشمل منطقة سبها مديريات سبها، بنت بية، وأوباري، ومدريتي، الطوارق الرحل "أوراغن" والطوارق الرحل "منغساتن". وتشمل منطقة الشاطئ مديريات براك، المقارحة، الحساونة برقن،

---

[3]- بروشين، 1988، ص 239.

[4]- محمد رجائي ريان، 1990، ص 114-115.

[5]- كريم صبح العبيدي، 2000، ص 43، وانظر أيضاً محمد رجائي ريان، 1990، ص 117- 118.

ونزريك وادري. ***والمنطقة الثالثة تضم غات والعوينات***. وكانت المنطقة الأخيرة تتبع حكمدارية القطرون سياسياً. ولكن في ديسمبر 1943، سُلخت من فزان وضُمّت إلى مدينة جانت، وألحقت بإدارة جنوب الصحراء الجزائرية العسكرية وأصبح لها وضع خاص. وعيّن على رأس كل منطقة من هذه المناطق حاكم فرنسي يجمع بين السلطتين العسكرية والمدنية[6]، وهكذا بدأ الحكم العسكري الفرنسي للإقليم.

وكاستمرار للوضع السابق، لم تحاول الإدارة العسكرية الجديدة إجراء تعديلات في فئة الموظفين المحليين الذين كانوا يشغلون وظائف المشيخة، والمديرية أثناء الإدارة الاستعمارية الإيطالية، وبهذا الإجراء هدفت السلطة العسكرية من خلال السلطات التي منحت للحكام العسكريين بتعيين المدراء والمشائخ للمناطق التي يحكمونها من بين الشيوخ الذين أبدوا استعداداً للتعاون معها، ليس بقصد الاستعانة بهم في تثبيت وضعها في الإقليم فحسب، ولكن لإدامة هذه السيطرة عبر خدمات هؤلاء الموظفين الذين يحظون بمكانة كبيرة داخل كياناتهم الاجتماعية ومناطقهم الجغرافية.

وقد منح مدراء النواحي صلاحيات واسعة في الشأن المحلي، والبتّ في النزاعات المحلية، وإحالة القضايا المتعلقة بالأحوال الشخصية إلى القاضي الشرعي والقضايا الجنائية إلى الإدارة الفرنسية، فاستمروا، كسابق عهدهم أثناء الاحتلال الإيطالي، يمثلون حلقة وصل بين الأهالي والسلطة العسكرية الفرنسية الجديدة، وتنفيذ ما تصدره هذه السلطات من أوامر وتعليمات[7]. وبسبب الأساليب التي لجأت إليها الإدارة الاستعمارية، ومنها أسلوب الترغيب، والمتمثل بالإغراءات المادية والمعنوية لمن يتعاون معها ويحوز رضاها، تحول هؤلاء الموظفون بمرور الوقت إلى فئة متعاونة معها ومستسلمة لها عن قصد، أو غير قصد. وسوف نلاحظ أنه من بين هؤلاء من وقف مدافعاً عن سياسة فرنسا، ويدعو إلى استمرار وجودها في الإقليم. وبحكم سطوة الاحتلال وقوته تمّ اختيار معظم مندوبي فزان في الجمعية التأسيسية، وفي لجنة الواحد والعشرين التي كلفت في وقت لاحق (1950-1951) بوضع الدستور للدولة الليبية المقبلة من بين عناصر هذه الفئة تحت إشراف الحاكم الفرنسي لفزان وتزكية متصرف الإقليم المدني أحمد سيف النصر– الواقع تحت تأثير المستشارين الفرنسيين[8].

---

[6]- لمزيد من التفاصيل حول النظام الإداري الفرنسي في فزان وآثاره على السكان، انظر : محمد رجائي ريان، 1990، ص 113-118، وكريم صبح العبيدي، 2000، ص 37-82.

[7]- نفس المرجع، ص 39-42.

[8]- وسنلاحظ بعد إعلان الاستقلال أن أغلب عناصر هذه الفئة والمتعاونين معها هي التي استلمت الإدارة وشغلت وظائف الإدارة العليا والإدارة المحلية في متصرفيات ومديريات ولاية فزان.

وقد تم اختيارهم بناء على توصية المستشارين الفرنسيين وتقارير عناصر المخابرات الفرنسية الذين انتشروا في كل أنحاء فزان آنذاك، وكتبوا تقارير عن مجمل أوضاع فزان، وعن مواقف وميول الشخصيات ذات التأثير في الإقليم.

*

* *

لقد كانت الجماعات السياسية في فزان في عهد الإدارة الفرنسية قليلة وغير منظمة، والتفكير الجمعي في فزان ظل تفكيراً محلياً ضيق الأفق في أغلب الأحيان لأسباب تتعلق بالظروف الاقتصادية والاجتماعية المتمثلة في تفشي الأمية وتشتت السكان في مجاميع سكانية قليلة ومتباعدة، وكذلك بسبب أفعال السياسة الفرنسية التي عمدت إلى عزل الإقليم عن مجرى الكفاح الوطني.

وبالتالي لم تنشأ أحزاب في فزان كما لم تكن هناك جمعيات ثقافية، أو منظمات أهلية اجتماعية قائمة عدا جماعات الطرق الصوفية كالقادرية والعيساوية والعروسية والسنوسية التي كان لأغلبها زوايا وأتباع في بعض المدن والقرى ولكن كان تأثيرها ونشاطها محدودين وكانا مقتصرين على إقامة الحضاري وتلاوة بعض الوظائف والأحزاب المتصلة بهذه الطرق الصوفية. ولم يبرز من بين مشائخها ونقبائها قيادات ذات تأثير فاعل في الحياة العامة على مستوى أبعد من مجال قراهم وبلدانهم.

وقد حاول الحاكم الفرنسي العام إعطاء تفسير لهذه الظاهرة فأرجعها إلى فقر السكان، وعدم وجود وقت لديهم للسياسة بسبب الكد في العمل [9]. إن هذا التفسير لا يعبر عن حقيقة الحال ؛ حيث أن الحاكم الفرنسي أراد أن يبرر سياسة فرنسا في إحكام سيطرتها على الإقليم زاعما أنّ بأن أهل الإقليم غير مؤهلين لإدارة أنفسهم بأنفسهم وأن البلاد بالتالي لازالت في حاجة إلى الإدارة الفرنسية حتى يتم تهيئة السكان بعد فترة طويلة لحكم أنفسهم. إن سياسة القمع الفرنسية ومنع قيام أي مؤسسات ثقافية أو اجتماعية، أو الترخيص بإنشاء أحزاب سياسية، كما حدث في طرابلس وبرقة، كانت من أهم أسباب تدني النشاط السياسي في فزان خلال مرحلة الاحتلال الفرنسي، كما سنرى.

---

[9]- محمد رجائي ريان، 1989، "العلاقات الفرنسية الليبية، احتلال فرنسا لفزان ما بين 1943-1955"، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، المجلد التاسع- العدد 35، ص 52.

وقد حاولت فرنسا أن تخلق زعامة وطنية في فزان تلعب نفس الدور المساند لسياستها، كما فعلت بريطانيا في برقة بتبنيها رئيس الحركة السنوسية محمد إدريس السنوسي، الذي يحظى بدعم واسع بين القبائل هناك، وبدأت تعمل على إعداده لحكم برقة حكماً ذاتياً مستقلاً عن بقية أجزاء ليبيا.

وبالفعل فقد تم إعلان الاستقلال الذاتي لبرقة برئاسة الأمير محمد إدريس السنوسي في يونيو 1949 [10]، في معزل عن بقية أجزاء ليبيا.

لقد تبنت فرنسا في فزان شخصية أحمد سيف النصر، وهذه الشخصية كانت إحدى قيادات الجهاد في المنطقة الوسطى، وأحد قادة معركة القرضابية بسرت عام 1915، والتي هزمت فيها قوات الغزو الإيطالي هزيمة ساحقة. وبعد انتهاء المقاومة المسلحة في المنطقة الوسطى والجنوبية من ليبيا هاجر قسم من أفراد أسرته إلى مصر، أمّا هو فقد هاجر– مع قسم من أفراد قبيلة أولاد سليمان والقبائل الأخرى المتحالفة معهم كالقذاذفة وورفلة – إلى تشاد، واستقر به المقام في منطقة كانم، وحظي باهتمام فرنسا وتولته برعايتها في منفاه، وبقي هناك إلى قيام الحرب العالمية الثانية، حيث جهزته فرنسا، كما أشرنا، مع بعض أتباعه وعادوا إلى فزان ليشتركوا مع قوات فرنسا الحرة التي شكلت هناك، والتي عبرت إلى كفرة من نجامينا بقيادة الجنرال لكليرك، واتجه قسم منها إلى فزان واحتلته في مطلع عام 1943. وكتعبير عن امتنان السلطات الفرنسية لجهوده وتقديرها لدوره في حملة فزان، بادرت تلك السلطات فأعادت إليه الممتلكات التي كان الإيطاليون قد صادروها منه [11].

ولم تُمكّن قوات الاحتلال أحمد سيف النصر الذي جاء مع قوات الاحتلال على رأس المجندين الليبيين من مباشرة أية مسؤوليات، رغم تسميته متصرفاً مدنياً للإقليم، حيث بنت له بيتاً في سبها وخصصت له حراسات وفرضت عليه نطاق العزلة [12].

وقد استفادت فرنسا من نفوذه الأدبي ومكانته القبلية وماضيه الجهادي في تحقيق الأمن والاستقرار في فزان. ويشير أحد الباحثين إلى أن السكينة التي رانت على فزان وقبائلها التي عرفت بمقاومتها للعثمانيين الأتراك والمستعمرين الايطاليين إنما يعود،

---

[10]- لمعرفة المزيد حول التطورات التي أدت إلى إعلان استقلال برقة وردود الفعل على إعلان هذا الاستقلال أنظر:

- نقولا زيادة، 1950، *برقة الدولة العربية الثانية* – بيروت، دار العلم للملايين، ص 133-142.
- مجيد خدوري، 1966، ص 69 وما يليها وخاصة الصفحات 88-98.
- بروشين، 1998، ص277 وما يليها وخاصة الصفحات 289-292.

[11]- كريم صبح العبيدي، 2000، ص 41.

[12]- محمد عثمان الصيد، 1996، ص 27- 28. ويؤكد الصيد أن صلات أحمد سيف النصر بأعيان فزان الذين كانوا ينظرون إليه بعين التقدير والاحترام كحاكم مدني للإقليم ظلت مستمرة والتشاور معه حول مستقبل الإقليم لم ينقطع، نفس المرجع، ص 28.

في عهد الاحتلال الفرنسي إلى تعاون أحمد سيف النصر وأمثاله من شيوخ وأعيان فزان [13]. وقد سعت قوات الاحتلال منذ البداية إلى حكم فزان حكماً عسكرياً قاسياً حيث ضيقت الخناق على الليبيين، واتبعت وسائل وأساليب من الكبت والقهر، ومصادرة الحريات، وقبضت على كل من يعتقد بنزعته الوطنية وبمعارضته للاحتلال، ويكفي العثور على بندقية مع أي شخص لإعدامه.

وتقدر بعض المصادر أن السلطات العسكرية الفرنسية قد نفذت حكم الإعدام في حوالي (150) شخصاً ينتمون إلى مختلف الجهات والشرائح الاجتماعية أثناء حكمها لفزان (1943-1951) [14].

لقد عمق الاحتلال العسكري الوضع الاقتصادي الصعب في كافة إنحاء البلاد الليبية، وخاصة في فزان، حيث كان الوضع أشد صعوبة بسبب الإمكانات الاقتصادية المحدودة للإقليم، والأوضاع الاجتماعية والصحية والتعليمية المتردية السائدة التي زادت صعوبة بسبب سياسات إدارة الاحتلال المتشددة في عزل الإقليم وربط مصيره بفضاء المستعمرات الفرنسية.

وفي إطار سياستها القمعية منعت سلطة الاحتلال الفرنسية بفزان السفر من الإقليم إلى طرابلس أو برقة إلا بتصاريح سفر رسمية. وفي الوقت الذي سهلت التنقل والسفر وحركة التجارة ما بين فزان وتونس والجزائر والنيجر وتشاد، لم تسمح بدخول أي زائر من برقة أو طرابلس إلى الإقليم إلا لمن يحملون تصاريح دخول من قنصلياتها في طرابلس وبنغازي [15]، ومنعت أي نشاط سياسي داخل الإقليم. وهكذا بدأت مراقبة الأشخاص ووضع الدوريات على مخارج الطرق، وفي مناطق الرعي البعيدة عن العمران، حتى لا يتسلل منها داخل إلى الإقليم أو خارج منه بصورة غير شرعية.

وقد عززت الإدارة الفرنسية إجراءاتها الإدارية بإجراءات أخرى مالية واقتصادية، بما يحقق عزل فزان عزلاً تاماً عن مجاله الجغرافي – التاريخي، ساعية لخلق وضع سياسي إداري اقتصادي تجاري من شأنه إحداث التكامل في مختلف جوانب الحياة في فزان مع مستعمراتها في تونس والجزائر، ووقف التعامل مع إقليمي طرابلس وبرقة، أي ربط اقتصاد فزان وتجارته مع المستعمرات الفرنسية المجاورة للإقليم، حيث فرضت إدارة الاحتلال وحدة نقدية جديدة، وهذا متوقع، إذ تمّ بناء على قرار لجنة التحرير الفرنسية عام 1943 استبدال العملة الإيطالية التي كانت مستعملة في الإقليم بالفرنك الجزائري. وتمّ إغلاق المصرف الإيطالي الوحيد العامل في فزان

---

[13]- كريم صبح العبيدي، 2000، ص 42.
[14]- محمد عثمان الصيد، 1996، ص 29.
[15]- المرجع السابق، ص 28-29.

بعد إبطال التعامل بالليرة الإيطالية تمهيداً لوضع إدارة فزان تحت سلطة حاكم الجزائر إدارياً ومالياً. وقد تم بالفعل اعتباراً من أول ديسمبر 1943 دمج ميزانية فزان في مالية الجزائر على أن يعد الحاكم العسكري لفزان ميزانية الإقليم ويقدمها لحاكم الجزائر ويوافق عليها وزيرا المالية والداخلية الفرنسيان [16]. وأعاد الفرنسيون توجيه التجارة الخارجية الفزانية نحو مستعمراتهم الأفريقية.

لقد أصبحت تونس والجزائر وتشاد أماكن للهجرة يقصدها الفزانيون بسبب الفقر والبطالة التي زادت نسبتها في الإقليم، ومنع هؤلاء العاطلين من السفر إلى طرابلس أو بنغازي، فأصبحت تونس والجزائر وتشاد سوق عمل للعاطلين عن العمل في فزان. فتشير بعض الإحصائيات الفرنسية الرسمية، أن عدد العمال الذين هاجروا إلى تلك المستعمرات في عام 1947، وهو عام مجاعة كبيرة في ليبيا، حوالي 2900 عامل منهم حوالي 1400 عامل من غدامس وحدها [17].

لقد اعتمدت الإدارة العسكرية الفرنسية في تنفيذ أهدافها الإستراتيجية في فزان على سياسة تقوم على الإرهاب، كما أشرنا، واستخدام القوة في دعم السلطات المحلية بالقوات العسكرية المنتشرة في المراكز والحاميات التي كان قد بناها الإيطاليون في المدن والمراكز الرئيسة في فزان. وتتكون هذه القوات من الفرق الأجنبية ووحدات من الفرسان، وقد كانت الأوامر العسكرية تصدر لهذه القوات كي تقوم باستعراضات القوة بالتنقل في أرتالٍ عسكرية، وبشكل دوري مستمر، في جميع أنحاء فزان ؛ وذلك في إطار سياسة إرهاب السكان وإظهار القوة المسلحة للحفاظ على النظام وهيبة المستعمر.

وهكذا كانت هذه الإجراءات الإدارية والتنظيمات العسكرية المنفذة في فزان قد وظّفت بما يضمن تحقيق الأهداف الإستراتيجية الفرنسية العليا في الإقليم، ويؤدي إلى فصله فصلاً تاماً عن سائر الأقاليم الليبية، ومنع الاتصال بينه وبين الدول المجاورة غير الفرنسية [18]، أي جعله حاجزاً بين المشرق والمغرب العربيين.

لقد دُعي في أواخر عام 1945 مشائخ فزان وأعيانه للاجتماع بالحاكم العام للإقليم في سبها حيث ألقى فيهم خطاباً أكد فيه نية فرنسا وتصميمها على البقاء في فزان واقتطاعه من التراب الليبي. ووضح الحاكم العام أن الغرض من الاجتماع هو التباحث مع هؤلاء المشائخ والأعيان حول ما يجب القيام به للنهوض بالإقليم. وقد صاحب الإجراءات العملية التي بدأت الإدارة الفرنسية تطبيقها، استقدام عشرات من

---

[16]- محمد رجائي ريان، 1989، ص 51.

[17]- كريم صبح العبيدي، 2000، ص 56-58.

[18]- حول تفاصيل هذه التنظيمات والإجراءات الإدارية، انظر : نفس المرجع، ص 44-48.

الخبراء والمستشرقين الفرنسيين ممن كسبوا خبرة في الشؤون العربية والإسلامية، ويتحدثون اللغة العربية بطلاقة، وسبق لهم العمل في تونس والجزائر والمغرب، لزيارة مناطق فزان المختلفة والاطلاع على أحوالها ودراسة إمكاناتها الاقتصادية ومواردها الطبيعية، بهدف تطوير الإقليم ليصبح مثل الجزائر وتونس كما كانوا يروجون بين السكان، وأنه ستشق الطرق وتفتح المدارس وتطور الزراعة وتنتعش التجارة، وأن مستقبل الإقليم يكمن في الارتباط بفرنسا، وليس بطرابلس ولا بالجامعة العربية التي كان قد أعلن عن قيامها في مارس 1945، وعن أهدافها في مساعدة العرب الواقعين تحت الاستعمار على الاستقلال. وكانوا يشككون في الجامعة العربية، وأنه لا جدوى منها وأن هذه الجامعة لن تفيد فزان بشيء "وهي مجرد كلام فارغ لأنها تأسست بإيعاز من الإنجليز"، كما ينقل عنهم محمد عثمان الصيد [19].

لقد ساعد ضعف الاتصالات بين أجزاء فزان المختلفة، وغياب الصحف والإذاعات، وعدم معرفة ما يجري خارج فزان، بل وحتى في فزان نفسها، ساعد على انتشار الدعاية الفرنسية الخطيرة ؛ ممّا جعل أهل الحل والعقد والعقلاء من الأعيان والمشائخ، وبعد اجتماعهم بأحمد سيف النصر بسببها، والذي أتاحه لهم حضورهم الاجتماع مع الحاكم العسكري الفرنسي العام، أن يرتابوا في الإدارة الاستعمارية الفرنسية، وأن يناقشوا الأوضاع الفزانية، ويتابعوا مستجدات السياسة الفرنسية التي بدأت في تنفيذها فعلاً باتخاذ خطوات عملية خطيرة في اتجاه ضم إقليم فزان إلى أراضي المستعمرات الفرنسية المجاورة، ومناقشة أثرها على الإقليم وعلى أهل فزان وعلاقاتهم التاريخية بطرابلس المهددة بالانقطاع، وهذا ما توصل إليه أعيان ومشائخ منطقة الشاطئ الذين عقدوا اجتماعاً بهذا الخصوص مباشرة بعد عودتهم من سبها إلى بلدانهم في أوائل شهر يناير 1946، في بيت قاضي المنطقة الشيخ أحمد الصيد الزوي، وقد حضره بعض أعوان السلطة الفرنسية من أعيان المنطقة الذين تتجاوز أدوار بعضهم، بحكم مكانتهم الاجتماعية، ومسؤوليتهم الأخلاقية والاجتماعية تجاه أتباعهم وقبائلهم، علاقتهم بالإدارة الاستعمارية إلى الاهتمام بالشأن الوطني العام وعدم التفريط المطلق في المصالح العليا للوطن، وفق توازن دقيق لا يجلب عليهم غضب الإدارة الاستعمارية فيفقدون مصالحهم الشخصية ووظائفهم، ولا يفرطون في الوقت ذاته في مكانتهم الاجتماعية والتزاماتهم الأدبية تجاه مواطنيهم، فيقدمون بعض النصائح والتسهيلات لعناصر الحركة الوطنية، وكذلك تزويدهم ببعض الأخبار

---

[19]- محمد عثمان الصيد، 1996، ص 29.

والمعلومات عن الإدارة الاستعمارية [20]. لقد راعى المجتمعون سلوك المستشرقين والغاية من تلك الحملة الشرسة المغرضة التي يقومون بها في أوساط الشعب الفزاني، وتوصلوا إلى خلاصة، كما يقول محمد عثمان الصيد الذي حضر هذا الاجتماع، مفادها أن هذه الحملة "لابد أن وراءها شيئاً ما تريده فرنسا للإقليم". وقد ذهبت اجتهاداتهم إلى عدة احتمالات [21].

لقد رأت عناصر الحركة الوطنية في الوجود الفرنسي في فزان مجرد استبدال استعمار باستعمار، فرفضت الاستعمار الفرنسي، وحاولت الاتصال بالوطنيين النشطاء بطرابلس والتنسيق معهم حول قضيتي الاستقلال والوحدة الترابية للوطن، واعتبار فزان جزء لا يتجزأ من الإقليم الليبي بحدوده التاريخية والجغرافية المعروفة. واستقر رأيهم على إرسال الشاب محمد عثمان الصيد إلى طرابلس في زيارة سرية لاستطلاع الأوضاع هناك والعودة بما يتجمع لديه من معلومات حول ما يخطط لمستقبل ليبيا بصورة عامة.

ويسجل محمد عثمان الصيد (1929-2007) أنه ذهب إلى طرابلس سرّاً مرتين في مهمة لاستطلاع ما يجري هناك، واجتمع في رحلته الأولى في مطلع عام 1946، ببعض رموز الحركة الوطنية بطرابلس وعلى رأسهم، أحمد الفقيه حسن، رئيس النادي الأدبي، الذي سمحت سلطات الاحتلال البريطانية بإعادة فتحه في 30 جويلية/يولية 1943. وكان هذا النادي الذي فتح عام 1919، قد أغلق من جانب سلطات الاحتلال الإيطالي عام 1922، بعد أن أصبح نقطة لتجمع المواطنين المعارضين للحكم الإيطالي.

وقد انتخب لرئاسته عند افتتاحه من جديد أحمد الفقيه حسن. وكما كان الحال بجمعية عمر المختار في بنغازي، كان هدف النادي في البداية أدبياً ثقافياً في الظاهر، ولكن لم يلبث أن وجد نفسه منساقاً في تيار النشاط السياسي بحكم ظروف البلاد. وقد عاد الشاب محمد عثمان الصيد من رحلته هذه بحصيلة وافرة من المعلومات المهمة التي كان يفتقر إليها الفزانيون بسبب العزلة المفروضة على الإقليم ؛ حيث أطلعه أحمد الفقيه حسن على الأوضاع السياسية الداخلية بطرابلس، وعلى الأوضاع الدولية والعلاقات بين دول الحلفاء وإيطاليا، وعن مصير المستعمرات الإيطالية، ومنها ليبيا، التي لم يتم بعد تقرير مصيرها في محادثات الدول المنتصرة. كما عاد محمّلا ببعض

---

[20]- حول أسماء الذين حضروا الاجتماع والشخصيات الأخرى التي تمّ الاتصال بها والتنسيق معها لمواجهة المرحلة القادمة بمنطقة الشاطئ، أنظر : المرجع السابق، ص 29-30.

[21]- نفس المرجع، ص 30.

المطبوعات والجرائد التي كانت تصدر في طرابلس وبنغازي، وكذلك بعض الصحف والمجلات المصرية [22].

وهكذا، ومنذ ذلك التاريخ، بدأ اتصال نشطاء الوطنيين الفزانيين بأقطاب الحركة الوطنية في طرابلس والذين حرضوا الفزانيين على ضرورة مقاومة المخططات الفرنسية، وكسر قيود العزلة التي تريد فرنسا فرضها على الإقليم. وفي زيارته الثانية لطرابلس في أفريل 1946، قابل محمد عثمان الصيد ثانية أحمد الفقيه حسن الذي أصبح يرأس الحزب الوطني الذي كان أول الأحزاب التي تكونت بطرابلس في ظل الإدارة العسكرية البريطانية في طرابلس، وسمح له بالعمل في أفريل 1946. وقد جاء في بيان الحزب الأول أن الحزب أسس ليعمل على تحقيق أماني الشعب في الاستقلال والوحدة بين قطريه، والانضمام لجامعة الدول العربية، والتعاون مع كل شعب على أساس التحالف الدولي واحترام السيادة والاستقلال. وعاد الصيد لفزان مزوداً أيضاً ببعض المطبوعات وبنسخة من برنامج الحزب [23].

وقد استقر الرأي بين بعض مشائخ وأعيان وادي الشاطئ في اجتماعهم حوالي منتصف عام 1946 على تأسيس جمعية سرية والانخراط فيها بهدف توعية السكان وتهيئتهم لمقاومة أفكار الاستعمار الفرنسي الداعية إلى فصل فزان عن باقي أقاليم ليبيا. وقد أعلن عن تأسيسها برئاسة الشيخ عبد الرحمن بن محمد البركولي الحضيري السبهاوي، كما تم اختيار محمد عثمان الصيد الزوي، من منطقة الشاطئ نائباً للرئيس [24].

وكما يقرر محمد عثمان الصيد، وهو لا زال مصدرنا حول هذه الجمعية، أنه أثناء غيابه في رحلته الثانية إلى طرابلس انتقل إلى رحمة الله كل من أحمد الكيلاني المسؤول المدني في متصرفية الشاطئ، وكذلك أحمد الصيد، والد محمد عثمان الصيد، وقاضي الأحكام الشرعية بالمنطقة.

وقد جاء الشيخ عبد الرحمن البركولي الحضيري من سبها إلى بلدة الزوية بالشاطئ معزياً في صديقه أحمد الصيد، ومكث في الشاطئ لمدة شهرين تنقل خلالها بين قرى الشاطئ في صحبة تلميذه محمد عثمان صيد، واجتمع بأعيان القبائل والأسر الحضرية في أغلب التجمعات السكانية بالمنطقة، وتدارس معهم سبل مواجهة الدعاية

---

[22]- نفس المرجع، والصفحة.

[23]- نفس المرجع، ص 31.

[24]- نفس المرجع، ص 32-33.

الفرنسية[25]. وأغلب الظن أن فكرة إنشاء جمعية توعوية هي من بنات أفكار الشيخ البركولي.

والشيخ البركولي هو عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن البركولي الحضيري (1904-1953) من مواليد الجديد بسبها، تلقى تعليمه الأولي في مسقط رأسه ببلدة الجديد على يد شيوخ من عائلته منهم الشيخ محمد عثمان تاج الدين، والذي نصحه بإتمام دراسته في تونس، فسافر إلى هناك والتحق بجامع الزيتونة في أواخر العشرينات ومطلع الثلاثينات من القرن الماضي ؛ حيث تلقى تعليمه على يد أساتذة كبار منهم الشيخ محمد الطاهر بن عاشور، وابنه الفاضل بن عاشور، والشيخ الصادق النيفر، وتوثقت صلته بهم، كما تعرف على بعض زعماء الحزب الدستوري[26]. وقد وجد في جامع الزيتونة بيئة صالحة لنمو أفكاره وتحقيق طموحاته، فأصبح واعياً سياسياً.

لقد كانت تونس في تلك المرحلة تشهد تحولات ثقافية عميقة متأثرة بالنهضة العربية الإسلامية في المشرق العربي، وبالاحتكاك بالثقافة الغربية بعودة طلاب البعثات العلمية التي وجهت إلى أوروبا، وعادت بأفكار وتجارب جديدة أدت إلى ظهور تيارات علمية وسياسية، تأثر بها علماء جامع الزيتونة وطلابه، والذين انخرطوا في عملية المواجهة مع الاستعمار، ومقاومة المشاريع الفرنسية وسياسة الإدماج وطمس معالم الثقافة العربية الإسلامية، ومسخ الشخصية العربية الإسلامية. ومن هنا جاء إسهام العلماء والمثقفين التونسيين بكتاباتهم وخطبهم التي تهدف إلى الرفع من مستوى الوعي الوطني والشعور القومي لدى الشعب، والتمسك بالمبادئ والقيم الدينية الأصيلة، ما أنتج حركة فكرية كان من أبرز نتائجها تأسيس الجمعيات والأندية الأدبية، ولعل أبرزها في فترة وجود الشيخ البركولي بتونس جمعية الشبان المسلمين (1934) ؛ وقد أسهمت هذه الجمعيات، وكذلك نشاط الأفراد العلمي الفردي في هذا المناخ الثقافي النشط، من منظور ثقافي وطني، إلى تأكيد التباين مع المستعمر، وإبراز تناقضاته ومشاريعه مع الهوية العربية الإسلامية.

وهكذا نلاحظ أن الشيخ عبد الرحمن البركولي قد عاش ودرس في بيئة أمدته بأدوات العمل الثقافي والسياسي. وقد تأثر بحركة الوعي القومي التي كانت جارية في تونس آنذاك، ونما لديه الحس الوطني والوعي القومي ومعاداة الاستعمار. وعاد بعدها لبلده، وقد تكونت لديه ثقافة سياسية، حيث باشر التدريس بزاويتها العتيدة يعطي

---

[25]- نفس المرجع، ص 31-33.

[26]- المرجع السابق، ص 31-32.

دروساً في الفقه واللغة، تتخللها مواعظ وإرشادات اجتماعية ذات بعد سياسي، وربما بعض الموضوعات التاريخية ؛ لما للتاريخ من أهمية في بناء الشخصية الوطنية.

إن هذا الموضوع، أي التاريخ كان من أكثر الموضوعات التي طالها الفكر الاستعماري بالتشويه والطمس في المستعمرات الفرنسية، وخاصة في المغرب العربي والمجتمعات الإسلامية في أفريقيا جنوب الصحراء مستهدفاً من خلالها بث الفرقة، ونشر الفوضى وتشويش الأفكار والمشاعر، وزعزعة الثقة بالذات وبالموروث الثقافي تسهيلاً لتمرير برامج الإدماج والفرنسة، وهو أيضاً من أكثر الموضوعات التي تناولتها المؤلفات والمحاضرات والبرامج التعليمية في مدارس ومؤسسات الجمعيات الأهلية في بلدان المغرب العربي في تونس والجزائر والمغرب الأقصى [27].

ولا شك أن دراسة الشيخ البركولي الفقهية ومصادرها في القرآن الكريم والسنة النبوية، والطبيعة الدينية لتكوينه، والإرث الثقافي الديني العريق لأسرته الحضيرية، وما تحظى به من مكانة محترمة عالية في جميع أنحاء فزان، وبما درسه في تونس في جامع الزيتونة وإطلاعه على برامج الجمعيات الثقافية التونسية، قد حددت له أسلوب وطريقة دعوته "الإصلاحية والتوعوية". فكانت رسالته التوعوية تتركز على أن الفرنسيين هم محتلون أعداء، يختلفون عنا في الطبيعة والدين والأسلوب والغايات.

وفي غياب الصحافة وندرة الكتب، إن لم يكن انعدامها مع انتشار الأمية، استغل الشيخ البركولي المساجد والزوايا الصوفية استغلالاً مفيداً ؛ وذلك بعدم تفويت الفرص التي كانت تتاح له لزيارة أقاليم فزان المختلفة، ومكوثه خارج سبها في هذه المنطقة أو تلك لفترات طويلة، قد تصل إلى عدة أشهر، يلقي الدروس على جمهورها من المتعلمين والعامة، ويناقش مع الخاصة في جلسات مغلقة شؤون البلاد وما آلت إليه الأمور في عهد المستعمر، وما يمكن عمله لمواجهة خطط قوّة الاحتلال وبرنامجها.

---

[27]- حول دور الجمعيات الأهلية في غرس الحس الوطني وتنمية الوعي القومي ومقاومة المشاريع الاستعمارية التي تستهدف الهوية وتشويه الحضارة العربية الإسلامية انظر: أعمال الندوة العلمية *"الثقافات والوعي الوطني في العالم العربي المعاصر*، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، زغوان، يولية 1999، وخصوصاً أبحاث : مفيدة بالهامل" التأليف عند جمعية العلماء المسلمين الجزائريين : كتاب تاريخ الجزائر في القديم والحديث للأستاذ : مبارك الميلي نموذجاً".

- عبد الكريم أبو صفصاف، "الصحافة والوعي التاريخي في الحركة الوطنية الجزائرية".
- بوشتي بو عسرية، "المدارس الحرة بالمغرب خلال ربع قرن (1919-1944)".
- كمال جرفال، "مدخل لدراسة الجمعيات الأهلية بمدينة سوسة بين 1908-1939 ودورها في مسار النهوض الاجتماعي وبلورة الحس الوطني".
- محمد لطفي الشايبي، "ملاحظات حول بروز الوعي الوطني التونسي (1881-1939)".
- أحمد صاري، "الجمعيات والنوادي الثقافية ودورها في الوعي الوطني الجزائري خلال الفترة : 1900-1939".

وقد ذاع صيته كفقيه وواعظ، وأصبحت المناطق تدعوه إلى زيارتها وإلقاء الدروس في مساجدها وزواياها.

ونظراً إلى معرفة الشيخ بظروف فزان، وانعدام وسائل الاتصال بين أجزائه وفئاته المتعلمة، عمل الشيخ على إيجاد هذه الوسيلة عن طريق التعليم المسجدي، والرحلة والخطابة، والتي استطاع بها تعبئة فئات كثيرة، وخاصة من بين تلاميذه وطلابه في زاوية الحضيري العتيدة بسبها، حيث باشر التدريس بها يعطي دروساً في الفقه واللغة والمعارف العامة. وقد أسهم هؤلاء الطلاب فيما بعد في تغيير معطيات الحياة الفكرية والسلوكية عموماً في فزان، وتقلدوا وظائف مهمّة خاصة في سلك القضاء والإدارة في ولاية فزان بعد الاستقلال.

لقد كان الشيخ البركولي، استناداً إلى تجربته في تونس، وما شاهده من وقائع وممارسات للاستعمار الفرنسي هناك، يدرك، كما أشرنا، أهداف الاحتلال الفرنسي لفزان ويعي خطورة وسائله، فكانت دروسه تهدف إلى الحفاظ على مقومات المجتمع، وبث الثقة في أفراده ومدهم بشحنات القدرة الأدبية على مواجهة المحتل برفض خططه ومشاريعه، ومقاطعة عملائه وصنائعه الذين جندهم وملأ بهم الإدارة والشرطة.

لقد التحق بدروس الشيخ البركولي طلاب من منطقة وادي الشاطئ كمحمد عثمان الصيد والمختار بن علي، كما تتلمذ على يديه طلاب آخرون من مناطق أخرى من فزان أصبحوا فيما بعد من أقطاب الحركة الوطنية.

وعندما جاء إلى فزان عمل على تأسيس جمعية تحمل الطابع الثقافي لتهيئة الأفكار وإيقاظ الشعور القومي والحس الوطني لدى مواطنيه كخطوة على الطريق، لتحويلها فيما بعد إلى حركة تخدم أهدافاً سياسية، تضم عناصر من جميع مناطق فزان، وربط نشاطها بالجماعات السياسية بطرابلس على غرار ما حدث قبل ذلك في تونس، كالجمعية الخلدونية والجمعية الصادقية، وكما حدث لاحقاً ببنغازي "جمعية عمر المختار"، وفي طرابلس "النادي الأدبي". وعمل، كما لاحظنا، منذ فترة مبكرة، على تهيئة الأفكار لمقاومة محاولات فرنسا عزل الإقليم وربط مصيره بمستعمراتها الأفريقية.

لقد بدأت فرنسا بالفعل إجراءات عزل فزان وضمه في نطاق مستعمراتها في أفريقيا منذ اللحظات الأولى لاحتلالها الإقليم، وشاعت في عام 1946 فكرة أن فرنسا تخطط لضم فزان إلى تونس. وفي إطار الاجتماعات التمهيدية لتأسيس الجمعية السرية الفزانية، المشار إليها، عقدت سلسلة من الاجتماعات في أغلب بلدات وادي الشاطئ ومنها اجتماع عقد في بلدة برقن في وسط وادي الشاطئ ضم إلى جانب الشيخ عبد الرحمن البركولي ومحمد عثمان الصيد كل من الشيخ عبدالقادر بن مسعود الفجيجي، إمام قرية أبي قدقود ومدرس القرآن بمسجدها العتيق، كما حضره آخرون منهم الحاج

منتصف المسافة بين هذه المناطق وسبها في بداية عام 1947 لمدة ثلاثة أشهر تحت غطاء إعطاء دروس دينية يستقبل فيها الشخصيات المؤثرة في تلك المناطق، وينسق معهم حول ما يجب عمله في المرحلة القادمة.

فقد استقبل من مرزق الشيخ إبراهيم بن علوة والشريف حسن ظافر بركان وشخصيتين أخريين لم يذكرهما الصيد. كما استقبل من زويلة ثلاثة من كبار أعيانها على رأسهم الشريف علي بن محمد، واستقبل عن وادي عتبة الشيخ سليمان كنه التارقي التنلكومي، وعن منطقة القطرون الشيخ علي القطروني مع أحد أبناء الشيخ مينا صالح [30]، سلطان قبائل التبو، والذي قتله الفرنسيون بعد دخولهم لفزان. كما ضمت الجمعية شخصيات مؤثرة في الوادي الغربي والشرقي يأتي على رأسهم الشيخ عبد القادر بن مسعود الفجيجي، وعثمان البكاي من تكركيبة، والشيخ أبو صلاح بن عوكل [31]. وهكذا نلاحظ أن الجمعية ضمت عناصر من مختلف مناطق فزان، وبدأت عملها الفعلي القائم على مقاومة أفكار الاستعمار الفرنسي وخططه الرامية إلى عزل اقليم فزان، عن باقي مناطق ليبيا.

لقد تزامن إنشاء الجمعية الفزانية عام 1946 مع بدء مناقشة مصير المستعمرات الإيطالية، ومنها ليبيا، في دورات وزراء خارجية الدول الكبرى المنتصرة في الحرب، والذي تأسس عقب قمة مؤتمر بوتسدام (17 جويلية - 2 أوت 1945)، للدول الثلاث الكبرى، وهي بريطانيا، والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي حيث تمّ تأسيس مجلس وزراء خارجية الدول الكبرى بإضافة عضو رابع وهو الجمهورية الفرنسية. وتمّ في لقاء القمة الثلاثية هذا التطرق إلى المستعمرات الإيطالية ما فتح الباب لتصبح قضية ليبيا واستقلالها وحريتها موضوع مساومات ومناورات دولية معقدة خلال السنوات الأربع التالية (1946-1949)، ليس هنا مجال مناقشة تفاصيلها، وقد كانت موضوع دراسات عديدة، ولكنها، أي قضية ليبيا، شكلت إحدى قضايا الصراع الدولي في تسويات ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث ظهر الخلاف واضحاً بين الدول الكبرى حول ليبيا بشكل خاص، وظهر أن لكل من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي أطماع قوية في جزء أو أجزاء من ليبيا، وخاصة أطماع فرنسا في فزان، وبريطانيا في برقة.

ففي مؤتمر وزراء خارجية الدول الأربع الكبرى الذي عقد في لندن في ديسمبر 1945 بهدف إعداد معاهدة صلح مع إيطاليا وتقرير مصير مستعمراتها السابقة. وقد ظهرت الخلافات بين هذه الدول بشكل أدق في دورة المجلس في باريس (أفريل

[30]- نفس المرجع، ص 33.
[31]- نفس المرجع، ص 32.

أحمد البكوش قريش من أعيان بلدة أبي قدقود والذي كان من أشد المعجبين بالشيخ بن مسعود والناقمين على الاستعمار الفرنسي، وفي هذا الاجتماع أبلغ الشيخ البركولي المجتمعين رأيه القاطع بضرورة مقاومة المشاريع الفرنسية بعزل فزان بمحاولاتها تقوية النزعة الإقليمية في أوساط السكان الذين تغلب عليهم الأمية، وزيادة شعورهم بالفردية والضعف والعزلة للإقليم، ومؤكدا أن مصير فزان يرتبط بطرابلس، وأنه لا يسمح بفصل العلاقة التاريخية التي تربطهما عبر كل العصور، وأن الحاجة الملحة تقضي بضرورة تكثيف الجهود من قبل الفئة المتنورة للحد من التوجهات الفرنسية وكشف مراميها، وإلى القيام بحركة توعوية توحد شعور الناس وتكرس إيمانهم بالحقيقة التاريخية المعروفة بأن الكيان المعروف بفزان كان على الدوام جزءاً من كيان أكبر هو ما يعرف اليوم ليبيا بحدودها المعروفة، وقد قال حينها كلمته المشهورة "لو امرأة حكمت طرابلس تحكم فزان". أمّا الشيخ عبد القادر بن مسعود فقد كان أكثر تطرفاً وثورية، كما سنرى، وعبّر عن موقفه المتشدد برفض الوجود الفرنسي بفزان بقوله " لا نريد فرنسا علينا" [28].

ويشير محمد عثمان الصيد إلى أن الجمعية التي تمّ تشكيلها في صيف 1946، قد تعاهد مؤسسوها على التضامن والمحافظة على السرية، وأن لا يبوح أحد منهم باسم أحد من رفاقه مهما كان الأمر.

وضمت الجمعية في بداية عهدها، حسب إفادة محمد عثمان الصيد شخصيات مهمة في وادي الشاطئ موزعة على معظم مراكزه الحضرية. فقد كان يمثل الجمعية في ادري وتمسان وما حولها الفقيه محمد النيهوم والشيخ عبد الهادي بن رمضان الزايدي، أمّا الشيخ عمر بن علي بن أحمد، والشيخ المبروك بن عريبي والشيخ المهدي بن عثمان فهم ممثلو الجمعية في ونزريك. والحاج أحمد قريش والشيخ محمد الأزهري والشيخ عبد الله العزومي الزايدي ممثلون للجمعية في برقن وملحقاتها. بالإضافة إلى العناصر التي حضرت الاجتماع التأسيسي في بيت نصر بن سالم بقيره بالشاطئ الشرقي [29].

وقد كان لتأثيرات ونفوذ الشيخ عبد الرحمن البركولي والشيخ أحمد الصيد دور كبير في ضم الرجال البارزين في قبائلهم وقراهم للجمعية حيث نهض رئيس الجمعية بعد عودته إلى سبها بإجراء اتصالات مكثفة مع سكان الوادي الشرقي ومنطقة مرزق وملحقاتها لضم عناصر من هذه المناطق للجمعية. وبقي في بلدة غدوة الواقعة في

---

[28]- الصديق محمد وداعة "الشيخ عبد القادر بن مسعود الفجيجي 1906-1949 قائد عملية الهجوم على سبها لإنهاء الاحتلال الفرنسي لفزان"، بحث غير منشور.

[29]- محمد عثمان الصيد، 1996، ص 32-33.

منتصف المسافة بين هذه المناطق وسبها في بداية عام 1947 لمدة ثلاثة أشهر تحت غطاء إعطاء دروس دينية يستقبل فيها الشخصيات المؤثرة في تلك المناطق، وينسق معهم حول ما يجب عمله في المرحلة القادمة.

فقد استقبل من مرزق الشيخ إبراهيم بن علوة والشريف حسن ظافر بركان وشخصيتين أخريين لم يذكرهما الصيد. كما استقبل من زويلة ثلاثة من كبار أعيانها على رأسهم الشريف علي بن محمد، واستقبل عن وادي عتبة الشيخ سليمان كنه التارقي التنلكومي، وعن منطقة القطرون الشيخ علي القطروني مع أحد أبناء الشيخ مينا صالح [30]، سلطان قبائل التبو، والذي قتله الفرنسيون بعد دخولهم لفزان. كما ضمت الجمعية شخصيات مؤثرة في الوادي الغربي والشرقي يأتي على رأسهم الشيخ عبد القادر بن مسعود الفجيجي، وعثمان البكاي من تكركيبة، والشيخ أبو صلاح بن عوكل [31]. وهكذا نلاحظ أن الجمعية ضمت عناصر من مختلف مناطق فزان، وبدأت عملها الفعلي القائم على مقاومة أفكار الاستعمار الفرنسي وخططه الرامية إلى عزل اقليم فزان، عن باقي مناطق ليبيا.

لقد تزامن إنشاء الجمعية الفزانية عام 1946 مع بدء مناقشة مصير المستعمرات الإيطالية، ومنها ليبيا، في دورات وزراء خارجية الدول الكبرى المنتصرة في الحرب، والذي تأسس عقب قمة مؤتمر بوتسدام (17 جويلية - 2 أوت 1945)، للدول الثلاث الكبرى، وهي بريطانيا، والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي حيث تمّ تأسيس مجلس وزراء خارجية الدول الكبرى بإضافة عضو رابع وهو الجمهورية الفرنسية. وتمّ في لقاء القمة الثلاثية هذا التطرق إلى المستعمرات الإيطالية ما فتح الباب لتصبح قضية ليبيا واستقلالها وحريتها موضوع مساومات ومناورات دولية معقدة خلال السنوات الأربع التالية (1946-1949)، ليس هنا مجال مناقشة تفاصيلها، وقد كانت موضوع دراسات عديدة، ولكنها، أي قضية ليبيا، شكلت إحدى قضايا الصراع الدولي في تسويات ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث ظهر الخلاف واضحاً بين الدول الكبرى حول ليبيا بشكل خاص، وظهر أن لكل من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي أطماع قوية في جزء أو أجزاء من ليبيا، وخاصة أطماع فرنسا في فزان، وبريطانيا في برقة.

ففي مؤتمر وزراء خارجية الدول الأربع الكبرى الذي عقد في لندن في ديسمبر 1945 بهدف إعداد معاهدة صلح مع إيطاليا وتقرير مصير مستعمراتها السابقة. وقد ظهرت الخلافات بين هذه الدول بشكل أدق في دورة المجلس في باريس (أفريل

[30]- نفس المرجع، ص 33.
[31]- نفس المرجع، ص 32.

1946)، ولم تتوصل إلى اتفاق بشأن المستعمرات. وخروجاً من المأزق تمّ الاتفاق في اجتماع المجلس في 15 جويلية على إضافة مادة إلى معاهدة الصلح يؤجل بموجبها حل قضية المستعمرات الإيطالية لمدة سنة من تاريخ سريان المعاهدة المذكورة، على أن تتوصل الدول الأربع الكبرى إلى حل للمشكلة أثناء ذلك، وإذا لم تتوصل إلى اتفاق يحول الملف برمته إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة لإصدار ما ترى بشأن مندرجاته من توصيات، وتتعهد الدول الأربع بقبول تلك التوصيات وباتخاذ الوسائل اللازمة لوضعها موضع التنفيذ [32]. على أن يستمر وكلاء وزراء الخارجية في بحث حل لمشكلة المستعمرات الإيطالية السابقة، وتقديم توصياتهم إلى مجلس وزراء الخارجية حول هذه المشكلة، على أن يبعث هؤلاء الوكلاء لجان تحقيق إلى أي بلد من المستعمرات الإيطالية السابقة تكون الغاية منها تزويد وكلاء وزراء الخارجية بالمعلومات اللازمة حول هذه القضية وللتأكد من وجهات نظر السكان المحليين.

وقد نصت المادة 23 من معاهدة الصلح مع إيطاليا والمتعلقة بالمستعمرات الإيطالية على ما يلي :

1 - تتخلى إيطاليا عن جميع حقوقها وملكيتها للأراضي التي كانت تملكها في أفريقيا أي ليبيا وارترية والصومال الإيطالي.

2 - تظل البلاد المذكورة تحت الإدارة القائمة حالياً فيها إلى أن يتم الاتفاق بشأن حل المشكلة نهائياً.

3 - يتم التصرف بالبلاد المذكورة تصرفاً نهائياً بناء على قرار مشترك تصدره حكومات الاتحاد السوفيتي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا في مدى سنة تبدأ من وضع المعاهدة موضع التنفيذ (10 فيفري 1947) على أساس التصريح المشترك الصادر في 10 فيفري 1947، والذي أصدرته الحكومات المذكورة والمكرر نشره في الملحق 10. وقد ضُمَّ التصريح المذكور على أنه الملحق رقم 11 لمعاهدة الصلح المذكورة، وسبق ذكر أهم مدرجاته أعلاه [33].

إن حل قضية المستعمرات الإيطالية وفق معاهدة الصلح مع إيطاليا المشار إليها، مع وجوب مراعاة رغبات السكان ومصالح السلام والأمن الدوليين يعني، كما لاحظ أحد الباحثين السوفييت، أن الدول الغربية ستفقد سيطرتها على هذه البلدان وستحرم من إقامة القواعد العسكرية فوق أراضيها وستضطر إلى سحب جيوشها من هناك [34]. في حين أن كل واحدة من هذه الدول كانت تعمل على الاحتفاظ بمواقعها في ليبيا

---

[32]- مجيد خدوري، 1966، ص 136-138.

[33]- نفس المرجع، ص 138-139.

[34]- بروشين، 1988، ص 264.

ودعمها، (فلم تقم وزناً لرغبة الشعب في ليبيا أو غيره من شعوب المستعمرات الإيطالية السابقة). إن التناحر من أجل المصالح الاستعمارية جعل هذه الدول تعوق تنفيذ القرارات التي اتخذت بصورة مشتركة، وهو ما حال دون التوصل إلى أي اتفاق محدد بينها بخصوص ليبيا، وبالتالي تم تحويل القضية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وتنفيذاً لبنود معاهدة الصلح الإيطالية التي دخلت موضع التنفيذ في 15 سبتمبر 1947، اتخذ وكلاء وزراء الخارجية للدول الأربع في اجتماعهم 3 أكتوبر 1947 قراراً بتشكيل لجنة رباعية من ممثلي الدول الأربع لتقصي الحقائق في المستعمرات الإيطالية السابقة، والتعرف إلى رغبات السكان فيها، ووضع تقرير عن الأحوال الداخلية في تلك المناطق. وصدرت التعليمات للجنة المذكورة بأن يقتصر دورها على ذكر الحقائق، وأن تمتنع عن تقديم أي توصيات تتعلق بحل مشكلة البلاد حلاً نهائياً [35]. وقد وصلت اللجنة إلى ليبيا في 6 مارس 1948، وغادرتها في 20 ماي، قضت منها عشرة أيام في فزان.

لقد جاءت اللجنة الرباعية إلى الإقليم وتحدد أن تعمل كل من فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة على إقصاء الاتحاد السوفيتي من ليبيا، وأن تركز بريطانيا على برقة وفرنسا على فزان. وبالتالي، فإن تقارير أعضاء اللجنة عملت على إعطاء صورة غير حقيقية عن مشاعر الفزانيين وأنهم غير مؤهلين للاستقلال.

وبالرغم من أن الإقليم، كما يقول أعضاء اللجنة، كان متأخراً في جميع مجالات الحياة، وأنه ليس من السهل التعرف على المشاعر الحقيقية للسكان إذ لم يكن لدى الكثرة منهم سوى فكرة مبهمة عن الرأي السياسي، وفرنسا لم تسمح بأي نشاط سياسي علني يخوّل للهيئات الوطنية بشرح القضية للناس، ومع ذلك كان الرأي العام مشبعاً بفكرة الوحدة والاستقلال. ورغم التهديد وإجراءات القمع، وتجنيد فرنسا لعملائها وموظفيها للدعاية لها والتعبير عن رضاهم عن إدارتها إلا أن الفريق المطالب بالوحدة والاستقلال من بين من تمّ استفتاؤهم كان الغالب في الواقع، ولابد أن نضع في اعتبارنا حرص مندوبي فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة على مصالح بلدانهم في ليبيا عندما كتبوا تقاريرهم وكانوا يهدفون من ورائها إلى تمديد حكم بلدانهم في المناطق الليبية الثلاث تحت مسمى الوصاية أو أي نوع من الهيمنة. وقد وجدنا في تقارير الحركة الوطنية الفزانية ما يعزز ما ذهبنا إليه من أن إرادة الفزانيين قد حُرِّفت وزُورت، وأن عناصر وطنية عديدة غيّبت أو منعت من الوصول للجنة [36].

---

[35]- مجيد خدوري، 1966، ص 143.

[36]- وثائق عبد الرحمن البركولي، وانظر أيضاً محمد عثمان الصيد، 1999، ص 38-40.

وقبل وصول لجنة التحقيق الرباعية إلى ليبيا، بادرت فرنسا بإرسال الجنرال لكليرك الذي كان على رأس القوات الفرنسية التي احتلت فزان في يناير 1943، إلى فزان في بداية 1948 وجمعت له السلطات الفرنسية أعيان الإقليم، وألقى فيهم خطاباً خلاصته أن فرنسا دخلت فزان بالقوة ولن تخرج منه إلا بالقوة، مِمّا أثار حفيظة الفزانيين، وسبب في حدوث توتّر ملحوظ أجبر فرنسا على إرسال تعزيزات إضافية لقواتها بالإقليم، وباشرت في اتخاذ إجراءات قمع وترهيب ضد العناصر المناهضة للاحتلال. وهذا ما جعل عناصر الحركة الوطنية ينقلون عملهم من السرية إلى العلنية، ويقومون بتعبئة فكرية شملت أنحاء فزان من خلال عناصرهم المنتشرين في جميع أنحاء فزان تدعو إلى الاستقلال والوحدة. ولتقريب الفهم للجماهير البسيطة صورت الحركة الوطنية القضية كما يقول محمد عثمان الصيد بأنها مسألة "إسلام وكفر، الذي يقول نريد بقاء الإدارة الفرنسية فهو كافر، ومن يريد استقلال ليبيا ووحدتها... والانضمام للجامعة العربية فهذا هو الإسلام" [37].

وهكذا قررت جماعة الحركة الوطنية التقدم للجنة التحقيق الرباعية، التي وصلت إلى فزان في 16 أفريل 1948، بمطالب محددة تركز على استقلال ليبيا ووحدتها والانضمام للجامعة العربية. وكان في كل منطقة وقرية ممثلون للحركة الوطنية، قابلوا اللجنة في كل مكان ذهبت إليه وعبروا لها عن الموقف المبدئي للحركة المشار إليه ؛ ما جعلهم يدخلون في مواجهات مع إدارة الاحتلال بعد مغادرة لجنة التحقيق الدولية [38].

وقد تعرض بعضهم إلى السجن وإلى النفي خاصة. وقد تطورت الأمور بشكل متسارع بعد حدوث انتفاضة الشيخ عبد القادر بن مسعود في 16 جويلية 1949، حيث هاجم هذا الثائر في نفر قليلين لا يزيدون على العشرين مقر القائد العسكري العام الفرنسي في سبها، ولكن سرعان ما تمكنت القوات الفرنسية من القضاء عليهم وإبادتهم، واتخاذ إجراءات قمع فورية لاحقة ضد أقرباء الثوار وعناصر الحركة الوطنية التي اعتقدت السلطات الفرنسية أن لهم علاقة بانتفاضة الشيخ عبد القادر بن مسعود. وشملت تلك التطورات أيضاً صدور قرار هيئة الأمم المتحدة في نوفمبر 1949 بمنح ليبيا استقلالها في مدة لا تزيد عن بداية عام 1952. وهنا دخلت الحركة الوطنية في طور جديد اتسم بالصراع المرير الذي خاضته قوى المقاومة للتصدي لمخططات فرنسا الرامية لتمييع قرار هيئة الأمم المتحدة أو تأجيل تنفيذه، وذلك من خلال إنشائها حكومة تابعة لها، ولمحاولاتها احتواء الحركة الوطنية أو إبعادها عن

---

[37]- محمد عثمان الصيد، 1999، ص37.

[38]- نفس المرجع، ص 37.

ساحة العمل السياسي وحرمانها من القيام بأي دور يهدد مصالح فرنسا في الإقليم. وهذا ما كشفت عنه مواقف الحركة الوطنية في مواجهة لجنة تقصّي الحقائق الدولية، وفي معارضتها الشديدة لمشروع إنشاء الحكومة المختارة برئاسة أحمد سيف النصر، أو من خلال تحالفها مع حزب المؤتمر الوطني بطرابلس في خوض معركة الانتخابات النيابية الأولى التي جرت في ليبيا والتي زورتها الحكومة، وأبعدت عناصر الحركة من خوضها، أو إنها منعتها من الفوز فيها، وهذه قضايا ستكون موضوعات لأوراق بحثية أخرى.